

WO/GA/54/15 PROV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 5 نوفمبر 2021

## الجمعية العامة للويبو

الدورة الرابعة والخمسون (الدورة العادية الخامسة والعشرون)  
جنيف، من 4 إلى 8 أكتوبر 2021

مشروع التقرير

من إعداد الأمانة

1. تناولت الجمعية العامة للويبو البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/62/1): 1 و2 و3 و4 و5 و6 و9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و25 و26 و32 و33.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البنود 9 و10"1" و10"3" و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و25 و26، في مشروع التقرير العام (الوثيقة A/62/13 Prov.).
3. ويرد التقرير الخاص بالبنود 9 و10"1" و10"3" و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و25 و26 في هذه الوثيقة.
4. وترأس الاجتماع السفير عمر زنيير (السيد) (المغرب)، رئيس الجمعية العامة للويبو.

## البند 9 من جدول الأعمال الموحد

## تكوين لجنة البرنامج والميزانية

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/1.

6. ولدى تقديم هذا البند من جدول الأعمال، لفت المستشار القانوني انتباه الوفود إلى الوثيقة WO/GA/54/1 وذكر أن عضوية لجنة البرنامج والميزانية، كما هو موضح في وثيقة العمل، تتكون من 53 عضواً. وأوضح أن عضوية اللجنة تُحدّد مرة كل سنتين خلال دورة عادية للجمعية العامة للويبو. وتتكون لجنة البرنامج والميزانية من أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة للويبو عقب مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء في الويبو. وقال إن ولاية الأعضاء الحاليين في لجنة الميزانية تنقضي عند اختتام الدورة الحالية للجمعيات في أكتوبر 2021 ولذلك يجب انتخاب الأعضاء الجدد لمدة سنتين. وقال إن الأمانة أبلغت بأنه حتى الآن لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بين الوفود فيما يتعلق بتكوين لجنة البرنامج والميزانية.

7. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن اعتقاده بأن الهيكل الحالي للجنة البرنامج والميزانية يعمل جيداً وأنه لا يرى ضرورة لتغيير التوزيع الحالي للمقاعد في لجنة البرنامج والميزانية. وقد شاركت جميع الدول الأعضاء دائماً في دورات لجنة البرنامج والميزانية، مما سمح لها ببيان موقفها في تلك اللجنة. وبعد ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للويبو القرارات النهائية المتعلقة بلجنة البرنامج والميزانية، حيث يمكن لجميع الدول الأعضاء التعبير عن موقفها. ومع ذلك، إذا كان هناك فهم مشترك بشأن تغيير تكوين لجنة البرنامج والميزانية، وإذا كان هناك توافق في الآراء، فإن المجموعة مستعدة لإبداء مرونة إضافية.

8. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وقال إن المجموعة ترى أن قرارات لجنة البرنامج والميزانية، التي تعد هيئة رئاسية رئيسية للويبو، لها صلة مباشرة بجميع الأعضاء. وينبغي بالتالي أن يكون جميع الأعضاء الراغبين في المشاركة في تلك اللجنة قادرين على المساهمة بشكل كامل، ولما كانت قواعد الويبو والمبادئ التوجيهية السارية لا توفر أساساً للتقيد الحالي بشأن عدد المقاعد في لجنة البرنامج والميزانية أو تخصيص المقاعد لكل مجموعة إقليمية. وأشار الوفد إلى أن هذه المسألة المهمة قد نوقشت لسنوات عديدة من قبل الدول الأعضاء، ولكن المناقشات لم تُكلّل بالنجاح. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن العام الحالي مختلف: وتحدث عن التقدم المحرز تحت رئاسة القيادة القديرة للجمعية العامة للويبو وفي إطار تيسير السفير صبري باش طبعي (السيد) (تونس)، ولذلك توجد خيارات قليلة مطروحة الآن وهناك مرونة من مختلف المجموعات الإقليمية. ولذلك أراد الوفد أن يطلب من المجموعات الإقليمية والدول الأعضاء اتخاذ قرار بشأن أفضل الخيارات المقبولة للجميع. وأخيراً، أبدى الوفد تطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات بناءة مع المجموعات الأخرى بشأن هذه المسألة، حتى تتمكن الويبو من الاستفادة من لجنة شاملة للويبو تراعي التمثيل الجغرافي لعضوية الويبو.

9. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن اعتقاده بأن الوقت قد حان لتوسيع لجنة الميزانية لتشمل العضوية الكاملة في الويبو. وأضاف أن التوسع العالمي للجنة البرنامج والميزانية له معنى كامل لأن قرارات اللجنة تهم جميع الدول الأعضاء في الويبو. وقال إن غياب أي معاهدة أو حكم قانوني آخر ينظم التكوين الدقيق للجنة البرنامج والميزانية يجعل من الأسهل مراعاة الشواغل الإقليمية بشأن المسألة، وأعرب عن أمل المجموعة في أن يكون الأمر كذلك خلال الجمعيات الحالية. ومع ذلك، أشار وفد المجموعة الأفريقية إلى أن المناقشات السابقة بشأن هذه المسألة لم تسفر عن أية نتائج إيجابية، ورأى أن جزءاً من السبب وراء ذلك هو ربط تكوين لجنة البرنامج والميزانية بتكوين لجنة التنسيق. وقال إن من المفهوم أن المسألتين تمت مناقشتهم معاً في الماضي. ومع ذلك، لا ينبغي للدول الأعضاء السماح بعدم إحراز تقدم بشأن المسألة الأخرى. وأعرب عن اعتقاد المجموعة بأن جميع المجموعات تتحلى بالمرونة الكافية لتمكينها من التوصل إلى فهم مشترك لتوسيع لجنة البرنامج والميزانية، وحث الدول الأعضاء على عدم تفويت هذه الفرصة. وقال إن المجموعة الأفريقية مقتنعة بأن توسيع لجنة الميزانية لن يكون له أي تأثير سلبي على عمل تلك اللجنة أو الويبو عموماً، ولكنه سيعمل بدلاً من ذلك على طمأنة جميع أعضاء المنظمة بأنهم جزء من عمليات اتخاذ القرار، ليس كمراقبين ولكن بوصفهم أعضاء كاملي العضوية في الويبو. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تتمكن الجمعية العامة للويبو من الموافقة على إضفاء الطابع العالمي على عضوية لجنة الميزانية. ولكن إذا تعذر ذلك في الوقت الحالي، فإن اقتراحات الميسر، التي أعرب عنها الوفد، ستكون أفضل السبل البديلة للمضي قدماً. وفي هذا الصدد، فإن أيًا من الاقتراحين الأول أو الثاني، باعتبارهما متماشيين مع مبدأي التمثيل الجغرافي العادل والتناسب، سيكون منصفاً لجميع المجموعات.

10. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وأعرب عن رأي مفاده أن لجنة البرنامج والميزانية هي هيئة جيدة الأداء وأن الدوريتين الثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية كانتا مثالين رئيسيين على ذلك. وبشكل عام، تمكنت دورتا لجنة البرنامج والميزانية في العام الحالي من تقديم توصيات نظيفة إلى الجمعية العامة للويبو وإلى جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، بما في ذلك بشأن برنامج العمل والميزانية وبشأن عدد من قضايا الحوكمة الرئيسية الأخرى. وقال الوفد إن عدداً من أعضاء المجموعة باء ليسوا أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية ولا يرون أن حقوقهم أو مشاركتهم أقل قيمة بأي شكل من الأشكال. وقال إن المجموعة لا تعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تحاول تسوية شيء يعمل بشكل جيد وينبغي بالتأكيد ألا تربط المسألة بحاجة ملحة لا أساس لها من أجل خلق توقعات زائفة. وأعرب عن تقدير المجموعة باء لآراء ومواقف المجموعات الإقليمية الأخرى، وأشار إلى أنه سيكون من

المفيد الاستماع إلى المراقبين الذين يرغبون في الحصول على عضوية كاملة وكيف يعتقدون أن مشاركتهم الحالية لا تكفي لتلبية رغبتهم في المساهمة في عمل اللجنة. وإذا كانت بعض المجموعات الإقليمية تطالب بعدد محدود من أعضاء لجنة البرنامج والميزانية من ضمن أعضائها، فإن المجموعة باء مستعدة للامتثال مع المجموعات الأخرى لذلك العدد بغرض توسيع لجنة البرنامج والميزانية بناء على ذلك.

11. وتحدث وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، واتفق مع الزملاء الذين أبرزوا أن لجنة البرنامج والميزانية تعمل بفعالية وتقدم توصيات لفائدة عمليات المنظمة. ومع ذلك، ونظرا إلى أنها ناقشت مسألة توسيع نطاق لجنة البرنامج والميزانية، فإن مجموعته ستتحلى بالمرونة في صياغة موقفها. ورأى الوفد أنه ينبغي أيضا تمثيل مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية ضمن لجنة البرنامج والميزانية على نحو مناسب، ولكنه أكد من جديد موقف المجموعة السابق بأن العضوية الشاملة في لجنة البرنامج والميزانية أمر لم يحن وقته بعد. ومع ذلك، سوف تنتظر مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية في ذلك عندما تتفق الدول الأعضاء على أن هذا النوع من المواقف يحظى بتوافق الآراء.

12. وأيد وفد الهند البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. ورأى أن لجنة البرنامج والميزانية ينبغي أن تكون مفتوحة لمشاركة جميع أعضاء الويبو المهتمين مشاركة كاملة لأن المناقشات والقرارات التي تتخذها لجنة البرنامج والميزانية لها أهمية مباشرة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. ورأى أن العضوية الحالية غير متوازنة، مما يؤدي إلى انحراف تمثيل المجموعات الإقليمية في لجنة البرنامج والميزانية. ومضى يقول إنه ينبغي، لتصحيح ذلك، السماح لجميع الأعضاء الراغبين في المشاركة مشاركة كاملة، إذ لا يوفر نظام الويبو الداخلي ولا المبادئ التوجيهية القائمة أساسا قانونيا لمنع المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء من خلال الحد بلا داع من المقاعد في تلك اللجنة. وأبدى استعداداته للمشاركة البناءة في المناقشات حول هذه المسألة كي تصبح لجنة البرنامج والميزانية ممثلة حقا للعضوية العامة في الويبو.

13. وشكر وفد إسبانيا الرئيس وقال إنه كان دائما يؤيد الحوار البناء المتعلق بإدارة الويبو لأنه يعتقد أن من المهم أخذ المسائل التي تدخل في إطار لجنة البرنامج والميزانية في الحسبان. وقال إن تلك اللجنة تؤدي دورا أساسيا في المنظمة، كما قال منسق المجموعة باء، الذي قال الوفد إنه يؤيد بيانه. ورأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية قد أظهرت فعالية كبيرة في نتائج العمل المشترك والحوار فيما بين مجموعاتها الإقليمية وأعضائها. ورأى أنه يمكن لجميع أعضاء المنظمة المشاركة من خلال المجموعات الإقليمية أو كمراقبين إذا ما طلبوا ذلك. ولذلك، رأى الوفد أن أي تغيير في تكوين لجنة الميزانية يجب أن يستند إلى اتفاق واسع النطاق بين المجموعات الإقليمية يجمع بين الفعالية والكفاءة والمساءلة والتمثيل.

14. وشكر وفد الاتحاد الروسي الرئيس وأعرب عن رغبته في تأييد البيان الذي أدلى به وفد بيلاروس باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية. ومن وجهة نظر الوفد، فإنه لا يرى أية عقبات أمام مشاركة جميع الوفود المهمة في مناقشات لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف أنه ينبغي لجميع الوفود، بغض النظر عن عضويتها في اللجنة، أن تقدم اقتراحات وتعليقات على الوثائق المطروحة على لجنة البرنامج والميزانية. وأبدى الوفد استعداداته للمشاركة في أي اعتبارات بناءة بشأن هذه المسألة.

15. وأشار وفد الصين إلى أن الوفد قد تشاور بنشاط مع مختلف الأطراف بشأن مسألة تكوين لجنة البرنامج والميزانية. وذكر بأن لجنة البرنامج والميزانية هي هيئة مهمة من هيئات الويبو تدير البرامج والميزانية والإشراف التي تخص مصالح جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة. وأوضح الوفد أيضا أن الزيادة المعقولة في عدد مقاعد لجنة البرنامج والميزانية ضرورية ومن شأنها أن تساعد على تحسين تمثيل الدول الأعضاء في هيئة اتخاذ القرار، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تبدي جميع الأطراف المرونة والانفتاح وأن تتوصل إلى اتفاق بشأن تكوين لجنة البرنامج والميزانية في أقرب وقت ممكن.

16. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وكما ذكر العديد من الوفود، تعد لجنة البرنامج والميزانية هيئة مهمة من هيئات الويبو ذات المهام الحاسمة، بما في ذلك البرنامج والميزانية والمالية. ولذلك، فإن من الضروري أن تكون لجنة البرنامج والميزانية شاملة. ورأى الوفد أن التقييد الحالي على تكوين لجنة البرنامج والميزانية تعسفي لأن النظام الداخلي للويبو لا يقيد حجمه وتكوينه. ومع مراعاة المرونة فيما يتعلق بمسألة التوسيع، رأى الوفد أن المسألة جاهزة. ولذلك، أعرب عن تطلعه إلى قرار بشأن توسيع نطاق اللجنة ليشمل جميع الأعضاء المهتمين خلال الاجتماع الحالي للجمعية العامة للويبو.

17. وتحدث وفد بنغلاديش بصفته الوطنية، وأيد البيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إنه لا يمكن إنكار أن لجنة البرنامج والميزانية مهمة جدا وهامة في إدارة شؤون الأعضاء في الويبو. وأوضح أن ذلك يشمل بنغلاديش، التي واصلت الاستفادة من البرامج الجارية التي تدعم تخصيص الميزانية والتكنولوجيا الملائمة، وتطورات المهارات في مجال الملكية الفكرية، والمساعدة التقنية الخاصة بكل بلد، والمساعدة التقنية القائمة على المشاريع، والأنشطة المتعلقة بوضع السياسات والتدريب والبنية التحتية المؤسسية. ومن هذا المنظور، فإن اقتصار العضوية على عدد معين من البلدان لن يكون مناسباً من حيث حماية مصالح الجميع. ومع التكوين الحالي للأعضاء البالغ عددهم 53 عضواً، فإن أقل من 28 في المائة من أعضاء الويبو ممثلين، وبالتالي يبقى ثلث إجمالي الأعضاء غير ممثل في هذه اللجنة الهامة. وقال إن مجموعته أو المجموعات الأخرى ليست هي فقط الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولكن العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الويبو ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن ما إذا كان هذا الخلل الخطير يتسبب في تسرب الأمور إلى المنظمة بأكملها، وهي مسائل تتراوح بين القضايا الخاصة

والعمل اليومي العادي. ولذلك ينبغي، لتحقيق عدالة أكبر، فتح عضوية لجنة البرنامج والميزانية أمام جميع الدول الأعضاء لأنه لا توجد قواعد تحكم تكوين لجنة البرنامج والميزانية أو إجراءات رسمية في هذا الخصوص. وإن فتح باب العضوية للجميع لن يكون معقداً، لأن كل ما هو مطلوب هو حسن النية والمشاركة البناءة من جانب الدول الأعضاء. وكحل بديل، ينبغي للجنة البرنامج والميزانية، على الأقل، توسيع نطاقها مع مراعاة العدد الكبير من حالات انضمام الأعضاء إلى الويبو منذ آخر توسيع للجنة في عام 2007. ومع التوسع، سيلزم أيضاً أن يعكس تكوين لجنة البرنامج والميزانية بالتناسب الحجم النسبي للمجموعات الإقليمية في الويبو. ولاحظ الوفد وجود بعض الاقتراحات الإيجابية التي قدمها الميسر، السفير باش طنجي. وقال الوفد في هذا الصدد إنه يمكن التوصل إلى حل إذا استطاعت الدول الأعضاء أن تظهر مرونة في المسألة.

18. وشكر وفد المملكة العربية السعودية الرئيس وقال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ من أجل زيادة عدد الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية. وحث الوفد الوفود الأخرى على إبداء قدر أكبر من المرونة في التعامل مع هذه المسألة من أجل ضمان قدر أكبر من الإنصاف والتوازن في مداولات المنظمة.

19. وأشار الرئيس إلى أنه يرى أنه من الضروري إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة، على الرغم من أن الاجتماع قد ناقشها بشكل مكثف للغاية لفترة من الوقت. واقترح على الوفود العودة إلى هذه المسألة عندما تكون جميع الدول الأعضاء مستعدة مرة أخرى لمناقشتها، لمعرفة ما إذا كان بإمكانها التوصل إلى توافق في الآراء واتخاذ قرار. وشكر الرئيس جميع الوفود التي ناقشت المسألة باستفاضة ورفع المداولات بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

20. وعاد الرئيس إلى البند 9 من جدول الأعمال بشأن تكوين لجنة البرنامج والميزانية وذكر بأن البند افتتح في اليوم الثاني من الاجتماع وأنه تم الاتفاق على إجراء مشاورات شاركت فيها الوفود منذ ذلك الحين. وتوجه بالشكر إلى منسقي المجموعات والوفود المشاركة على تعاونهم.

21. بعد مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء، انتخبت الجمعية العامة بالإجماع الدول الأعضاء التالية أعضاء في لجنة البرنامج والميزانية للفترة من أكتوبر 2021 إلى أكتوبر 2023:

الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا (2022-2021)، أذربيجان (2022-2021)، بنغلاديش (2022-2021)، بيلاروس (2023-2022)، البرازيل، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، مصر، السلفادور، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا (2023-2022)، العراق (2023-2022)، إيران (جمهورية - الإسلامية) (2022-2021)، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان (2022-2021)، كينيا، قيرغيزستان (2023-2022)، ماليزيا (2022-2021)، المكسيك، منغوليا (2023-2022)، المغرب، ناميبيا، نيجيريا، عمان (2023-2022)، باكستان (2022-2021)، بنما، بولندا، قطر (2022-2021)، جمهورية كوريا (2022-2021)، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، صربيا، سنغافورة (2023-2022)، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم وضعها)، الجمهورية العربية السورية (2023-2022)، طاجيكستان (2023-2022)، تونس، تركيا، تركمانستان (2023-2022)، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة (2023-2022)، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوزبكستان (2022-2021)، فييت نام (2022-2021) (53).

22. وقررت الجمعية العامة للويبو النظر في تكوين لجنة البرنامج والميزانية؛ وفي هذا السياق، سيُجري رئيس الجمعية العامة للويبو مشاورات بشأن لجنة برنامج وميزانية شاملة وشفافة وفعالة، بمراعاة جملة أمور منها التمثيل الجغرافي، بهدف اتخاذ قرار في الجمعية العامة للويبو في دورتها المزمع عقدها في عام 2023.

23. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأعلن أن مجموعته تود أن تذكر أن مسألة توسيع لجنة البرنامج والميزانية لم يتم التشاور بشأنها ومناقشتها على نحو كاف. ولا يمكن للوفود أن تستثمر وقتاً متساوياً، كما فعلت فيما يتعلق بتكوين لجنة التنسيق، على الرغم من وجود بعض الاقتراحات الإيجابية من الميسرين. وأعربت المجموعة عن أسفها لعدم تمكن الدول الأعضاء من إيجاد حل. ومع ذلك، أعرب الوفد عن أمله في أن يواصل الأعضاء مناقشتهم بهدف العضوية الشاملة في لجنة البرنامج والميزانية، أو على الأقل توسيع نطاقها بطريقة تكفل العضوية المنصفة.

24. وشكر وفد الإمارات العربية المتحدة الرئيس وقال إنه يود أن يكرر البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.

## البند 10 من جدول الأعمال الموحد

## تقارير عن التدقيق والرقابة

## "1" تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

25. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/54/2 و A/62/7.

26. وأدلت رئيسة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"شكرًا جزيلاً سيدي الرئيس.

"أصحاب السعادة، الوزراء الكرام، المندوبون الموقرون، اسمحوا لي بالتعريف عن نفسي. اسمي تاتيانا فاسيليغا وأنا الرئيسة الحالية المنتخبة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (أو "اللجنة")، ويرافقني النائب العام الحالي، السيد بيرت كيوبنز. أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد موكيش آريا، الذي ترأس ثلاث من الدورات الفصلية الخمس التي عقدناها خلال الفترة المشمولة بالتقرير خلال الفترة الممتدة من 24 أبريل 2020 إلى 9 يوليو 2021.

"خلال تلك الفترة، عقدت اللجنة اجتماعات افتراضية ومشاورات داخلية عبر البريد الإلكتروني ومنصات أخرى، لتكون قادرة على تقديم مشورة متخصصة إلى الويبو، بحسب الاقتضاء. أودّ الآن أن أقدم لكم ملخصاً مقتضباً عن الأنشطة الهامة التي تضطلع بها اللجنة، كما وردت في تقريرنا السنوي في الوثيقة WO/GA/54/2.

"فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة مشروع التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية وقدمت تعليقات بشأنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

"وفيما يخص مشروع التقرير لعام 2019، أشارت اللجنة إلى أن الشعبة قد عدلت فترة الإبلاغ السنوية لتتماشى مع البيانات المالية والبيان الخاص بالمراقبة الداخلية، عملاً بتوصية مدقق الحسابات الخارجي.

"وراجعت اللجنة تنفيذ خطة عمل شعبة الرقابة الداخلية لعام 2020 الموافق عليها، وأعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز، في ظل القيود التي تفرضها جائحة كوفيد-19. وراجعت اللجنة أيضاً مشروع خطة العمل السنوية للرقابة الداخلية لعام 2021، الذي وُضع وفقاً للممارسات الجيدة. واقترحت اللجنة أن تُبَادِر شعبة الرقابة الداخلية إلى المساهمة في المناقشات مع الإدارات الأخرى، وأن تقدّم اقتراحات إلى المدير العام بشأن المجالات القابلة للتحسين، مع مراعاة الخطط الاستراتيجية للمنظمة.

"وراجعت اللجنة سبعة تقارير تدقيق داخلي وستة تقارير تقييم وقدمت إسهاماتها ونصائحها. وبقيت اللجنة على اطلاع مستمرّ حول حالة قضايا التحقيق واتجاهات القضايا، والشكاوى الواردة، والشكاوى المدعومة بأدلة، وفقاً لدرجة سوء السلوك. وفي الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة بحسب الحاجة.

"وراجعت اللجنة التغييرات التي من المقترح إدخالها على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية، ومشروع سياسة التدقيق الداخلي، ودليل التدقيق الداخلي المحدث، وسياسة النشر المنقحة لشعبة الرقابة الداخلية. وأخذت اللجنة علماً بنتائج تقييمات الجودة الخارجية لوظائف التدقيق الداخلي والتحقيق التي أجريت في عام 2020. وناقشت اللجنة كل التوصيات الواردة في التقريرين بالتفصيل، وقدمت نصائح واقتراحات لتنفيذها.

"وفيما يتعلق بالتدقيق الخارجي، ناقشت اللجنة مع ممثلي المدقق الخارجي نتائج عمليات التدقيق في بيانات الويبو المالية لعامي 2019 و2020. وأعربت اللجنة عن سرورها للآراء غير المشفوعة بتحفظات. وأخذت اللجنة علماً بأن المدقق الخارجي خلص إلى أن البيانات المالية للويبو لا تزال ذات جودة عالية، وأنها مدعومة بأنظمة سليمة للمراقبة الداخلية والإبلاغ.

"وفيما يتعلق بإعداد التقارير المالية، أكدت اللجنة أن جائحة كوفيد-19 لم تؤثر سلباً على الوضع المالي للويبو في عام 2020. وحصلت اللجنة على تأكيد من الإدارة بأنه لم يطرأ أي تغيير على سياسة الاستثمار، كما لم تتأثر الإدارة المالية للويبو. وتتم إحاطة اللجنة بمعلومات محدثة عن السياسات المحاسبية تصف التغيير في عتبات رسملة الممتلكات والاعتبارات المحاسبية المتعلقة بالمنتجات الجديدة للويبو.

"وفيما يتعلق بإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية، استعرضت اللجنة التقارير السنوية لإدارة المخاطر لعامي 2019 و2020. وأعربت عن تقديرها للخطوات الاستباقية التي اتخذتها الإدارة فيما يتعلق بإدماج الممارسات الفضلى المتعلقة بإدارة المخاطر

في أنشطة الويبو. واقترحت اللجنة مراجعة مسح المخاطر الذي يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية والبرامج والنتائج المرتقبة ومؤشرات الأداء والبرامج. وأبلغت اللجنة بقرار الإدارة القاضي بإدراج مدير شعبة الرقابة الداخلية بصفة مراقب في اجتماعات فريق إدارة المخاطر من الآن فصاعدًا. وأخذت اللجنة علمًا بمواصلة تعزيز الضوابط الداخلية مع استخدام تحليلات البيانات. وأعربت اللجنة عن تقديرها لنتائج الاستعراض التنظيمي حول جائحة كوفيد-19. علاوة على ذلك، رأت اللجنة أن أنظمة الويبو وعملياتها المتعلقة بالأمن وضمان المعلومات وإدارة الموارد البشرية، فضلًا عن المشتريات، كلها مطبقة جيدًا. وأعربت اللجنة أيضًا عن تقديرها لفعالية إدارة استمرارية الأعمال خلال جائحة كوفيد-19.

"وفيما يخص مكتب الأخلاقيات، استعرضت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التقارير السنوية لمكتب الأخلاقيات لعامي 2019 و2020، فضلًا عن خطة عمل مكتب الأخلاقيات النهائية لعام 2020 وتنفيذ تلك الخطة. وناقشت اللجنة الإنجازات التي حققها حتى الآن رئيس مكتب الأخلاقيات المؤقت، الذي عُيّن في 1 أبريل 2021، بعد تقاعد رئيسة مكتب الأخلاقيات السابقة في 31 مارس 2021، وقد انتهى عقده في نهاية شهر سبتمبر 2021.

"وفيما يتعلق بمكتب أمين المظالم، ناقشت اللجنة مع أمين المظالم تقرير الأنشطة لعام 2019، وأعربت عن ارتياحها لتزايد التطبيقات الوقائية مقارنة بطلبات تسوية النزاعات المفتوحة والموحدة. وأشارت اللجنة إلى أن استعراض الأقران لوظيفة أمين المظالم في الويبو قد يكون مفيدًا أيضًا.

"وأخيرًا، ناقشت اللجنة مسائل أخرى مثل تأثير جائحة كوفيد-19 واستجابة الويبو لها، والتوقعات/التنبؤات بالنتائج المالية للويبو، وتقارير الويبو الاستثمارية، وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

"وأود، باسم اللجنة، أن أعرب عن تقديري للمدير العام، ومساعد المدير العام للإدارة، وقطاع المالية والإدارة، والمدير، وشعبة الرقابة الداخلية، والمراقب المالي، ورئيسي مكتب الأخلاقيات السابق والمؤقت، وأمين المظالم، ورؤساء القطاعات، والمدقق الخارجي، وأمين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، على وقتهم ووضوحهم وانفتاحهم في تفاعلهم المنتظم مع اللجنة، وعلى المعلومات التي قدّموها.

"شكرًا جزيلاً."

27. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/54/2 والعرض المصاحب له. ورأت المجموعة أن عمل اللجنة يشكل جزءًا لا يتجزأ من مهمة التدقيق والرقابة. ومنذ إنشائها، قدمت اللجنة عددًا من الملاحظات المهمة وقدمت المشورة لمختلف الوحدات الداخلية في الويبو ورفعت التقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للويبو. وكان التفاعل بين اللجنة والدول الأعضاء، من خلال لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للويبو، جزءًا أساسيًا من تدابير المساءلة والشفافية القائمة. وخلال هذه التفاعلات، أُتيحت للدول الأعضاء الفرصة لتقديم ملاحظاتها حول تقرير اللجنة وإثارة أي قضايا تثير قلقهم. وفيما يتعلق بمحتويات التقرير، التي نوقشت خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، أشارت المجموعة إلى أن اللجنة أعربت عن ارتياحها للتقارير التي تلقتها من أصحاب المصلحة في الويبو، بما في ذلك التقارير عن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، فضلًا عن المراجعة التي أجرتها الويبو للمخاطر التنظيمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأخذت المجموعة علمًا بشواغل اللجنة بشأن تقديرات استحقاقات الموظفين في فترة ما بعد التقاعد، التي كانت تتألف أساسًا من التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، مما أدى إلى زيادة متمثلة في توافر 139.1 مليون فرنك سويسري. وأشارت المجموعة إلى أن الشواغل المتعلقة بالتزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة تعبر عنها أيضًا هيئات التدقيق والرقابة الأخرى، وأشارت أيضًا إلى المناقشات التي جرت في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية حول اختصاصات اختيار أعضاء اللجنة. وأعربت المجموعة عن سرورها لأن التعديلات على الاختصاصات التي وافقت عليها لجنة البرنامج والميزانية عززت مبدأ التمثيل الجغرافي المتوازن في عضوية اللجنة، وشكرت اللجنة مرة أخرى على تقريرها، وأشارت إلى إنها تتطلع إلى أن تعتمد الجمعية العامة للويبو قرارًا يعكس المناقشات بشأن هذه المسألة.

28. وشكر وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) اللجنة على عرض تقريرها، وقال إنه يعلق أهمية كبيرة على الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة في الحفاظ على فعالية وكفاءة وظيفة الرقابة، فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية للمنظمة، وإدارة المخاطر، والمراقبة الداخلية، والتدقيق الخارجي، والرقابة الداخلية. لكن الوفد أشار إلى أن الجملة الأولى من الفقرة 43 من تقرير اللجنة تتضمن الإشارة إلى شروط ومفاهيم لا تحظى بتوافق في الآراء. فقد أقرت الدول الأعضاء ولاية اللجنة، كي تتمكن من أداء مهمتها في إطار اختصاصاتها المتفق عليها. وباعتبارها هيئة فرعية للجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية، يجب على اللجنة الاضطلاع بالمسؤوليات الموكلة إليها في الاختصاصات. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن اعتراضه على اقتراح اللجنة بشأن بعض المفاهيم والعناصر، التي تفتقر إلى توافق في الآراء، ضمن الفقرة 43 من التقرير. وأكد الوفد على أن اقتراح اللجنة ينبغي ألا يكون له أي تأثير على سياسة المنظمة الخاصة بالموارد البشرية. ومع ذلك، دعا الوفد اللجنة إلى مراجعة تقريرها من أجل معالجة شواغل الدول الأعضاء.

29. وتحدث وفد بنغلاديش بصفته الوطنية وأعرب عن تقديره لجهود اللجنة وشكر الرئيسة على العرض. وأشار الوفد إلى أن اللجنة واصلت عملها الشاق في ظل ظروف صعبة، إذ تأثرت الأنشطة العادية للويبو وغيرها من المنظمات تأثرًا بالغًا نتيجة الجائحة.

وعبر الوفد عن قلقه الشديد إزاء إحدى التوصيات الواردة في السطر الأول من الفقرة 43 من تقرير اللجنة. فالمسألة التي من المقترح النظر فيها عند صياغة سياسات الموارد البشرية مثيرة للجدل، ولا تحظى بالإجماع، وهي تمثل مجموعة معينة من القيم وأساليب الحياة التي لا تقبلها أغلبية المجتمعات لأنها تتناقض بشكل مباشر مع الثقافة الاجتماعية والحساسيات الدينية لعدد من الدول الأعضاء. وينبغي أن تبقى ولاية اللجنة غير سياسية، واستنادًا إلى الاختصاصات، ينبغي ألا تعرض أي قضايا تسبب حساسيات سياسية ومفاهيم خلافية، إذ إن ذلك سيثير تساؤلات بشأن حيادها. وبناء على ذلك، حث الوفد على أن تعكس قائمة قرارات الجمعية العامة للويو الشواغل والتحفظات التي أعربت عنها مختلف الدول الأعضاء، والتأكيد على أن الأمانة لن تأخذ اقتراح اللجنة في الاعتبار.

30. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر اللجنة على تقريرها وعلى العرض الذي قدمته، وأعرب عن امتنانه للجنة لدورها في اعتماد آليات الرقابة الخاصة بالمنظمة، للحفاظ على فعالية الإدارة والأنشطة في الويو وكفاءتهما وأهميتهما. وأعربت المجموعة عن تقديرها للتفاعل بين اللجنة والدول الأعضاء، الذي أصبح أكثر صعوبة أثناء الجائحة، والأهم من ذلك، أقر باستقلال اللجنة والعمل الهام الذي قامت به وعبر عن احترامها لها لهذه الأسباب. ونظرًا إلى التداعيات المستمرة للجائحة، أعربت المجموعة عن سرورها لاستمرار اللجنة في تلقي إحاطات عن أثر كوفيد-19، إلى جانب جلسات الإحاطة المنتظمة التي تعدها، بما في ذلك مع المدير العام، إثر توليه منصبه، علمًا أن كل هذه الإحاطات قدمت نظرة عامة ثاقبة وشاملة على وظائف الويو وأنشطتها. وأعربت المجموعة عن سرورها لأن عملية التقييم الذاتي أظهرت أن اللجنة تعمل بفعالية في ظل هذه الظروف غير المسبوقة، وأن تقييم المخاطر التنظيمية الناجمة عن كوفيد-19 أشار إلى أن جميع المخاطر المحددة قد أدبرت بشكل جيد إلى حد كبير، وأنه لا يوجد سبب رئيسي يدعو إلى القلق. كذلك، أشار تقييم ضمان الأمن والمعلومات إلى أن أنظمة الويو وعملياتها كانت محمية بشكل جيد. وفيما يتعلق بالمسائل المحددة التي نوقشت وتم استعراضها، رحبت المجموعة بالتواصل مع شعبة الرقابة الداخلية، وأعربت عن تأييدها للتواصل بين اللجنة وشعبة الرقابة الداخلية في المستقبل، ولا سيما بشأن نهج التقييم الذي تعتمد عليه اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، رحبت المجموعة بتفاعل اللجنة المستمر مع المدقق الخارجي، الذي اعتبرت اللجنة أنه يساهم في تحسين عملية المتابعة المتعلقة بالتوصيات ويعزز التعاون. وفيما يتعلق بالتدقيق الخارجي، أعربت المجموعة عن سرورها للاستنتاج القائل إن البيانات المالية للويو لا تزال عالية الجودة وداعمة لأنظمة الرقابة الداخلية السليمة للإبلاغ. وأعربت المجموعة أيضًا عن سرورها لاستمرار اللجنة في الإشراف بنشاط على إدارة الموارد البشرية، ومكتب الأخلاقيات وأمين المظالم، وشكرت الأمانة على تيسير الدورات الافتراضية للجنة وتقديم إحاطات إعلامية للدول الأعضاء خلال الجائحة. وفي الختام، شكرت المجموعة اللجنة مرة أخرى على دورها الرقابي الهام ومشورتها المحايدة للويو، تماشياً مع اختصاصات اللجنة وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، وأنشطة جميع لجان الأمم المتحدة للتدقيق والرقابة. وعبرت المجموعة عن تأييدها لقدرة اللجنة المستمرة على الاضطلاع بعملها بطريقة مستقلة تمامًا، من دون أي تأثير، ووفقاً لمصلحة المنظمة الفضلى. ولذلك، لم تر المجموعة أن محتوى التقرير يحتاج إلى توافق في الآراء. وفي هذا الصدد، أخذت المجموعة علمًا بالتقرير وأعربت عن تطلعها إلى استمرار الدور الأساسي والنشط الذي تؤديه اللجنة في هيكل الرقابة في الويو.

31. وشكر وفد باكستان اللجنة على الدعم وأقر بمساهمتها وبعملها المتواصل، لا سيما أثناء الجائحة. وخلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، انضم الوفد إلى عدد من الوفود الأخرى التي أبدت تحفظات بشأن الجملة الأولى من الفقرة 43 من تقرير اللجنة. فقد أنشئت اللجنة لمساعدة الدول الأعضاء على أداء دورها في المراقبة والاضطلاع بمسؤولياتها الإدارية بشكل أفضل، فيما يتعلق بالإبلاغ المالي وإدارة المخاطر والمراقبة الداخلية والتدقيق الخارجي والرقابة الداخلية. وبالرغم من أنه يحترم استقلالية اللجنة، رأى الوفد أن الجملة الأولى من الفقرة 43 من التقرير لا تتماشى مع ولاية اللجنة، على النحو الوارد في اختصاصاتها. كذلك، رأى الوفد أن لجنة البرنامج والميزانية لم تسجل سابقة جيدة، إذ إنها لم تتخذ قرارًا بشأن هذه المسألة. وأعرب الوفد عن أسفه لعدم تمكن لجنة البرنامج والميزانية من اتخاذ قرار بما يعكس على النحو الواجب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجملة المذكورة. وكرر الوفد، في هذا السياق، الطلب الذي تقدم به وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) بحذف الجملة الأولى من الفقرة 43 من التقرير، مضيفًا أنه سيبقى منفتحًا بهدف التوصل إلى صياغة مناسبة للقرار.

32. ورحب وفد إسرائيل بتقرير اللجنة وأيد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. فكما هي الحال في أي منظمة، تشكل المراجعة الخارجية أداة حاسمة لتحقيق النمو والتحسين في المنظمة، وذكر الوفد أن التقرير يوفر عملية مخططة بشكل جيد، ويقدم مشورة خبراء خارجيين. وإذ تناول تحديدًا التوصية الواردة في الفقرة 43، التي جاء فيها أن شواغل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية والأشخاص ذوي صفات الجنسين يجب أن تُراعى في سياق صياغة سياسات الويو بشأن الموارد البشرية، ذكر الوفد أن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية والأشخاص ذوي صفات الجنسين كثيرًا ما يواجهون التمييز ويتعرضون للاستغلال في مكان العمل. وينبغي للسياسات المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي أن تلبى احتياجاتهم واحتياجاتهم الخاصة، وأن تقدم الدعم وتتيح اتخاذ الإجراءات المناسبة عند الاقتضاء. لذلك، أعرب الوفد عن تأييده الشديد للتقرير بصيغته المقدمة، وأكد دعمه لقدرة اللجنة على العمل بطريقة مستقلة تمامًا، من أجل مواصلة الاضطلاع بدور فعال في هيكل الرقابة في المنظمة.

33. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر اللجنة على التقرير الغني بالمعلومات وعلى عملها طوال العام، ولا سيما في مواجهة التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19. وأقر الوفد بالجهود القيمة التي بذلتها اللجنة لتعزيز ممارسات الإدارة والرقابة في المنظمة، وأعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه الأمانة للمهمة الحساسة التي تضطلع بها اللجنة والعناية البالغة التي مارستها على مر السنين لتنفيذ توصيات الخبراء. ورأى أنه من الضروري التذكير بأهمية اعتراف

جميع الدول الأعضاء بالدور الاستشاري الفريد والمستقل الذي تضطلع به اللجنة واحترام هذا الدور. وبصفتها هيئة مستقلة عُهدت إليها مهمة تقديم المشورة إلى المنظمة والدول الأعضاء بشأن الإدارة، ومسائل الرقابة والمساءلة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالموارد البشرية والأخلاقيات التي تتعلق بالوقاية والاستجابة في جميع أشكالهما، تشير اختصاصات اللجنة بوضوح إلى أنه عليها تقديم تقرير سنوي إلى لجنة البرنامج والميزانية وإلى الجمعية العامة للويو، تعرض فيه تقييماتها وتوصياتها المستقلة. وتوضح الاختصاصات أيضًا أنه على اللجنة تقديم توصيات بشأن مختلف المسائل، وفق ما تراه مناسبًا في إطار ولايتها. علاوة على ذلك، نظرت وحدة التفتيش المشتركة في لجان التدقيق والرقابة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في الويو، وذكرت أن الاستقلال، والحياد، والموضوعية هي شروط مسبقة لسير عمل أي لجنة للتدقيق والرقابة الإدارية ولعملها بفعالية، كما أنها تشكل ضمانات تؤكد أن جميع الأنشطة المرتبطة بأداء الواجبات والمسؤوليات على النحو المبين في اختصاصات اللجنة أو ميثاقها، هي أنشطة مستقلة وخالية من أي ضغط أو تأثير غير مبرر. بالتالي، فيما يتعلق بعملية الرقابة الخارجية، من الضروري أن تكون اللجنة متأكدة تمامًا من أن توصياتها الموضوعية لن يتم التصدي لها بأي شكل من أشكال النقد أو المعارضة من الدول الأعضاء، بما يمكن أن يحد من قدرتها على تقديم الإرشادات بحرية فيما يتعلق بالمسائل التي ترى أنها تخدم مصالح المنظمة على أفضل وجه. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد مرة أخرى عن خيبة أمله الشديدة لعدم تمكن لجنة البرنامج والميزانية من أن توصي الجمعية العامة للويو بأن تأخذ علمًا بالتقرير، نتيجة معارضة بعض الأطراف لإحدى التوصيات الموضوعية التي كان من المناسب تمامًا أن تقدمها اللجنة، وفق تقديرها المستقل، في التقرير. ولهذه الأسباب، رأى الوفد أيضًا أنه ينبغي للجمعية العامة للويو أن تأخذ علمًا بالتقرير، وأعرب عن أمله الصادق في ألا تؤثر أنشطة لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للويو في المستقبل بأي شكل من الأشكال على أنشطة اللجنة أو توصياتها من دون مبرر. وردًا على التوصية التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء، أعرب الوفد بوضوح عن معارضته لأي محاولة لتعديل تقرير اللجنة، بما في ذلك أي توصية واردة فيها، لأن محاولات تغيير الصياغة تنتهك بشكل صارخ الاستقلالية المكفولة في اختصاصات اللجنة، لا بل يمكن لهذه المحاولات أن تشوه التوجيهات المتخصصة التي قدّمها اللجنة وأن تقوّض الثقة في أن اللجنة قادرة على أداء دورها الاستشاري بحرية وبصورة كاملة. ففي نهاية المطاف، الويو والناس، وهو المورد الأهم للمنظمة، هما من يعانيان نتيجة رفض الدول الأعضاء السماح بالتدفق الحر للمعلومات والأفكار والتوجيهات بشأن المجالات الهامة التي تسدي فيها اللجنة المشورة إلى الجمعية العامة للويو. ولهذه الأسباب، لا يمكن للوفد الموافقة على أي إجراء تتخذه الجمعية العامة للويو يمكن أن يؤدي بأي حال من الأحوال إلى تغيير النص الذي أعدته اللجنة على نحو مستقل. وأعرب الوفد عن شكره للجنة لاضطلاعها بعملها بأمانة، وشجع جميع الدول الأعضاء على الالتزام مجددًا باحترام الاستقلالية الأساسية لهذه الهيئة الاستشارية الهامة.

34. وشكر وفد ألمانيا اللجنة على التقرير ورّحّب بصفة خاصة بالاقترح الوارد في الفقرة 43 والذي يشير إلى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية والأشخاص ذوي صفات الجنسين وسياسة الموارد البشرية في الويو. وأكد الوفد التزامه بمبدأ عالمية حقوق الإنسان وعدم التمييز، وأعرب عن تأييده الشديد للهدف المتمثل في ضمان التنوع والإدماج في المنظمات الدولية، من أجل ضمان المساواة في المعاملة بين جميع البشر، بغض النظر عن نوع الجنس والميل الجنسي.

35. وأيد وفد إسبانيا التعليقات التي أدلى بها وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، فضلًا عن الملاحظات التي أبدتها وفود أخرى تنتمي إلى المجموعة. وشكر الوفد اللجنة على عملها الممتاز والعرض الذي قدمته، وذكر أن اللجنة قدمت وجهة نظر مستقلة وخارجية، وهو أمر ضروري جدًا لتكميل أنواع أخرى من التقارير، وهي كلها مهمة بالقدر نفسه، حول سير العمل والأداء في مختلف جوانب المنظمة. وذكر الوفد أن اللجنة تعبر عن مزيج مناسب وتوازن بين المهارات والخبرات والتجارب، ومهمتها هي تقديم مشورة متخصصة من وجهة نظر محايدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن الوثيقة تشهد على حسن سير التدابير الموصى بها في النشاط الذي تقوم به اللجنة، وشجع الأخيرة على مواصلة أداء دورها المتمثل بتحسين الفعّال لإدارة المكتب - لا سيما في مكتب الأخلاقيات، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. ورأى الوفد أن التشكيك في نطاق نشاط الرقابة، وولاية اللجنة، والطريقة التي تؤدي بها دورها، يقوّض استقلالها، وهو أمر غير مرغوب فيه، إذ إنه يضرّ بحسن سير أنشطة المراقبة والرقابة في المنظمة. وفي هذا الصدد، طلب الوفد أن يتم النظر في التقرير بأكمله وأن يُقدّم إلى الجمعية العامة للويو، حتى تتمكن الدول الأعضاء من أخذ العلم به وفقًا لفقرة القرار، إلى جانب تقارير الرقابة الأخرى في إطار البند 10 الخاص بالجمعية العامة للويو.

36. وأيد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء وشكر اللجنة على تقريرها. وقال إنه لا ينبغي التشكيك في استقلالية اللجنة، وبالتالي فإن هذا الطلب من شأنه أن يقوّض قدرتها على الاضطلاع بمهمتها الرقابية باستقلالية تامة، الأمر الذي قد يلحق الضرر بالمنظمة. وأعرب الوفد عن معارضته جميع أشكال التمييز، كمل أمل في أن تشدّد الويو في سياساتها المتعلقة بالموارد البشرية على عدم التسامح مطلقًا مع جميع أنواع التمييز، بما في ذلك التمييز المتعلق بالميل الجنسي والهوية الجنسية.

37. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه للجنة على التقرير الذي قدمته وشكر اللجنة على عملها النشط. وأشار إلى أن التقرير يشكل دليلًا على أنه وبالرغم من القيود التي فرضتها الجائحة، فقد عملت اللجنة بشكل مثمر خلال العام الماضي. وأعرب الوفد عن تقديره لأن اللجنة قدمت تقييمًا إيجابيًا لخطة الرقابة الداخلية، وكذلك بالنسبة إلى المساءلة المالية والمشتريات واستراتيجية الاستثمار. وشدد الوفد على أهمية الحوار الصريح بين اللجنة وشعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي وأمين المظالم ومكتب الأخلاقيات. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن تضاهر الجهود من شأنه أن يعزز قدرات الدول الأعضاء على تحسين الجودة، ولا سيما من حيث الرقابة والمساءلة داخل المنظمة. ومن المثير للاهتمام النظر في تحليل المخاطر عند معاينة عمل المنظمة أثناء الجائحة،



ومواصلة رصد الوضع المتطور ومراقبة المخاطر. وأيد الوفد الاقتراح الخاص بتجديد الإعلان بشأن المخاطر المقبولة في ضوء جائحة كوفيد-19، مع مراعاة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2022-2026، وقال إنه ينتظر بحماس مناقشة الموضوع في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن امتنانه للجنة على التزامها بولايتها، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمنظمة، بما في ذلك تقديم المشورة والاستنتاجات المتخصصة إلى الدول الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بالمساءلة المالية والرقابة الداخلية والتدقيق والتحقق. وإذ شدد الوفد على أهمية الاستقلالية في الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة الاستشارية الخارجية المتخصصة هذه، أشار إلى أنه لا يؤيد فكرة الإشارة إلى فئات معينة من موظفي الويبو عند وضع سياسة الموارد البشرية. وأعرب الوفد عن اقتناعه الراسخ بأن جميع موظفي الويبو ينبغي أن يتمتعوا بحقوق متساوية وأن يحظوا بشروط الخدمة المتساوية، علماً أن هذا المبدأ مذكور بوضوح في النص الأساسي للمنظمة، بما في ذلك في نظام الموظفين ولائحته. لذلك، طلب الوفد من اللجنة والأمانة مراعاة هذا المبدأ عملهما في المستقبل. وفي الختام، أعرب الوفد مرة أخرى عن امتنانه للجنة والأمانة على الدعم الذي قدمته إلى اللجنة، وشكرهما على عملهما العام. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء في المستقبل من الاتفاق على اتخاذ قرار بشأن التقرير.

38. وأعرب وفد كندا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء وأعرب عن تقديره لدور اللجنة وعملها واستقلاليتها، وعبر عن أمله في أن تتمكن الجمعية العامة للويبو من اتخاذ قرار بضمن تلك الاستقلالية. وأقر الوفد أيضاً بالتحديات التي يواجهها مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية والأشخاص ذوي صفات الجنس، ولا سيما في مكان العمل.

39. وأعلن وفد المملكة العربية السعودية أنه ينبغي للويبو أن تنظر في مهارات وقدرة الأشخاص الذين يتولون أدواراً متخصصة، فضلاً عن الاعتبارات المتوافق عليها المتعلقة بالعدل والأخلاقيات داخل الويبو، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ولكن الوفد رأى أنه ينبغي صياغة التوصية الواردة في الفقرة 43 بطريقة تتفق عليها الدول الأعضاء. وشدد الوفد على ضرورة تجنب أي شكل من أشكال التمييز، ولكن من دون الإشارة إلى مجموعة واحدة فقط من الأشخاص على أساس ميلهم، مضيفاً أنه يعتبر أن الإشارة هي في الواقع تمييز سلبي ضد الفئة المذكورة. وفي الختام، شكر الوفد اللجنة وشدد على أهمية مواصلة عملها بكل استقلالية.

40. وأعرب وفد المكسيك عن شكره ودعمه للجنة على عملها، معلناً أنه يجب على الدول الأعضاء حماية استقلالية اللجنة واحترام مضمون تقاريرها. وفيما يتعلق بالإجراء، قال الوفد إنه سيرسي سابقة مثيرة للقلق للغاية إذا حاولت الدول الأعضاء التأثير على مضمون التقرير.

41. وشكر وفد سويسرا اللجنة على تقريرها وأعرب عن تأييده للموقف الذي عبر عنه وفد المملكة المتحدة بالنيابة عن المجموعة باء، بما فيها وفود كندا وفرنسا وألمانيا وإسرائيل والمكسيك وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وشدد الوفد على استقلالية اللجنة وهنأها على الوثيقة.

42. ولخص الرئيس التعليقات المقدمة فيما يتعلق بهذا البند، وذكر الدول الأعضاء بالمشاورات غير الرسمية التي عقدت سابقاً (يوم الجمعة 1 أكتوبر 2021) مع المنسقين الإقليميين، وأنه استمع بعناية إلى مواقف جميع المجموعات الإقليمية. وحيث إن الدول لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق، لن يُقترح أي قرار بشأن هذا البند.

43. وطلب وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) الكلمة، وذكر بأن الكثير من الدول الأعضاء قد أعربت عن مخاوف جدية بشأن الجملة الأولى من الفقرة 43، ولذلك فإنه يود أن يسجل عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجملة الأولى من الفقرة في تقرير اللجنة.

44. وأشار الرئيس إلى أنه يعتبر أن الاستنتاج الذي ذكره يكفي للتعبير عن جميع الآراء التي قدمت حول هذا الموضوع. وإذ أعرب الرئيس عن ضرورة أخذ جميع الآراء في الاعتبار، شدد على أن الملخص الذي قدمه يعكس النقاش بشكل موضوعي، وخاصة المشاورات المكثفة التي أجراها بشأن هذه المسألة. وقال إنه في حال التوصل إلى توافق في الآراء، سيقدم النتائج بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء.

45. وأشار وفد المملكة المتحدة إلى أن الدول الأعضاء قد تشاورت بشأن هذه المسألة أثناء انعقاد لجنة البرنامج والميزانية. وإذ شكر الزملاء ورئيس لجنة البرنامج والميزانية، السفير باش طنجي، على مشاركتهم، أشار الوفد إلى أنه من المثير للاهتمام أن النقاش طغى على القسم الأكبر من دورة لجنة البرنامج والميزانية التي تمكنت، للمرة الأولى منذ سنوات عدّة، من تقديم توصية واضحة بشأن برنامج العمل والميزانية. ومع ذلك، اتفقت الدول الأعضاء على عدم التوافق. وبناء على طلب لجنة البرنامج والميزانية، وفي ظل قيادة الرئيس المقتردة، تشاورت الدول الأعضاء مرة جديدة حول هذا الموضوع، علماً أن المشاورات الأخيرة في هذا الشأن جرت قبل الدورة الحالية للجمعية العامة للويبو، ولم تقض إلى حل مقبول للجميع. وبالرغم من أن عدم التوصل إلى قرار حول هذا البند من جدول الأعمال ليس مثاليًا، اقترح الوفد مواصلة المسار الذي اقترحه الرئيس، ما لم يقدم أولئك الذين يدعون إلى عقد المزيد من المشاورات أفكاراً جديدة للمناقشة. وقال إنه نظراً إلى بنود جدول الأعمال المتبقية للجمعية العامة للويبو، يُستحسن أن تقر الدول الأعضاء بالجهود المبذولة وأن تغلق النقاش حول هذا البند وتنتقل إلى البند التالي.

46. وقبل اختتام النقاش بشأن البند الفرعي، دعا الرئيس رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى تقديم أي ملاحظات أو تعليقات بشأن البيانات التي أدلت بها الوفود المختلفة.

47. وقالت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إن اللجنة هي هيئة استشارية مستقلة تخدم الدول الأعضاء وفقاً لاختصاصاتها. وشكرت رئيسة اللجنة رئيس الجمعية العامة للويبو وجميع الوفود التي علقت وأعربت عن آرائها، وأعربت عن احترامها لاستقلالية اللجنة التي ستراعي جميع الاعتبارات في عملها وإجراءاتها المقبلة.

48. وشكر الرئيس رئيسة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على مساهمتها في النقاش وفي عرض التقرير.

49. وأعلن وفد إيران (جمهورية-الإسلامية) أنه يؤدّ الإشارة إلى عدم اتخاذ أي قرار بشأن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الوارد في الوثيقة WO/GA/54/2 بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجملة الأولى من الفقرة 43 من التقرير التي تضمنت بعض العبارات التي لم تحظ بتوافق الآراء.

50. وأشار وفد المملكة المتحدة، متحدّثاً بصفته الوطنية، إلى أنه يود أن يُذكر في المحضر أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تتصرف على نحو مستقل، كما ورد في بيان المجموعة بء، وبالتالي فإنّ تقاريرها، بما فيها تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الوارد في الوثيقة WO/GA/54/2، لا تتطلب توافقاً في الآراء.

51. واختتم الرئيس النقاش حول البند الفرعي.

### "3" تقرير مدير شعبة الرقابة الداخلية

52. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/GA/54/3 و A/62/7.

53. وصرح مدير شعبة الرقابة الداخلية أنه تماشياً مع ميثاق الرقابة الداخلية، يسر الشعبة تقديم لمحة عامة عن أنشطة الرقابة التي اضطلعت بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 يناير 2020 حتى 31 ديسمبر 2020. وذكر مدير شعبة الرقابة الداخلية أن التقرير السنوي مدرج في الوثيقة WO/GA/54/3. كما رحّب بالمدير العام الجديد، السيد دارين تانغ الذي تولى منصبه في 1 أكتوبر 2020. وأشار إلى أن التفاعل المبكر مع المدير العام وقادة القطاعات أدى إلى إحداث تغييرات وتحسينات في الاتصال والتعاون والمساءلة والاستراتيجيات من أجل توجيه العمل الرقابي المستقبلي والأولويات. وفيما يتعلق بتنفيذ خطط الرقابة، فقد أعدت شعبة الرقابة الداخلية خطة الرقابة لعام 2020 مع الأخذ في الاعتبار عدد من العوامل بما في ذلك تصنيفات المخاطر والأهمية ودورة الرقابة وردود الفعل الواردة من إدارة الويبو والدول الأعضاء والموارد المتاحة. وتماشياً مع الفقرة 28(أ) من ميثاق الرقابة الداخلية، قدّم مشروع خطة عمل الرقابة أيضاً إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قبل الانتهاء من صياغتها وإسداء المشورة بشأنها. وكما هو معلوم فقد عطلت جائحة كوفيد-19 في عام 2020 أسلوب حياتنا وعملا، مما اضطر شعبة الرقابة الداخلية إلى تعديل خطة عملها للتكيف بشكل أفضل مع الجائحة وعواقبها على تفاعلات العمل. وفي تاريخ إعداد التقرير، كانت شعبة الرقابة الداخلية قد نفذت بالكامل خطة الرقابة لعام 2020 وكان تنفيذ خطة العمل لعام 2021 يسير على المسار الصحيح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، غطت عمليات تدقيق شعبة الرقابة الداخلية والتقييمات والتحقيقات المجالات التشغيلية الرئيسية التالية: مزاي الموظفين واستحقاقاتهم، وخارطة العمل الرقابية، ودورة التخطيط السنوي في شعبة الرقابة الداخلية، والتحقق من تقرير أداء الويبو للثلاثية 2018-2019، وشعبة أفريقيا، وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، ونظام لشبونة، وشعبة آسيا والمحيط الهادئ بموجب إطار التعاون التقني. وأضاف مدير الشعبة أنه تم إصدار تقريرين عن الآثار الإدارية انطلاقاً من التحقيقات التي تم إجراؤها. وشرع في الانخراط في العمليات التالية في عام 2020، حيث سيتم الإبلاغ عنها خلال عام 2021: تقييم شعبة البلدان العربية، وتقييم قاعدة بيانات مطابقة الاحتياجات الإنمائية في مجال الملكية الفكرية (ويبو ماتش)، وتقييم تنفيذ توصيات قسم التقييم التابع لشعبة الرقابة الداخلية والوقوف على آثارها، واستعراض إدارة الويبو للأزمات أثناء الجائحة. وفيما يتعلق بالتحقيقات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت 21 حالة جديدة (وهو ما يمثل تراجعاً بنسبة 9 في المائة عن عام 2019) وأغلقت 21 حالة. وفي 31 ديسمبر 2020، كانت 11 حالة معلقة، منها حالة واحدة في مرحلة التقييم الأولى، وستة حالات في مرحلة التحقيق الكامل وأربع حالات معلقة في انتظار اتخاذ إجراء من جانب كيان آخر. ومن بين الحالات العالقة، فتحت ست حالات في عام 2020، وأربع حالات في عام 2019، وحالة واحدة في عام 2016. وفي 31 ديسمبر 2020، بلغ متوسط الفترة الزمنية المستغرقة في التحقيق مدة خمسة أشهر ونصف، وهي تندرج في حدود فترة ستة أشهر المستهدفة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، مكنت أنشطة التحقيق التي تم إجراؤها شعبة الرقابة الداخلية من استخلاص بعض الدروس، وعلى وجه الخصوص، أصدر تقريران عن الآثار الإدارية حيث يحتويان على توصيات بشأن المعلومات التي قدمتها الويبو إلى سوق الأمم المتحدة العالمية لردع الاحتيال في الفواتير من لدن كيانات خارجية ضد عملاء الويبو. وفيما يتعلق بتوصيات الرقابة المفتوحة، واصلت شعبة الرقابة الداخلية إدارة توصيات الرقابة والإبلاغ عنها باستخدام نظام TeamCentral. وفي تاريخ إعداد تقرير عام 2021، كانت هناك 103 توصيات مفتوحة، بما في ذلك 28 ذات أولوية عالية و75 ذات أولوية متوسطة. وتستأثر توصيات الشعبة بنسبة 80 في المائة من مجموع توصيات الرقابة الداخلية المفتوحة. وأغلقت 48 توصية من توصيات شعبة الرقابة الداخلية و18 توصية من توصيات التدقيق الخارجي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت تسعة من هذه التوصيات جزءاً من توصيات المدقق الخارجي السابق، والتي تقوم شعبة الرقابة الداخلية برصدها. وفيما يتعلق بالخدمات التشاورية والاستشارية، بالإضافة إلى عملها الرقابي المخطط له، واصلت شعبة الرقابة الداخلية إسداء المشورة المهنية على النحو المطلوب بشأن وثائق السياسات أو التقييمات أو سير الأعمال أو الإطار التنظيمي. وفيما يتعلق بالعلاقات مع هيئات الرقابة الأخرى، حضرت شعبة الرقابة الداخلية بانتظام دورات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وقدمت تقارير عن تنفيذ خطة الرقابة الداخلية، وناقشت نتائج الرقابة والجوانب الأخرى المتعلقة بعمل وأداء

الشعبة وطلبت مشورة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، عُقدت الدورات من 56 إلى 59 للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. واستطرد قائلاً إن الشعبة حافظت على علاقة عمل جيدة مع المدققين الخارجيين من خلال عقد اجتماعات منتظمة عن حالات التدقيق والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وصرّح بأن الشعبة اجتمعت بالمدقق الخارجي لتشارك الاستراتيجيات والخطط السنوية والتقارير الفردية، بغية ضمان فعالية التغطية الرقابية وتفاذي أي ازدواجية محتملة أو عبء رقابي مفرط. وقال إن الأمانة العامة عملت على نحو نشط مع المدققين الخارجيين خلال عمليات التدقيق التي قاموا بها لعام 2020، وقدمت لهم المداخلات اللازمة متى طلبوها. وأضاف أن الأمانة العامة اجتمعت بانتظام مع أمين المظالم ورئيس مكتب الأخلاقيات لضمان التنسيق الجيد وتكامل الدعم. وذكر أن الشعبة استمرت، ضمن جهودها الرامية إلى توضيح وظيفة الرقابة الداخلية والدفاع عنها، في التواصل مع الزملاء داخل الويبو من خلال تقديم عروض للموظفين الجدد في إطار التدريبات التمهيدية، وإصدار النشرة الإخبارية للشعبة ولوحات البيانات الخاصة بالشعبة، وتقديم عروض للمديرين ومسؤولي الإدارة العليا عند الاقتضاء. وأفاد بأن الشعبة التمتت تعقيبات من الزملاء حول نوعية عملها الرقابي من خلال استقصاء رضا الزملاء المعنيين عقب كل مهمة. وقال إن تحليل مجموع نتائج الاستقصاء يشير إلى نسبة رضا تناهز 85 في المائة فيما يخص استقصاءات ما بعد المهمة، 78 في المائة فيما يخص الاستقصاءات المنجزة بعد سنة من المهمة. وبالنسبة للتواصل مع الأطراف الأخرى، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الشعبة تعاونها النشط والمفيد والتواصل مع مؤسسات وكيانات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، وبشكل خاص، شاركت شعبة الرقابة الداخلية في عدة اجتماعات افتراضية لممثلي دوائر التدقيق الداخلي في الأمم المتحدة وممثلي دوائر التحقيق في الأمم المتحدة، والتي عقدت بين فبراير ونوفمبر 2020. وأجرت شعبة الرقابة الداخلية أيضاً تدريباً شاملاً لمحققي منظومة الأمم المتحدة بشأن "الجوانب المعرفية للمقابلات"، نظمتها شعبة الرقابة الداخلية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة. وحضرت الشعبة افتراضياً أيضاً الاجتماع العام السنوي لمجموعة الأمم المتحدة للتقييم لعام 2020، وندوة ممارسات التبادل، التي عُقدت افتراضياً بين 22 و23 يونيو 2020. وفيما يتعلق بالاستقلالية التشغيلية للشعبة، قال إن الشعبة أكدت أن الفترة المشمولة بالتقرير لم يتخللها أي حادث أو نشاط من شأنه أن يهدد الاستقلالية التشغيلية. وفيما يتعلق بموارد الرقابة، أشار إلى ميزانية الثنائية التي خُصصت للشعبة لتمكينها من تأدية مهامها بلغت 5.283 مليون فرنك سويسري، أي نسبة 0.69 في المائة من ميزانية الويبو للثنائية 2021/2020. وأوضح أن الموارد كانت كافية عموماً كي تغطي الشعبة بفعالية المجالات ذات الأولوية العالية المحددة في خطط عملها. وقال إنه بفضل تبادل خطط الرقابة والتنسيق المستمر لأنشطة الرقابة مع المدقق الخارجي، والاستخدام الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات، تمكنت الشعبة من تعزيز فعاليتها وكفاءتها في تغطية المجالات التي تنطوي على مخاطر. وتطرق إلى التطور المهني المتواصل، وقال إن موظفي الشعبة حضروا أنشطة تدريب مختلفة لاكتساب معارف ومهارات تقنية وكفاءات جديدة. وأوضح أن كلا من موظفي الشعبة حضر، في المتوسط، 10 أيام من التدريب شملت المجالات التالية: مكافحة الاحتيال واكتشافه، وتقنيات البحث التحقيقي، وتحليل البيانات، وتطبيق تصور البيانات في جداول، وحيازة المعلومات الرقمية، والأمن الإلكتروني، والأخلاقيات، وأهداف الرقابة لأغراض تكنولوجيا المعلومات وما يتصل بها من تكنولوجيا (COBIT)، ومكافحة الفساد، والامتثال، واتخاذ القرار، والتفاوض، والعلوم السلوكية. وفي ختام ملاحظاته، شكر مدير الشعبة الوفود على حسن استماعها وأبدى استعداده للإجابة على أية أسئلة أو تلقي أية تعليقات.

54. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر المدقق الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية على عملهم وتقاريرهم الشاملة. وترى مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن التفاعل الوثيق بين هذه الجهات الفاعلة أدى إلى تحسن كبير في عملية تنفيذ التوصيات الصادرة. وعلاوة على ذلك، عبرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن سعادتها بالتقييم الإيجابي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بإدارة المنظمة لأزمة كوفيد-19 والاستجابة لها، وتدابير التخفيف الوجيهة التي اعتمدتها. واستعرضت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تقرير المدقق الخارجي ولاحظت أن البيانات المالية تلقت أعلى تقييم، كما لاحظت والسعادة تعمها أن الويبو لديها نظام سليم من الرقابة الداخلية والحوكمة الفعالة. وأعربت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عن تقديرها الكبير لعمل شعبة الرقابة الداخلية ورأت أنها تساهم في التحسين المستمر لفعالية المنظمة وشفافيتها. ورخبت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بنتائج أنشطة التدقيق والتقييم والتحقيق التي نفذتها شعبة الرقابة الداخلية. وأخيراً، أشادت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بإحتياطات المنظمة الصحية، والوضع المالي المستقر، والمستوى العالي من الاستعداد لمواجهة التحديات غير المسبوقه مثل جائحة كوفيد-19.

55. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الرقابة الداخلية بالتعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدقق الخارجي لتحقيق دورها الحاسم في ضمان فعالية الضوابط الداخلية والاستخدام الفعال للموارد من قبل الويبو. وشكرت المجموعة شعبة الرقابة الداخلية على تقريرها السنوي وشكرت مدير الشعبة على العرض الذي قدمه. وقدم التقرير لمحة شاملة عن وظائف المنظمة واعتبر مصدراً قيماً للمعلومات ونقطة مرجعية على مدار العام. ورخبت المجموعة بالعمل الذي قامت به الشعبة في ذلك العام وأحاطت علماً بالنتائج الرئيسية وتوصيات الرقابة ذات الأولوية العالية.

56. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لعمل شعبة الرقابة الداخلية خلال عام 2020، لا سيما بالنظر إلى التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، وشكر شعبة الرقابة الداخلية على هذا التقرير الشامل. ورخبت الوفد بالمعلومات المقدمة بشأن مشروع تحليلات البيانات وتركيزها على تمكين استمرار قدرات التدقيق. وأشار الوفد إلى النتائج الإيجابية بشكل عام لكل من استقصاء الرضا والتقييمات الذاتية التي أجرتها دوائر التدقيق الداخلي والتحقيق. وسيكون الوفد ممتناً لمعرفة ما إذا كانت تلك العمليات قد أسفرت عن أي توصيات معينة لتحسين عمل شعبة الرقابة الداخلية، بصرف النظر عن تلك المقدمة من التقييمات الخارجية للشعبة. وانتقل الوفد إلى التوصيات، حيث شكر الأمانة على اهتمامها بتناول التوصيات التي أعطتها شعبة الرقابة الداخلية

أولوية عالية وغيرها من التوصيات للسنوات السابقة. غير أنه شجع الوفد الأمانة على تنفيذ ما تبقى من توصيات تدقيق شعبة الرقابة الداخلية المفتوحة في أقرب وقت ممكن، لا سيما التوصيات ذات الأولوية العالية من 2018 و2019، والتي يمكن أن تعرض المنظمة لمخاطر كبيرة كلما بقيت مفتوحة. كما شجع الوفد الأمانة على زيادة اهتمامها بتنفيذ التوصيات الأربعة عشر ذات الأولوية المتوسطة المعلقة المقدمة بين عامي 2013 و2017. وأخيراً، أشار الوفد إلى أن برنامج إدارة الموارد البشرية والتنمية يشكل 42 في المائة من التوصيات الثمانية والعشرين ذات الأولوية العالية. ورحب الوفد أيضاً بتلقي مزيد من التفاصيل حول التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات، بما في ذلك أي تقدم تم إحرازه منذ إغلاق الفترة المشمولة بالتقرير.

57. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه لمدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير الذي تم إعداده وتقديمه. وأثنى الوفد على الدور المهم للغاية الذي تؤديه شعبة الرقابة الداخلية في تعزيز الشفافية والمساءلة والتدريب المهني لموظفي المنظمة بما في ذلك من خلال اعتماد ممارسات مبتكرة. وأيد الوفد العمل الذي أنجزته شعبة الرقابة الداخلية في إعداد قائمة جرد لجميع التوصيات المختلفة الصادرة عن المدقق الداخلي، في وقت إعادة الهيكلة، حيث كانت هناك اختلافات كبيرة تم إجراؤها في هيكل برنامج العمل والميزانية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه ينبغي للويبو أن تستمر في تطبيق هذه التوصيات لتحسين وتعزيز نظام الرقابة الداخلية، طبعاً وفق النظام المعمول به. وأعرب الوفد مجدداً عن رغبته في لفت الانتباه إلى أهمية معايير قابلية تحمل المخاطر. ووفقاً لجائحة كوفيد-19، كانت الويبو بحاجة إلى العمل على خطة محدثة ومتجددة، لا سيما للعمل الذي أنجزته شعبة الرقابة الداخلية. وأثنى الوفد على العمل الذي أنجزته تلك الشعبة من حيث تعاونها مع المدقق الخارجي وأبدت تأييدها للنهج الذي اتبعته الويبو مع نظام الرقابة الداخلية. وفي سياق زيادة تحسين نظام المساءلة، أيد الوفد التوصيات الصادرة عن المدقق الخارجي، ورأى أن المدقق الداخلي يجب أن يعد كل عام بيان تدقيق مكتوب أو استنتاج بشأن نظام إدارة المخاطر ونظام الحوكمة، وكذلك نظام الرقابة الداخلية. وبالنظر إلى الوضع الفريد لشعبة الرقابة الداخلية كهيئة مستقلة وداخلية للرقابة، أعرب الوفد عن اقتناعه بأنه في إطار ولايته، يمكن للمدقق الداخلي إجراء تحليل وتدقيق مستقلين لأي إدارة داخل المنظمة.

58. وأيد وفد إسبانيا البيان الذي أدلى به المتحدث باسم المجموعة بآء وشكر مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير والعرض التفصيلي فيما يتعلق بالوثيقة WO/GA/54/3، التقرير السنوي لشعبة الرقابة الداخلية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن هذا التقرير يعكس بوضوح الجهود التي تبذلها المنظمة للحفاظ على الوضع الطبيعي واستمرارية الأعمال في ضوء جائحة كوفيد-19. وأعرب الوفد عن امتنانه للمعلومات ورحب بإدراج المنظور الجنساني وحقيقة استمرار عمليات التدقيق والتحقيقات في تحقيق نتائج إيجابية وعكس بعض نقاط التحسين. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة العمل على تنفيذ التوصيات وكذلك التعامل معها من منظور وقائي. وبينما أقر الوفد بصعوبة التدقيق والرقابة بسبب الحاجة إلى القيام بالأمور عن بعد، شدد الوفد على أن التقارير الواردة في إطار هذا البند من جدول الأعمال أظهرت أنه تم التغلب على جميع هذه العقبات بفضل الجهود الكبيرة والعمل الذي قام به المشاركون في مختلف الأنشطة الرقابية. وتستحق الأمانة شكر خاص على جهود الأشهر القليلة الماضية. ورأى الوفد أن التوصيات المقدمة إلى المنظمة في مختلف التقارير التي اعتبرها ذلك الصباح في الاجتماعات أنها ضرورية ومهمة لمواصلة تحسين الإدارة وضمان حفاظها على امتيازها. وشجع الوفد الأمانة على تنفيذ تلك التوصيات واقتبس من المدقق الخارجي أن الإدارة الرشيدة أمر حيوي لنجاح المشاريع.

59. وأثنى وفد الهند على مدير شعبة الرقابة الداخلية لإعداد تقرير شامل. وأعرب الوفد عن تقديره للتدابير التي اتخذتها شعبة الرقابة الداخلية لتعديل خطة عملها للتكيف بشكل أفضل مع الجائحة ورحب بتعاون الشعبة مع هيئات الرقابة الأخرى. وأشار الوفد مع التقدير إلى تواصل شعبة الرقابة الداخلية المستمر مع المدققين إلى جانب خبراء التحقيق و/أو التقييم للقيام باستعراض أكثر اكتمالاً وتعمقاً لبرنامج الويبو. وشدد الوفد على أن تقرير مدير شعبة الرقابة الداخلية قدم بعض التوصيات القيمة وأعرب عن ثقته في أن المنظمة ستعمل على تنفيذها وإغلاقها.

60. وعند تناول أسئلة الوفود المختلفة، شكر مدير شعبة الرقابة الداخلية أولاً جميع الوفود على كلماتها الرقيقة تقديرًا للعمل الذي أنجزته شعبة الرقابة الداخلية، وهو أمر مشجع. وأكد أن الشعبة ستواصل العمل بطريقة مستقلة وموضوعية لتوفير ضمانات بشأن الحوكمة والمخاطر والضوابط الداخلية. وحول الاستفسار الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول استطلاعات الرضا، أكد مدير شعبة الرقابة الداخلية أن الشعبة تلقت اقتراحات من الشعب والبرامج عقب عمليات التدقيق والتقييم والتحقيقات وأنها ستدرجها في تخطيط المشاركات. وفيما يتعلق بالمسألة التي أثارت بشأن التوصيات المعلقة، ولا سيما بقاء كثير منها معلقاً فيما يتعلق ببرنامج إدارة الموارد البشرية والتنمية، عملت شعبة الرقابة الداخلية كل عام مع البرامج والشعب لاستعراض التوصيات المعلقة ومعرفة كيف يمكن المضي قدماً في تنفيذها. وقد أجريت هذه العملية فوراً بعد فترة وجيزة من الجمعيات. وستجتمع شعبة الرقابة الداخلية مع الشعب المختلفة، خاصة مع إدارة الموارد البشرية، لإيجاد السبل والوسائل للمضي قدماً في هذه التوصيات المعلقة. وعرض مدير شعبة الرقابة الداخلية على إدارة الموارد البشرية والأمانة فرصة استكمال المعلومات المقدمة إذا رغبوا في ذلك. وبناءً على التعليق الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي بشأن بيان قابلية تحمل المخاطر، والذي تمت الإشارة إليه أيضاً في تقرير المدققين الخارجيين، أجرت شعبة الرقابة الداخلية تدقيقاً لإدارة المخاطر المؤسسية وستقدم قريباً وجهة نظرها بشأن هذا الجانب وتعمل مع على مكتب المراقب المالي للنظر في هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، شدد مدير شعبة الرقابة الداخلية على وجود خارطة طريق لتقديم ضمانات بشأن بيان الضوابط الداخلية وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إليها في العامين المقبلين.

61. أحاطت الجمعية العامة للويو علماً بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/GA/54/3).

## البند 13 من جدول الأعمال الموحد

### تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

62. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/4.

63. وسلطت الأمانة الضوء على المعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/54/4، تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة ("لجنة حق المؤلف" أو "اللجنة"). وذكرت الأمانة أن تقرير تلك السنة تناول، بصفة استثنائية، الدورات الثلاث السابقة للجنة حق المؤلف، التي عقدت في أكتوبر 2019، ونوفمبر 2020، ويونيو ويوليو 2021. وبسبب الشكل الهجين للاجتماعين السابقين، لم يتمكن أعضاء اللجنة من اتخاذ قرارات أو حتى إجراء مناقشات موضوعية. وفيما يتعلق بهيئات البث، تعود أحدث تبادلات موضوعية للآراء بشأن المعاهدة المقترحة لحماية هيئات البث إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجنة حق المؤلف، التي عقدت في أكتوبر 2019. وعقب تلك الدورة، اقترح الرئيس نصاً جديداً. وفيما يتعلق بمسألة التقييدات والاستثناءات، في أثناء الدورة 39 والدورة 40 للجنة حق المؤلف، قدمت الأمانة استنتاجات ثم تقريراً عن جميع الأنشطة المضطلع بها استناداً إلى خطط العمل المعتمدة في عام 2018، ولا سيما، الخطط المتعلقة بالندوات الإقليمية الثلاث التي نُظمت في نيروبي وسانتو دومينغو وسنغافورة، بالإضافة إلى المؤتمر الدولي الذي عُقد في جنيف في أكتوبر 2019. وأشارت الأمانة إلى أن أربعة مواضيع يُجرى مناقشتها حالياً في جدول الأعمال تحت البند المتعلق بالمسائل الأخرى. وفيما يتعلق بحق المؤلف في البيئة الرقمية، نُشرت دراسات عديدة قُدمت إلى اللجنة على الإنترنت. وفيما يتعلق بمسألة حقوق التتبع، يبلغ فريق الخبراء المفوض من اللجنة الدول الأعضاء بحالة العمل المتعلق حول هذا الموضوع بصفة منتظمة. وفيما يتعلق بموضوع حقوق مديري المسرح، عُرضت النسخة النهائية من دراسة تحديد النطاق خلال دورة يوليو 2021. وفيما يتعلق بموضوع حق الإعارة للجمهور، فإن قرار بدء دراسة تحديد النطاق لم يبت فيه بعد بسبب الشكل الهجين الذي استخدمته اللجنة في مصنفها في عامي 2020 و2021. وطلبت اللجنة أن تُنظم الأمانة، خلال الدورة المقبلة، جلسة إعلامية لنصف يوم حول تأثير جائحة كوفيد-19 على النظام الإيكولوجي الثقافي والإبداعي والتعليمي، بما في ذلك حق المؤلف والحقوق المجاورة والتقييدات والاستثناءات، خلال دورة لجنة حق المؤلف التي عُقدت في يوليو 2021.

64. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن شكره للأمانة على تقديم الوثيقة WO/GA/54/4 وإعدادها. وأعربت المجموعة عن أسفها لأن الوضع الذي فرضته الجائحة لم يسمح بإجراء مناقشات مستفيضة بشأن مواضيع جوهرية مثل المناقشة المتعلقة بالنص بشأن مسائل البث، وأعربت عن أملها في إمكانية معالجة هذه المسائل في مؤتمر دبلوماسي في الوقت المناسب. وفيما يتعلق بالعمل المقبل للجنة حق المؤلف، دعت مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ الدول الأعضاء إلى مواصلة عملها وأكدت استعدادها للمشاركة البناءة في المناقشة التي ستجري خلال تلك الدورة للجمعية العامة للويو وخلال العمل المقبل للجنة من أجل إحراز التقدم في المسائل التي تجري مناقشتها في لجنة حق المؤلف.

65. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة بء، وأعرب عن شكره للأمانة من أجل إعداد التقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة وتقديمه. ويتعين أن يُراعى العمل المقبل بشأن معاهدة البث التطورات التكنولوجية واحتياجات هيئات البث. وأعرب الوفد عن سروره للتخطيط لعقد دورات عادية في العام التالي وأكد التزامه بالمشاركة البناءة في القضايا المتعلقة.

66. وتحدث وفد باراغواي، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشدد على أهمية إجراء المناقشات في اللجنة لأن المواضيع التي نُوقشت جعلت تأثير الجائحة على القطاع أكثر وضوحاً. ورحّب وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بتنظيم اجتماع إعلامي بشأن تأثير كوفيد-19 على النظام الإيكولوجي الثقافي والإبداعي، بما في ذلك حق المؤلف والحقوق المجاورة والتقييدات والاستثناءات. وأكد الوفد مجدداً التزامه بمواصلة إحراز التقدم في جدول أعمال اللجنة.

67. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وأكد اهتمامه بالنهوض بعمل لجنة حق المؤلف من أجل ضمان وجود نظام حق مؤلف متوازن يكافئ الإبداع ويضمن النفاذ إلى المعرفة والمعلومات، لفائدة المجتمع. وأعربت المجموعة عن أسفها لأن الدوريتين السابقتين للجنة حق المؤلف لم تتيحاً للجنة المشاركة في المناقشات بشأن معاهدة البث، ولا إحراز أي تقدم ملموس في مجال التقييدات والاستثناءات. وفيما يتعلق بالعمل المقبل في لجنة حق المؤلف، أعربت المجموعة عن أملها في إحراز تقدم بشأن وضع الصيغة النهائية لمعاهدة البث، وتحديد صك قانوني دولي مناسب أو الصكوك المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات، وفقاً لولاية الجمعية العامة للويو لعام 2012، والتمتع بحق الفنان في التمتع كبنء دائم في جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن تقديره للمعلومات المتاحة للجنة منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة للويو، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالندوات الإقليمية والمؤتمر بشأن التقييدات والاستثناءات، والدراسات المتعلقة بتحليل حق المؤلف المتعلق بالبيئة الرقمية، والتقارير والعروض المقدمة من الدراسات المتعلقة بحقوق مديري المسارح. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى معرفة المزيد عن التحديات التي تواجهها وتأثير كوفيد-19 على النظام

الإيكولوجي الثقافي والإبداعي والتعليمي، بما في ذلك حق المؤلف والحقوق المجاورة والتقييدات والاستثناءات، خلال الاجتماع الإعلامي في الدورة الثانية والأربعين للجنة حق المؤلف.

68. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ورأى أن هناك حاجة إلى إبرام معاهدة مواكبة للمستقبل من شأنها أن تلبى احتياجات التكنولوجيات سريعة التطور والبيئة الرقمية. وأعرب عن تفاؤل المجموعة بشأن التقدم في العمل من أجل وضع صك قانوني فعال، وعن تطلعها إلى إبرام معاهدة تحمي بالقدر ذاته عمليات إرسال هيئات البث إلى شبكات الحاسوب، وتعكس الحقائق التكنولوجية المعاصرة. وأكدت المجموعة مجدداً على أن حق التتبع ينبغي أن يكون بنداً دائماً من بنود جدول أعمال لجنة حق المؤلف، وتطلع إلى إجراء مناقشات بشأن هذا الموضوع الهام في المستقبل. ورحبت المجموعة بإجراء اجتماع إعلامي بشأن تأثير كوفيد-19 وأشار إلى أن المناقشات المتعلقة بآثار الجائحة تحتاج إلى نهج شامل ومتوازن.

69. وعلق وفد فرنسا أهمية كبيرة على المناقشات الجارية بشأن معاهدة حماية هيئات البث، لأنها مسألة تتعلق بإيجاد توازن يمكن من الحصول على حقوق جميع المشاركين في إنشائها وحمايتها. وذكر الوفد أن هيئات البث كانت تعاني منذ سنوات عديدة وأشار إلى أن الجائحة أوضحت مدى فائدة حماية النظم الإيكولوجية الثقافية والإبداعية وتكييف الإطار القانوني لهذا الغرض. وأكد الوفد على رغبته في إجراء مناقشة بناءة لاختتام المناقشات، بجانب مواجهة التحديات التي تنطوي عليها التكنولوجيات الجديدة.

70. وأشاد وفد الاتحاد الروسي بالجهود المبذولة لمواصلة عمل اللجنة. وفيما يتعلق بمعاهدة حماية هيئات البث، رأى الوفد أنه ينبغي صياغة المعاهدة وفقاً للمبادئ التوجيهية الأساسية المتعلقة بنطاق الحماية وهدفها، والحقوق الواجب منحها، ويجب أن تكون في النسق الذي اقترحه أصدقاء الرئيس. وأكد الوفد على أهمية مواصلة الحوار بشأن التقييدات والاستثناءات، بالنظر إلى أن حالة الجائحة قد أبرزت أثر الثغرات الموجودة في الصكوك الدولية. وشكر الوفد الأمانة لإجراء دراسة تتعلق بحماية حقوق مديري المسارح. وأعرب عن أمله في أن تكون النتائج مفيدة لإيضاح النهج المختلفة التي تعتمدها الدول الأعضاء وتحسين مستوى الحماية. وأشار الوفد إلى الاجتماع الإعلامي وأعرب عن أمله في مواصلة العمل المثمر مع اللجنة.

71. ورحب وفد الصين بمواصلة العمل مع لجنة حق المؤلف بشأن حماية هيئات البث، والتقييدات والاستثناءات والمسائل الأخرى ذات الصلة. وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية المتعلقة بمعاهدة حماية هيئات البث لوضع الأساس اللازم لعقد مؤتمر دبلوماسي. واقترح الوفد إجراء تحقيق وبحث متعمق لتيسير تقدم الموضوع والمناقشات المتعلقة بالتقييدات والاستثناءات.

72. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وأكد الوفد التزامه بمسألة حماية هيئات البث وإجراء المفاوضات حول معاهدة البث، بالإضافة إلى بنود جدول الأعمال بشأن استثناءات وتقييدات حق المؤلف. وفيما يتعلق بمعاهدة البث، أعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على أنه ينبغي عند مواصلة أي عمل غير رسمي بشأن معاهدة البث، أن تتمسك طرائق ذلك العمل غير الرسمي بمبادئ الشفافية والشمولية. وأعرب الوفد عن عزمه على أن يشارك في أي عمل غير رسمي في المستقبل يتعلق بمعاهدة البث. وفيما يتعلق بمسألة التقييدات والاستثناءات، شدد الوفد على أهمية مواصلة العمل وفقاً لولاية الجمعية العامة لليوبو لعام 2012 من أجل مواصلة لجنة حق المؤلف عملها لوضع صك قانوني فيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات ومؤسسات التعليم والبحث ولفائدة الأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن لجنة حق المؤلف من الاتفاق على خطة عمل أخرى بشأن التقييدات والاستثناءات تستند إلى خطة العمل السابقة، التي حددت مواضيع ذات أولوية للعمل على الصعيد الدولي، بما في ذلك الحفظ والاستخدامات عبر الإنترنت.

73. وأشار وفد اليابان إلى أن حماية هيئات البث تعتبر بنداً هاماً وذا أولوية عالية من بنود جدول أعمال لجنة حق المؤلف. وأقر بأن توافق الآراء بشأن المسائل الأساسية، بما في ذلك النطاق المحدد، وهدف الحماية، والحقوق الواجب منحها، لم يتم التوصل إليه في هذه المرحلة وعرض المساهمة في إحراز التقدم بغية التوصل إلى توافق في الآراء عند استئناف المناقشة الموضوعية. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، شدد الوفد على أهمية تحقيق توازن ملائم بين مصالح أصحاب الحقوق ومصالح عامة الجمهور. وأشار إلى أن معيار الخطوات الثلاث كان فعالاً كمعيار دولي. وحددت الدول الأعضاء الاستثناءات والتقييدات المناسبة بناءً على معيار الخطوات الثلاث مع مراعاة الخلفيات الاجتماعية والثقافية لكل بلد. وأعرب الوفد عن أمله في أن تركز المناقشة بشأن هذه المسألة على مشاركة التجارب والممارسات الوطنية وأكد على استعداده للمساهمة في مناقشات لجنة حق المؤلف بطريقة بناءة.

74. وأيد وفد ملاوي البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أنه لم تُتخذ أي قرارات بشأن المسائل الموضوعية، بما في ذلك معاهدة البث المقترحة، والتقييدات والاستثناءات، وغيرها من المسائل ذات الصلة، بالإضافة إلى طلب وفود ملاوي، وبنما، وسيراليون من الويبو إجراء دراسة شاملة بشأن فوائد نظام حق الإعارة العام للمؤلفين. وعبر الوفد عن تطلعه إلى مواصلة إجراء المناقشات بشأن معاهدة البث وغيرها من المسائل المدرجة في جدول أعمال لجنة حق المؤلف وأعرب عن أمله في أن تعقد الاجتماعات المقبلة للجنة حق المؤلف بطريقة من شأنها أن تيسر المناقشات التي تهدف إلى اتخاذ قرارات بشأن هذه المسائل.



75. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على دعمه المستمر فيما يتعلق بتحديث حماية هياث البث في العصر الرقمي. وشدد الوفد على تعقيد هذه المسائل، على الصعيدين القانوني والتكنولوجي، وشجع الوفود على أخذ الوقت اللازم للتداول بشأن تلك المسائل المعقدة. وفيما يتعلق بعمل أصدقاء الرئيس، أعرب الوفد عن تقديره للجهود التي يبذلها رئيس لجنة حق المؤلف ونائبه. ولا يرى الوفد أن هذه الاجتماعات الافتراضية بمثابة نسق ملائم للتفاوض بشأن نص المعاهدة وأعرب عن تطلعه إلى استئناف المفاوضات القائمة على النص عندما يكون من الأمن القيام بذلك. وفيما يتعلق باستثناءات وتقييدات حق المؤلف، أشار الوفد إلى الإطار الدولي الحالي لاستثناءات وتقييدات حق المؤلف التي تتيح للبلدان المرونة، وفقاً للمعايير الدولية الراسخة، لاعتماد الاستثناءات والتقييدات بغية النهوض بسياساتها الوطنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ولم يدعم الوفد مشاركة الويبو في وضع المعايير التي من شأنها أن تفرض متطلبات دنيا في هذا المجال. وشدد الوفد على أهمية إجراء مناقشة مستنيرة بشأن الاستثناءات والتقييدات ضمن لجنة حق المؤلف، واقترح إجراء مناقشات مقبلة تتضمن فكرة تنظيم عدد من المشاورات الإقليمية لتعميق فهم الدول الأعضاء بشأن عمل حق المؤلف، والحقوق المجاورة والاستثناءات والتقييدات خلال فترة الجائحة.

76. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وذكر أن معاهدة حماية هياث البث لا زالت تحظى بأولوية عالية وأشار إلى تفويض الجمعية العامة للويبو لعام 2012 لجنة حق المؤلف بمواصلة عملها فيما يتعلق بعقد مؤتمر دبلوماسي وفقاً لشروط معينة. ورأى الوفد أن عمل اللجنة لا بد أن يسفر عن عقد معاهدة هادفة تجسد التطورات التكنولوجية للقرن الحادي والعشرين. وظل الوفد ملتزماً بمواصلة النهوض بالعمل المتعلق ببند جدول الأعمال هذا وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مناقشات متعمقة حالما يسمح الوضع بذلك. وقال إنه يظل ملتزماً بمواصلة المناقشات البناءة بشأن التقييدات والاستثناءات وبيرون أن مؤسسات التراث الثقافي تلعب دوراً حيوياً في نشر المعرفة والمعلومات والثقافة، وتسهم في الحفاظ على التاريخ. وأشار الوفد إلى أهمية دعم مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي الإعاقات، في العالمين التناظري والرقمي على حد سواء. وذكر الوفد، كما أعرب باستمرار في الماضي، أنه لا يمكنه تأييد العمل على وضع صكوك ملزمة قانوناً على الصعيد الدولي أو أي استعدادات في هذا الصدد. ورأى أن هناك حاجة إلى مراعاة الحلول المتاحة بالفعل للدول الأعضاء في الويبو ضمن الإطار الدولي الحالي لحق المؤلف. وينبغي إيلاء الاهتمام الكامل للتركيز على بناء القدرات وتحسين تشريعات الأعضاء في الويبو على الصعيدين الوطني والإقليمي، وذلك بتوجيه ودعم من الويبو. وأبدى الوفد استعداده لمواصلة المشاركة بطريقة بناءة في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وفيما يتعلق ببند أخرى من جدول الأعمال، إذا أمكن توسيع نطاق جدول أعمال لجنة حق المؤلف ليشمل بنوداً إضافية في المستقبل، أكد الوفد على دعمه لإدراج موضوع حق التتبع في جدول الأعمال الدائم للجنة.

77. وذكر وفد الهند أنه، فيما يتعلق بمشروع المعاهدة المتعلقة بحماية هياث البث، يؤيد وضع الصيغة النهائية لمعاهدة تحمي مصالح هياث البث من جهة، وتحمي بصورة مشروعة مصالح المستهلكين من جهة أخرى. ورأى الوفد أن الحق في النفاذ إلى المعارف المتاحة يعتبر حقاً أساسياً. وينبغي أن تتخطى هذه الحقوق جميع العقبات لتمهيد الطريق لبناء مجتمعات أكثر شمولاً للجميع. تلعب التقييدات والاستثناءات لفائدة المكتبات ودور المحفوظات، وفائدة مؤسسات التعليم والبحث والأشخاص ذوي الإعاقات الأخرى، دوراً حاسماً في ضمان تنمية المجتمع تنمية كلية وشاملة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى العمل مع الدول الأعضاء في هذا الصدد وإلى وضع نص متوازن ومستدام.

78. وأكد ممثل مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) على اعتقاده بأن حق المؤلف هو حق من حقوق الإنسان، وأنه أحد حقوق الإنسان الأساسية التي تتعامل مع الإبداع والأنشطة الفكرية. ويعتبر إنكار ذلك إنكار حق أساسي للناس. وفيما يتعلق بحقوق البث، فثمة حاجة إلى تضافر الجهود والعمل على إبرام معاهدة في هذا الصدد. وقد كانت اللجنة شديدة الלהجة عندما قالت إنه ليس من الضروري إحراز تقدم في المسائل المتعلقة بحماية حق المؤلف، متذرة في كثير من الأحيان بجائحة كوفيد-19. وأكد الممثل على أن هذا النهج ينكر حقوق الإنسان الأساسية التي تُعد جزءاً من تاريخ البشرية. وفيما يتعلق بالاجتماع الإعلامي بشأن تأثير الجائحة، ينبغي أن يركز على المبدعين لأنهم أكثر من تضرر من جائحة كوفيد-19 وكان من المفترض أن تعمل اللجنة نيابةً عن المبدعين أنفسهم.

79. وذكر ممثل المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة (KEI) أنه نظراً للالتباس حول أهداف المعاهدة، والمقترحات التي تهدف إلى منح هياث البث حقوق أبدية وفعالة للمحتوى الذي لم تكن مسؤولة عن إبداعه، أو امتلاكه أو ترخيصه، فقد عارض الممثل أي عمل آخر يتعلق بمعاهدة البث. واقترح الممثل أن تنشر لجنة حق المؤلف تقريراً بشأن ملكية وتركيز ملكية وقومية ملكية خدمات البث الجديدة، التي تحل محل هياث البث التقليدية بسرعة في الكثير من الأسواق. وقد كان عمل لجنة حق المؤلف في مجال البث مجهولاً بشكل كبير فيما يتعلق بالدور الهائل الذي اضطلعت به تكنولوجيات البث الجديدة عبر الإنترنت التي تضمنت التشفير، وتتطلب سداد مدفوعات من المستخدمين. وتخضع أكثر المنصات أهمية لسيطرة شركات التكنولوجيا المتعددة الجنسيات الكبيرة جداً، مثل منصة خدمة يوتيوب التلفزيونية التابعة لغوغل، ونتفليكس، وسبوتيفي، وأمازون برايم، بدلاً من شركات البث المملوكة محلياً. وتساءل الممثل عن سبب رغبة شخص ما في منح تلك الشركات حقوق الملكية الفكرية في المصنفات الإبداعية الخاصة بشخص آخر؟ لأن ذلك سيكون نتيجة متوقعة لأي حقوق ملكية فكرية جديدة لهياث البث التي تتضمن عمليات بث مقدمة في الوقت والمكان اللذين يختارهما المستخدم. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، يعتبر وضع المعايير للمحفوظات والحفاظ عليها هدفاً يمكن تحقيقه في المستقبل القريب. وهذا مجال تقل فيه صعوبة التنسيق، كما أن القضايا العالمية والاجتماعية تتسم بالأهمية، ولا تُعد النزاعات مع أصحاب الحقوق ذات أهمية. وأشار الممثل إلى أن تقرير لجنة حق المؤلف المقدم إلى الجمعية العامة للويبو قد خلا من أي إشارة إلى عملية أصدقاء الرئيس فيما يتعلق بمعاهدة البث ولقد حث الأمانة على توفير الشفافية بشأن تلك العملية. وفيما يتعلق بالتعليم وغيره

من الاستثناءات، طلب الممثل أن تستعرض لجنة حق المؤلف الاستثناءات الواردة في قانون تونس النموذجي لعام 1976 بشأن حق المؤلف، بالإضافة إلى الطرق المستخدمة في وضع القانون النموذجي. وأيدت المؤسسة الدولية لإيكولوجيا المعرفة عمل لجنة حق المؤلف فيما يتعلق بحق الفنان في تتبع المصنفات الفنية المادية، لكن ينبغي ألا تمتد تلك المعاهدة إلى نسخ من المصنفات.

80. وذكرت ممثلة شبكة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (EIFL) أن جائزة كوفيد-19 قد أظهرت الحاجة إلى إرساء قواعد واضحة لحق المؤلف تدعم التعليم عبر الإنترنت، والبحث والنفاذ الرقمي إلى مجموعات المكتبات لجميع الأشخاص حول العالم. ولمعالجة تلك القضايا، يتعين على لجنة حق المؤلف أن تسرع عملها بشأن التقييدات والاستثناءات في ثلاثة مجالات ذات أولوية: التعلم عبر الإنترنت، واستخراج النصوص والبيانات والحفظ الرقمي. وبسبب الجائحة، كانت التنمية البشرية على الصعيد العالمي في طريقها لتشهد تدهوراً لأول مرة منذ 30 عاماً. ورَحِّبَت الممثلة بأن تؤدي الويبو دوراً أكثر فاعلية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة (SDGs) وعضويتها في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNSDG). وعلى وجه الخصوص، فإن العمل بشأن التقييدات والاستثناءات من شأنه أن يساعد في تنفيذ الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم، والابتكار، وحماية التراث الثقافي العالمي. وأعربت الممثلة عن تطلعها إلى استئناف الدورات العادية للجنة حق المؤلف لعام 2022 للعمل معاً بشأن تلك المسائل.

81. وأشار ممثل مركز البحث والإعلام في مجال حق المؤلف (CRIC) إلى أن لجنة حق المؤلف لم تتمكن لسوء الحظ من التغلب على جائزة كوفيد-19. ولم يسمح هذا الظرف بعقد اجتماعات بالطريقة المعتادة منذ العام الماضي. وبناءً على ذلك، كان من المستحيل تقريباً إحراز أي تقدم في المناقشات. يحتاج المجتمع إلى هيئات البث أكثر من أي وقت مضى، في جميع أنحاء العالم، لأنها توفر معلومات في غاية الأهمية. ونتيجة للجائحة، يتزايد البث عبر الإنترنت بسرعة. وبناءً على ذلك، ثمة حاجة إلى إبرام معاهدة بث من أجل مكافحة القرصنة قدر الإمكان. وشدد الممثل على أن المعاهدة الدولية هي معيار أدنى يستند إلى تنسيق صارم وأعرب عن أمله في أن تعقد الويبو دورة استثنائية بشأن معاهدة البث حالما يتسنى عقد اجتماعات مباشرة.

82. وأعربت الأمانة عن شكرها لجميع البيانات المشجعة التي أدلى بها فيما يتعلق بجميع العمل الجيد الذي تم إنجازه على الرغم من جميع الصعوبات التي تمت مواجهتها في أثناء العمل في سياق كوفيد-19. وأقرت الأمانة بأمل الوفود في العودة إلى طرق العمل العادية، والمناقشات الشخصية، واتخاذ القرارات في الاجتماع المقبل للجنة حق المؤلف، وأعربت عن تقبلها لتلك المشاعر. وأشارت الأمانة إلى الزخم الذي تكوّن حول مشروع المعاهدة بشأن حماية هيئات البث قبل التوقف عن استخدام طرق عمل اللجنة العادية. ووفقاً للبيانات التي أدلى بها، يتضح أن هذا الزخم لا يزال قائماً. وفيما يتعلق بنص الرئيس الذي وُضع خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة حق المؤلف، فقد واصل أصدقاء الرئيس العمل بطريقة غير رسمية على إعداد ذلك النص، حيث اجتمعوا بشكل مستقل دون مشاركة الأمانة. وخلال الاجتماعين الهجينين السابقين للجنة، قدّم الرئيس ونائبه إلى اللجنة معلومات عامة بشأن عمل مجموعة أصدقاء الرئيس وأكدوا للجنة أن أي عنصر من العناصر المقترحة للحلول النصية ستطلع عليها اللجنة بأكملها بوصفها مقترحات غير رسمية. وكان القصد من ذلك العمل بشفافية تامة، كما يتضح من جملة أمور منها عموم العضوية والتمثيل الجغرافي الأوسع نطاقاً للأصدقاء. وفيما يتعلق بموضوع الاستثناءات والتقييدات، أشارت الأمانة إلى أن هناك كماً هائلاً من المعلومات المتاحة. وعقب عقد المؤتمر والندوات الدولية، نشر تقرير شامل ودقيق. ويُمكن أن تساعد جميع هذه المعلومات في النهوض بالعمل على الصعيد الوطني، في مجموعات نقاش صغيرة، وفي التحضير لإجراء مناقشات في الدورات "العادية" المقبلة للجنة حق المؤلف. وفيما يتعلق بالجلسة الإعلامية المتعلقة بتأثير جائزة كوفيد-19، فقد شرعت الأمانة بالفعل في الإعداد. ولجعل المناقشات مثمرة قدر الإمكان، ستواصل مع أعضاء اللجنة لوصف تجاربهم الشخصية فيما يتعلق بتأثير الأزمة.

83. إن الجمعية العامة للويبو:

"1" أحاطت علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة لحق المؤلف والحقوق المجاورة" (الوثيقة WO/GA/54/4)؛

"2" وأوعزت إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بمواصلة العمل على جميع المسائل الواردة في الوثيقة WO/GA/54/4.

البند 14 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

84. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/5.

85. وعرضت الأمانة الوثيقة WO/GA/54/5 التي تحتوي على تقرير عن عمل اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (اللجنة البراءات). وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة تصف التقدم المحرز في المناقشات خلال الدورة الثانية والثلاثين للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات) التي عُقدت في شكل هجين في الفترة من 7 إلى 10 ديسمبر 2020. وصرّحت الأمانة بأن اللجنة واصلت خلال



تلك الدورة تناول الموضوعات الخمسة التالية: "1" الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات؛ "2" جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ "3" البراءات والصحة؛ "4" سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم؛ "5" نقل التكنولوجيا. وأشارت الأمانة بوجه خاص إلى أن الدول الأعضاء شاركت على نحو استباقي في عمل اللجنة عن طريق تبادل المعلومات وتقديم العروض وتقديم الاقتراحات والمشاركة في المناقشات بروح بناء أدت إلى اعتماد مجموعة كاملة من أنشطة العمل المقبل للجنة البراءات فيما يتعلق بجميع الموضوعات الخمسة المذكورة أعلاه. ودعت الأمانة الجمعية العامة لليوبو إلى الإحاطة علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

86. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/54/5 وعرضها. كما توجه الوفد بالشكر إلى رئيسي لجنة البراءات على توجيه عمل اللجنة خلال الدورتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين للجنة. وأشار الوفد إلى أن تقرير لجنة البراءات لا يغطي الدورة الثانية والثلاثين فقط، حتى وإن كانت الدورة الحادية والثلاثون قد عُقدت بعد جمعيات عام 2019 ولم يُقدم تقرير عن نتائجها إلى الجمعيات. وقال إن المجموعة تؤكد من جديد التزامها بعمل لجنة البراءات، الذي أصبح مهما جدا في أعقاب ظهور جائحة كوفيد-19. وذكر الوفد أنه على الرغم من عدم وجود أي عمل معياري على جدول أعمال لجنة البراءات، فإن تلك اللجنة هي منتدى هام لتبادل الأفكار والمعلومات، فضلا عن تيسير التنسيق والتوجيه فيما يتعلق بالتطوير التدريجي لقانون البراءات على الصعيد الدولي. ومضى يقول إن المناقشات الخاصة بجميع بنود جدول أعمال لجنة البراءات تُعد، في رأي المجموعة، وجهة ذات أهمية في سياق الوباء المستمر. وتناول الإشارات التي عبرت عنها وفود كثيرة في بياناتها العامة إلى القواسم المشتركة بين الملكية الفكرية، لا سيما البراءات، والصحة العامة. وذكر الوفد أن المناقشات التي جرت في الدورات السابقة حول بند جدول الأعمال "البراءات والصحة" قد كشفت عن وجود تحديات في ضمان النفاذ إلى خدمات الصحة العامة، وعلى وجه الخصوص، الأدوية الميسورة التكلفة، حتى مع وجود مواطن مرونة في نظام الملكية الفكرية لمواجهة ذلك التحدي. وفي حين اعترف الوفد بأن نظام البراءات مصمم لتعزيز الابتكار ومنح الحقوق الكافية لأصحاب البراءات، فإنه أشار إلى أن عدم ضمان التوازن والمرونة اللازمين قد يؤدي إلى عدم استفادة المجتمع من الابتكار الذي يدعمه نظام البراءات. وشدد على أنه في كثير من الحالات، في فترة الوباء وقبل ذلك، لم تصل للصحة العامة الأساسية إلى من يحتاجونها أكثر من غيرهم وذلك بسبب حواجز البراءات. وقال إن المجموعة ترى أن لجنة البراءات تمثل منصة مهمة لمواصلة المناقشات بشأن البراءات والصحة، بما في ذلك استعراض البحوث المنجزة بشأن البراءات والصحة العامة، فضلا عن توفير تحديث عن المبادرات المتعلقة بقواعد البيانات المتاحة للجمهور بشأن معلومات وضع البراءات المتعلقة بالأدوية واللقاحات. واختتم الوفد كلمته قائلا إن المناقشات بشأن التقييدات والاستثناءات على حقوق البراءات ونقل التكنولوجيا لها القدر نفسه من الأهمية، وأنه يتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن أحكام قانون البراءات وممارساته التي تسهم في النقل الفعال للتكنولوجيا.

87. وتحدث وفد سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وشكر الأمانة وأعضاء لجنة البراءات على الجهود المستمرة والتقدم المحرز منذ انعقاد الجمعية العامة السابقة لليوبو. وسلط الوفد الضوء على المناقشات البناءة حول خمسة موضوعات مطروحة على جدول أعمال لجنة البراءات وهي: "1" الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات؛ "2" جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض؛ "3" البراءات والصحة؛ "4" سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم؛ "5" نقل التكنولوجيا. وذكر الوفد أن جودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أن البراءات عالية الجودة يمكن أن تضمن التوازن السليم بين مصالح المخترعين والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين من جهة، ومصالح المجتمع من جهة أخرى. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه يتطلع إلى مواصلة الإسهام في النهوض بعمل لجنة البراءات، ولا سيما فيما يتعلق بموضوع الذكاء الاصطناعي. وأشار إلى أن موضوع جودة البراءات يتألف، في جملة أمور، من المناقشات المقبلة بشأن دراسة النهج المتبعة إزاء جودة عمليات منح البراءات، والاقتراح المنقح المقدم من وفدي البرازيل وإسبانيا بشأن كفاية الكشف (الوثيقة SCP/31/8 Rev.)، وبشأن تبادل الخبرات والمعلومات حول استخدام الذكاء الاصطناعي في فحص طلبات البراءات، على النحو المقترح من وفدي فرنسا وإسبانيا (الوثيقة SCP/30/9). وأضاف الوفد أنه بالإضافة إلى مساهمته في المناقشة التقنية بشأن جودة البراءات، لا يزال يرى أن لجنة البراءات تؤدي دور المنتدى المناسب للمناقشات حول الاختلافات القائمة بين أنظمة قانون البراءات، فضلا عن قانون البراءات الموضوعي، وأنه يشجعها على مواصلة ذلك في المستقبل. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يعلقون أهمية كبيرة على موضوع سرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة النقاش بشأن التطورات والتجارب الأخيرة فضلا عن أي اقتراحات ومقترحات تقدمها الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع في الدورات المقبلة للجنة. وصرح الوفد بأن الجلسة التشاركية بشأن أحكام قانون البراءات وممارساته التي أسهمت في النقل الفعال للتكنولوجيا كانت ملهمة ومفيدة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تطلعه إلى مناقشة هذا الموضوع المهم في الدورات المقبلة للجنة أيضا. وذكر الوفد أن أزمة كوفيد-19 أظهرت أن التفاعل بين البراءات والصحة العامة يتطلب مزيدا من الاهتمام. واستنتج من ذلك أنه من المهم أن تسعى لجنة البراءات، استنادا إلى العمل الجوهري الذي تم الاضطلاع به على مدى السنوات الماضية، إلى مواصلة معالجة القضايا بطريقة شاملة وفقا لولايتها وفي إطار نهج متوازن يكفل تعزيز الابتكار من خلال حوافز فعالة في مجال الملكية الفكرية وإتاحة النفاذ المناسب إلى التكنولوجيات المتصلة بالصحة. وعلاوة على ذلك، شدد الوفد على أنه في حين يعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء جميع الموضوعات المدرجة في جدول أعمال لجنة البراءات موضوعات مهمة، فإنه يود أن يؤكد مجددا على اهتمامه الخاص بتعزيز التعاون الدولي وتحسين المعرفة التقنية بشأن شروط الأهلية للبراءة. ورأى الوفد أن ضمان نظام براءات أكثر كفاءة وفعالية وجودة في جميع الدول الأعضاء هو السبيل الصحيح للمضي قدما في إزالة العقبات التجارية ويمكن أن يحتل مكانة بارزة في تحقيق الازدهار الاقتصادي. وأعرب الوفد عن التزامه بمواصلة الجهود للمضي قدما بعمل لجنة البراءات وفقا لخطة

عملها المتفق عليها. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إجراء مناقشات مفيدة وتبادل المعلومات وأعرب عن أمله في تحقيق نتائج ملموسة على صعيد لجنة البراءات في المستقبل.

88. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وشكر رئيس لجنة البراءات ونائبيه والأمانة على العمل الممتاز المنجز وعلى إعداد التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/54/5. وأشار الوفد إلى أن لجنة البراءات، وفقا لولايتها المتفق عليها، تتمثل في حصر عملها في تقصي الحقائق، وينبغي ألا تؤدي إلى الموازنة في هذه المرحلة. وأكد الوفد دعمه لعمل لجنة البراءات في معالجة موضوعات الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والبراءات والصحة، وسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، ونقل التكنولوجيا. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى العمل المقبل الموجه نحو النتائج للجنة البراءات.

89. وأعرب وفد الهند عن تقديره للعمل الجاري في لجنة البراءات. وذكر أن عمل لجنة البراءات اكتسب أهمية أكبر في عالم اليوم بسبب الوباء المستمر. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن نظام البراءات ينبغي أن يكون متوازنا، بدلا من التركيز بشكل صريح على جانب أو آخر. وصرح الوفد بأن نظام البراءات المتوازن يضمن الاستدامة ويمكن أن يحقق أهدافه المنشودة. وشدد الوفد على أن الاستثناءات والتقييدات في نظام البراءات تكتسي أهمية حاسمة وتساعد على تحقيق التوازن. واقترح الوفد تناول التحديات الخاصة المطروحة أمام مختلف الولايات القضائية بفعالية عن طريق الاستعانة بالاستثناءات والتقييدات على الحقوق. وعلاوة على ذلك، اقترح الوفد إجراء دراسة، في إطار العمل المقبل، بشأن الاستثناءات والتقييدات ذات الصلة بالوباء الجاري، لأن ذلك من شأنه أن يسمح للدول الأعضاء بالاستفادة من تجارب الآخرين. وذكر الوفد أيضا أن مسألة البراءات والصحة تكتسي أهمية أكبر اليوم. وأبلغ الجمعية العامة للويبو بأن الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة المعني بالحصول على الأدوية قد سلط الضوء بالأساس على مسألة مواطن المرونة ودورها في تعزيز الحصول على الأدوية بأسعار معقولة. واستطرد الوفد قائلا إن هناك حاجة إلى الحفاظ على مواطن المرونة الواردة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبيس) من أجل معالجة شواغل الصحة العامة التي تواجه مختلف الولايات القضائية. وذكر الوفد أن نظام الاعتراض يسهم إسهاما كبيرا في تحسين جودة البراءات وأنه يعزز مشاركة الجمهور في نظام البراءات. وأشار أيضا إلى أن العصر الحالي يتطلب وجود قواعد بيانات للبراءات متاحة مجاناً وقابلة للبحث بسهولة وتتعلق بالأدوية واللقاحات. وذكر الوفد أيضا أن هناك حاجة ملحة للتعلم من تجارب الدول الأعضاء فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا. وشدد على أن نقل التكنولوجيا لا يزال يمثل تحدياً، على الرغم من كونه الهدف المنشود من الهدف من نظام البراءات. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن استعداده للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى.

90. وشكر وفد الاتحاد الروسي اللجنة والدول الأعضاء على تبادل المعلومات حول مختلف القضايا بين الدول الأعضاء. وقال إن المسألتين ذاتي الأهمية الخاصة بالنسبة للوفد هما جودة البراءات، والبراءات والصحة. وبالإشارة إلى جائزة كوفيد-19، قال الوفد إن الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) تعمل بسرعة على تتبع الطلبات المتعلقة بالفيروسات والأمراض المرتبطة بها. وأشار إلى أنه منذ بداية الجائحة، أودع أكثر من 870 طلباً وجيها للحصول على براءة ونموذج منفعة في الاتحاد الروسي. وذكر الوفد أيضا أن الدائرة المذكورة أصدرت براءة للقاح الأول في العالم ضد كوفيد-19. وأضاف أن النفاذ السريع إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات وتبادل نتائج البحث سيمكن الدوائر الطبية من تنسيق إجراءاتها وتوحيد جهودها لمكافحة العدوى الفيروسية. وحث الوفد الدول الأعضاء على النظر في الأنساق الممكنة لاعتماد تدابير مماثلة للطلبات الدولية في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات وتسريع تبادل معلومات البراءات المتعلقة بمكافحة الفيروسات. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن الجهود الجماعية سوف تساعد على إحراز تقدم كبير في التغلب على جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه عمل باستمرار على تحسين جودة البراءات عن طريق إدراج التكنولوجيا الحديثة في عمل المكتب وتحسين اللوائح التنظيمية. وأبلغ الوفد الدول الأعضاء أنه فيما يتعلق بطلبات البراءات ونماذج المنفعة، دخل حيز النفاذ في الاتحاد الروسي قانون يسمح للمودعين بتقديم نماذج ثلاثية الأبعاد في شكل إلكتروني. وأشار الوفد إلى أنه بفضل تلك الفرصة، سيتسنى تحسين جودة الفحص بشكل كبير وتقليص الوقت المخصص له. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أن الجامعات والمنظمات العلمية المعتمدة ستتمكن من إجراء بحث أولي في حالة التقنية الصناعية السابقة وتقييم أهلية الاختراعات للحماية بموجب براءة في المجالات الشديدة التخصص. وعلاوة على ذلك، ذكر الوفد أنه يعلق أهمية كبيرة على جلسات تبادل المعلومات داخل اللجنة بشأن أهلية الاختراعات القائمة على الذكاء الاصطناعي للحماية بموجب براءة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن بلده يولي اهتماما كبيرا للتحويل الرقمي للاقتصاد والمجتمع، حيث تحتل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي مكانة رئيسية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مواءمة نهج المكاتب من شأنه أن ييسر تهيئة بيئة ملائمة للتطوير الآمن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأخذ بها، مع مراعاة توازن مصالح الأفراد والمجتمع والدولة والشركات المطورة لنظام الذكاء الاصطناعي ومستهلكي سلعتها وخدماتها. وفي الختام، ذكر الوفد أنه يتابع تطور تشريعات الدول الأعضاء باهتمام كبير وأنه يتطلع إلى مزيد من المناقشات المثمرة وتبادل الخبرات بشأن مختلف القضايا.

91. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى أمانة لجنة البراءات على جهودها المبذولة خلال العام الماضي، بما في ذلك عمليات التحضير للجمعية العامة للويبو. وأيد الوفد إجراء دراسة أخرى للقضايا المحددة في الوثيقة WO/GA/54/5 بطريقة متوازنة كوسيلة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يأخذ في الحسبان مجموعة المصالح التي تمثلها الدول الأعضاء. ورغب الوفد أيضا بروح التعاون السائدة في لجنة البراءات والتي سمحت لجميع الدول الأعضاء بالاتفاق على برامج العمل المقبلة، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بتلك الروح التعاونية.

92. وشكرت الأمانة الوفود على مداخلاتها المختلفة المتعلقة بالتقرير الخاص بلجنة البراءات. وأعربت عن استعدادها لمساعدة أنشطة اللجنة في عدد من المجالات المدرجة في جدول أعمالها، مثل الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات، وجودة البراءات، بما في ذلك أنظمة الاعتراض، والبراءات والصحة، وسرية الاتصالات بين مستشاري البراءات وموكليهم، ونقل التكنولوجيا. وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، أشارت الأمانة إلى الاتجاه الذي وضعه المدير العام، وقالت إنها تتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء.

93. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات" (الوثيقة WO/GA/54/5).

## البند 15 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

94. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/7.

95. وأشارت الأمانة إلى أن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية عقدت دورتين بصيغة هجينة ترأسهما السيد ألفريدو ريندون أليغرا عن بُعد من مكسيكو سيتي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وذكرت الأمانة، فيما يتعلق بالعلامات التجارية، أن اللجنة أجرت عملية تقصي حقائق شاملة بشأن العلامات الوطنية، استناداً إلى ردود 57 دولة عضواً على الاستبيان الإلكتروني الخاص بحماية العلامات الوطنية في الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعت لجنة العلامات الأعضاء لتقديم مقترحات لموضوعات جلسة إعلامية بشأن حماية العلامات الوطنية، من المحتمل انعقادها بالتزامن مع الدورة السادسة والأربعين للجنة. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، فقد نظرت اللجنة في اقتراح محدث مقدم من وفود كندا وإسرائيل واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التوصية المشتركة الخاصة بحماية التصاميم الصناعية المتعلقة بتصاميم واجهات المستخدم المصورة، وخُصصت إلى أنها ستواصل المناقشة في دورتها المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، التمسّت اللجنة من الأمانة أن تُعد نموذجاً لقاعدة بيانات تتضمن عدداً من الردود على الاستبيان بشأن الحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بناءً على المادة 11 من اتفاقية باريس، وتقديم النموذج الأولي في الدورة المقبلة للجنة. وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، وافقت اللجنة على عقد جلسة إعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية، بالتزامن مع الدورة الخامسة والأربعين، كما وافقت اللجنة على أن يشتمل برنامج الجلسة على موضوعين. وعلاوة على ذلك، دعت لجنة العلامات أعضاءً لتقديم مقترحات بشأن موضوعات جلسة إعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية، من المقرر عقدها بالتزامن مع الدورة السادسة والأربعين للجنة. وأشارت الأمانة أيضاً إلى عقد الجلستين الإعلاميتين اللتين دامتا نصف يوم بالتزامن مع الدورة الثالثة والأربعين للجنة، إحداهما بشأن المؤشرات الجغرافية وأخرى عن الحماية المؤقتة للتصاميم الصناعية المعروضة في المعارض الدولية. واختتمت الأمانة بالإشارة إلى عقد الندوة العالمية بشأن المؤشرات الجغرافية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لعام 2021، في شكل افتراضي بالكامل في الفترة من 6 إلى 8 سبتمبر 2021. وأشارت الأمانة إلى أنه بمناسبة الندوة، تم إطلاق معرض الويبو الافتراضي بشأن المؤشرات الجغرافية وسيكون النفاذ إليه متاحاً خلال الأشهر الخمسة القادمة. وضم المعرض مساهمات من أكثر من 40 دولة عضواً بجميع لغات الويبو الرسمية الست.

96. ولفت وفد البرازيل الانتباه إلى المقترح قيد المناقشة في اللجنة بشأن استخدام أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية كأسماء حقول، على المستويين الأول والثاني في نظام أسماء الحقول. وأشار الوفد إلى أن المقترح كان يهدف إلى توسيع نطاق تطبيق السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول، الذي يقتصر حالياً على النزاعات المتعلقة بالعلامات التجارية، ليشمل النزاعات المتعلقة بالأسماء الجغرافية، بما في ذلك استخدام أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية كأسماء حقول. وإذ أشار الوفد إلى أن أسماء الحقول كانت ذات طبيعة حصرية، وذلك على عكس العلامات التجارية، وأعرب عن رأي مفاده أنه بسبب التداعيات الكثيرة على السياسة العامة، يجب على اللجنة إحراز تقدم بشأن مسألة المعايير المشروعة لتعيين أسماء الحقول. ويجب أن يستند هذا التعيين إلى مناقشات مفتوحة وشفافة ومتعددة الأطراف وليس إلى قرار من جانب واحد. وذكر الوفد بأن هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الآيكان) قد أكدت منح حقل المستوى الأول "amazon" للشركة التي تحمل الاسم ذاته، وأعرب الوفد عن عدم موافقته على هذا القرار الذي اتخذ رغم الاعتراضات الصريحة من دول الأمازون ومنظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون. وقال الوفد أيضاً إن القرار لم يأخذ في الاعتبار مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التابعة للآيكان، والتي ذُكرت بأهمية التوصل إلى حل متفق عليه بين دول الأمازون والشركة. وأشار الوفد إلى أن هذه الحالة أظهرت اختلالاً بنيوياً في إدارة الإنترنت، ودعا اللجنة إلى تقديم استجابة مناسبة للشواغل التي تم التعبير عنها من خلال العمل على المقترح المُشار إليه في بداية مداخلتها. كما دعا الوفد الأعضاء في منظمة معاهدة التعاون في منطقة الأمازون للانضمام كمشارك في رعاية المقترح بسبب تداعيات المصلحة العامة الكبيرة التي عانت منها. وفي الختام، دعا الوفد أعضاء اللجنة للمشاركة البناءة وتبادل وجهات نظرهم حول كيفية إحراز اللجنة للتقدم في هذه المسألة.

97. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق شاكراً رئيس اللجنة السيد ألفريدو كارلوس ريندون أليغرا على قيادته الرشيدة أثناء الدورات، كما شكر الأمانة على إعداد التقرير. وقال الوفد إن المجموعة تولي أهمية كبيرة للمناقشات بشأن

المؤشرات الجغرافية وحماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية في نظام أسماء الحقوق. وبالمثل، اعتبر الوفد أن المداولات بشأن حماية تصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف والخطوط، وكذلك تلك المتعلقة بالحماية المؤقتة المقدمة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية، اكتسبت أهمية كبيرة للدول الأعضاء في الويبو. وأشار الوفد إلى أن الشواغل بشأن أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية، المُستخدمة كأسماء حقوق من المستوى الأعلى والمستوى الثاني هي شواغل معروفة. وفي هذا الصدد، أعربت المجموعة عن دعمها الكامل لحمايتها ضد التعيين كأسماء حقوق عليا في نظام أسماء الحقوق، وكذلك للسعي لمنح آلية حماية حق على المستوى الثاني لضمان الحماية المناسبة والكافية.

98. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ شاكرًا الأمانة على تقديم الوثيقة WO/GA/54/7، كما شكر الرئيس ونائبي رئيس اللجنة والأمانة على العمل المُنجز لغاية الآن. ورحّب الوفد بالتقدم الذي أُحرز في جدول أعمال اللجنة فيما يتعلق بالعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، بما في ذلك المناقشات بشأن تصاميم واجهة المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف والخطوط وحماية أسماء البلدان، كما أحاطت المجموعة علمًا بالتقرير المُقدم بموجب هذا البند من جدول الأعمال.

99. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية شاكرًا الأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/54/7 وشاكرًا السيد ألفريدو ريندون أُلغارا (المكسيك) لرئاسة دورتي اللجنة الأخيرتين. وأعربت المجموعة عن أملها في أن يتم الانتهاء قريبًا من بعض البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة لبعض الوقت، مثل حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية؛ وذلك بغية تمكين اللجنة من التركيز على مسائل مهمة أخرى، بما في ذلك المقترحات الجديدة التي قدمتها الدول الأعضاء. وشكرت المجموعة جميع الدول الأعضاء على مساهمتها في عمل اللجنة، وعلى تقديم مقترحات تهدف إلى المساهمة في تطوير القانون الدولي للعلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية تدريجيًا. ومع ذلك، رأت المجموعة أن المقترحات الجديدة لا ينبغي أن تؤدي إلى وضع القواعد، حتى يتم استكشاف فوائد وتأثير تلك المقترحات، لا سيما على البلدان النامية، بشكل كامل. وفي الختام، أعربت المجموعة الأفريقية عن رأي يفيد بأن الجلسات الإعلامية التي عُقدت بشأن المؤشرات الجغرافية وكذلك الجلسات المُخطط عقدها قد أمدت اللجنة بالرؤى الرئيسية والمساعدة في تحديد العمل المستقبلي بشأن هذا الموضوع.

100. وأعرب وفد إسبانيا عن تقديره للوفود ورئيس اللجنة والأمانة على عملهم الجوهري والذي شاركت فيه إسبانيا بنشاط وبطريقة بناءة. وفيما يتعلق بالمقترح المُنفذ المُقدم من وفد جامايكا بشأن توصية مشتركة بشأن أحكام لحماية أسماء البلدان، سلط الوفد الضوء على التعليقات التي أدلى بها عدد من الوفود. وأعرب الوفد عن أملها في أن تحرز اللجنة تقدمًا في هذه المسألة، وذلك لقناعته بأن المناقشات المستقبلية بشأن حماية العلامات الوطنية من شأنها أن تجذب الاهتمام. ورأى الوفد أن المُقترح المُقدم من وفود جورجيا وأيسلندا وإندونيسيا وجامايكا وليختنشتاين وماليزيا والمكسيك وموناكو وبيرو والسنغال وسويسرا والإمارات العربية المتحدة بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية يعكس النية لتحقيق تقارب في المواقف والتوصل إلى توافق في الآراء. وقال الوفد، في ضوء هذا السياق مُبقيًا على التحلي بروح إحراز تقدم في النقاش، إنه يرحب بمناقشة المقترح بالتزامن مع المقترحات الأخرى حول نفس الموضوع. وأعرب الوفد عن رأي مفاده أن الجلسات الإعلامية المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية من شأنها أن تساعد في التطرق للمناقشات المثمرة في الدورات المقبلة، وتطلع باهتمام إلى تلك الجلسات. وختامًا، أعرب الوفد عن تقديره للتأييد الذي لقيه مقترحه بخصوص إنشاء قاعدة بيانات لأغراض جمع الردود على الاستبيان بشأن الحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية، طبقًا للمادة 11 من اتفاقية باريس. وذكر الوفد بأن الالتزام بمنح الحماية المؤقتة اتخذ أشكالًا مختلفة وفقًا للتشريعات المحلية، مثل الاعتراف بحق الأولوية بموجب المادة 4 من اتفاقية باريس، أو تناول حالات الكشف غير الضرورية لأغراض تقييم الجودة أو وضع فترة الإهمال. ولهذه الأسباب، رأى الوفد أنه من المهم ليس النص على حماية مؤقتة فحسب، ولكن أيضًا تسهيل النفاذ الشفاف والمباشر إلى المعلومات ذات الصلة وبذلك يتسنى للمستخدمين الكشف عن تصاميمهم وحماية حقوقهم في كل إقليم. وبعد الإشارة إلى أن الهدف ذا الصلة كان يتمثل في مواصلة استكشاف سبل دعم دينامية قطاع التصاميم الصناعية والمصممين، قال الوفد إنه شارك ورحب بالتفاهم القائل بأن قاعدة البيانات التي سيتم تطويرها ستستمر بطابع إعلامي فحسب. ومع ذلك، رأى الوفد أنه لكي تصبح قاعدة البيانات أداة فعالة، يتعين على الوفود الالتزام بتحديثها، على الأقل إلى مستوى معين، في حالة التغييرات التشريعية. وتطلع الوفد باهتمام إلى عقد الدورة المقبلة للجنة التي سيُطرح فيها النموذج الأولي لقاعدة البيانات وتقدير الموارد المطلوبة لتطويرها.

101. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ورحب بالتقدم المستمر الذي أحرزته اللجنة خلال دورتيها الأخيرتين. وأحاط الوفد علمًا مع التقدير إلى أنه على الرغم من جائحة كوفيد-19 فقد تمكنت اللجنة من عقد دورتين بصيغة هجينة تم خلالها إحراز تقدم في معظم الموضوعات الرئيسية وحافظت الوفود على التحلي بروح بناءة. ورحب الوفد، في مجال العلامات التجارية، وحول موضوع أسماء البلدان، بالمقترح الجديد الذي قدمه وفد جورجيا والدول الأعضاء الأخرى بشأن حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية، كما هو مبين في الوثيقة SCT/43/6. وأشار الوفد إلى أن هناك مقترحين آخرين ستواصل مناقشتهم في دورة اللجنة المقبلة، وقال إنه يرحب بالسعي إلى دمج المفاهيم التي تستند إليها المقترحات التي سبق تقديمها والتي طال النقاش حولها. وأضاف الوفد أنه يقدر أيضًا الجهود المبذولة في تبسيط المناقشات عن طريق تخفيض عدد المقترحات المنقحة المتضاربة، وأشاد بروح السعي إلى التوافق في الآراء التي تضمنها المقترح المشترك الجديد الوارد في الوثيقة SCT/43/6 وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة المناقشات بشأن هذا المقترح. وفيما يتعلق بالعلامات الوطنية، قال الوفد إنه لا يزال لديه انطباع إيجابي بأن العلامات الوطنية المحددة في الردود يمكن أن تستفيد من الحماية باعتبارها علامات تجارية، وكذلك عن طريق المادة 6(ثالثًا) من

اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. ورأى الوفد أن الردود لم تُظهر على الفور المشكلات الأساسية المتعلقة بحماية هذه العلامات الوطنية المحددة. وفي معرض تطلعه لإعداد الأمانة للنتائج والاتجاهات الرئيسية المحددة في الردود المقدمة على الاستبيان، أعرب الوفد عن اهتمامه بمناقشة أي مقترح لموضوعات بشأن جلسة إعلامية عن حماية العلامات الوطنية في الدول الأعضاء، والتي من المحتمل أن تُعقد بالترزامن مع الدورة السادسة والأربعين الخاصة باللجنة. وفي مجال التصاميم، أثنى الوفد استكمال العمل بشأن الاستبيان الخاص بتصاميم واجهات المستخدم المصورة والأيقونات والمحارف/الخطوط. وبالنظر إلى التحليل المُنقح للردود، الذي أعدته الأمانة في الوثيقة SCT/43/2 Rev، والذي يقدم ملخصاً قيمياً للاستنتاجات، أعرب الوفد عن تأييده لاستخدام هذه الوثيقة كمرجع لمزيد من العمل بشأن قضايا مختارة ذات صلة بتصاميم واجهات المستخدم المصورة. وأكد الوفد وجهة النظر القائلة بأن الاختلافات الموجودة حالياً ينبغي أن تُعالج وأن المزيد من العمل بشأنها يمكن أن يمهّد الطريق لنهج أكثر تنسيقاً، ورحب الوفد، كحل عملي، بالمقترح المنقح بشأن التوصية المشتركة المُقدم من وفود إسرائيل واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، كما هو مبين في الوثيقة SCT/43/10 Rev، وذكر أن الوثيقة أجرت تعليقات تقنية مفصلة على المقترح الأصلي، ورأى الوفد أن النص المُنقح كان بمثابة نسخة محسنة لهذا المقترح وتطلع إلى العمل مع المؤيدين والوفود الأخرى لوضع التوصيات في صيغتها النهائية من أجل تعزيز نهج أكثر اتساقاً. وقال الوفد أنه رحب أيضاً بمقترح وفد إسبانيا بشأن الخطوات الإضافية القائمة على تجميع الردود على الاستبيان بشأن الحماية المؤقتة الممنوحة للتصاميم الصناعية في بعض المعارض الدولية بموجب المادة 11 من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية على النحو الوارد في الوثيقة SCT/44/5. ونظراً لأن تجميع الردود على الاستبيان في نسق يسهل الوصول إليه ويمكن البحث فيه سيعود بالنفع على المستخدمين، فقد صادق الوفد على المقترح الجديدة المُقدم من وفد إسبانيا، مع التحذير بأن قاعدة البيانات ينبغي أن تُستخدَم فقط لأغراض المعلومات، باعتبارها مستودعاً للمعلومات. وختاماً، وفي مجال المؤشرات الجغرافية، توجه الوفد بالشكر إلى الأمانة وأعضاء اللجنة على عملهم في إعداد وتقديم الجلسة الإعلامية بشأن المؤشرات الجغرافية. ورأى أن عملية المضي قدماً بالمناقشات الدولية حول المؤشرات الجغرافية كانت قيمة وبنّاءة. وفي معرض تطلعه لمواصلة هذه الممارسة في الدورة المقبلة للجنة، أشار الوفد إلى أنه اقترح موضوعاً بشأن طرق منع سوء النية لأسماء الحقول التي تتكون من مؤشرات جغرافية أو تحتوي عليها. وأعرب الوفد من جديد عن قلقه من أن مجال معاملة المؤشرات الجغرافية على الإنترنت يمثل مجالاً توجد فيه ثغرات كبيرة واختلافات غير مبررة في المعاملة مقارنةً بالأشكال الأخرى لحقوق الملكية الفكرية، لا سيما في إدارة الحقول العليا المكونة من أسماء عامة ومستويات أخرى لنظام أسماء الحقول. وأشار إلى أن تلك القضايا قد أثّرت في عام 2013 في الوثيقة SCT/31/8 Rev، ومنذ ذلك الحين، تأكدت مخاوفه من خلال قضايا التحكيم والمناقشات داخل الويبو. وفي الوقت ذاته، أعرب الوفد عن تطلعه لمناقشة الموضوع حول فحص المؤشرات الجغرافية في الأنظمة الفريدة وأنظمة العلامات التجارية، بما في ذلك الكلمات المقترنة بالعناصر الرسمية والمؤشرات الجغرافية التي تتكون فقط من عنصر بياني، والأهمية المعطاة للعناصر الوصفية، والمنازعات، ونطاق الحماية. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن الجلسات الإعلامية ينبغي أن تعالج أهمية المؤشرات الجغرافية في اقتصادات البلدان النامية، لأنها تشكل شكلاً فريداً من أشكال الملكية الفكرية، وتحمي القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على الصعيد المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام المؤشرات الجغرافية لحماية أسماء المنتجات المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية للجماعات الأصلية والمحلية. وأبدى الوفد سروره لتيسير عقد جلسة إعلامية من ذلك القبيل، إذا اقترح أحد الأعضاء المهتمين ذلك. وفي معرض تقديره للتوجهات الإيجابية، اختتم الوفد بالقول إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يواصلون المشاركة بنشاط في مواصلة العمل بشأن جميع مجالات اللجنة الرئيسية الثلاثة.

102. وتوجه وفد جامايكا بالشكر للأمانة على إعداد الوثيقة WO/GA/54/7 وتقديمها للسيد ألفريد ريندون أغارا على رئاسة دورتي اللجنة الأخيرتين. وفي معرض مواصلة الإشادة بعمل اللجنة المهم، أعرب الوفد عن رضاه عن التقدم الذي أحرزته اللجنة في مجالات العمل الثلاثة، رغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19. ودُكر الوفد أنه قدم مقترحاً مُنقحاً بشأن توصية مشتركة عن الأحكام المتعلقة بحماية أسماء البلدان في دورة اللجنة الأخيرة، وأعرب عن تقديره للتفاعل البنّاء وأعلن أنه سيواصل الاشتراك في المقترح والمقترحات الأخرى بشأن أسماء البلدان. ورأى الوفد أن أسماء الدول تمثل رموزاً لها، على غرار أعلام الدول والشعارات الوطنية الأخرى، والتي ينبغي حمايتها من قبل النظام الدولي للملكية الفكرية. وتطلع الوفد إلى المشاركة المستمرة بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة والمسائل الأخرى قيد النظر داخل اللجنة.

103. وأعرب وفد الهند عن تقديره لجهود الأمانة في إعداد الوثيقة WO/GA/54/7. ورأى الوفد أن اسم البلد، حال استخدامه كعلامة تجارية، يقيم صلة بين البضائع أو الخدمات والدولة العضو المعنية التي نشأت فيها أصلاً. وفي معرض تأكيده على أهمية منع سوء استخدام أسماء البلدان كعلامات تجارية، رأى الوفد أنه لا ينبغي السماح باستخدام اسم البلد كعلامة تجارية إلا بعد الحصول على تصريح مناسب. وأشار الوفد فيما يتعلق بأسماء الحقول التي تتكون من مؤشرات جغرافية إلى أن أي سوء استخدام قد يؤدي إلى تضليل العملاء، ومن ثمّ يمكن أن يؤثر سلباً على أصحاب الحقوق. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للجهود المبذولة لمنع سوء الاستخدام من هذا القبيل. وأشار الوفد إلى أن الهند تملك في جعبتها نظاماً فريداً لحماية المؤشرات الجغرافية، والذي يمنع إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية كاسم حقول وساعد في تعزيز المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدية ذات الصلة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

104. وتوجه وفد الاتحاد الروسي بالشكر إلى اللجنة والدول الأعضاء على ما أنجزوه من عمل بشأن المسائل المهمة المتعلقة بحماية التصاميم الصناعية والعلامات الوطنية والمؤشرات الجغرافية. وفي معرض إشارته إلى أن مسألة الحماية المؤقتة للتصاميم الصناعية في المعارض التجارية قد نُوقشت داخل اللجنة طيلة عدد معين من السنوات، رأى الوفد أن الموضوع يمثل موضع اهتمام للمجتمع الدولي

بأكمله. وفي هذا الصدد، أبدى الوفد اهتمامه بإجراء دراسة بشأن ممارسات الدول فيما يتعلق بمعايير تحديد إذا ما كان المعرض يندرج ضمن فئة "المعرض الدولي الرسمي أو المُعترف به رسمياً". ورأى الوفد أنه يمكن للجنة إعداد توصيات بشأن وضع نُهج منسقة وذلك اعتماداً على نتائج الدراسة. وانتقل الوفد إلى مجال العلامات التجارية، وأعرب عن تطلعه للوثيقة بشأن النتائج والاتجاهات الرئيسية المحددة في الردود المقدمة على الاستبيان الخاص بحماية العلامات الوطنية في الدول الأعضاء، والتي ستعدها الأمانة. وفي الختام، وفيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية، رأى الوفد أن الجلسة الإعلامية المقبلة من شأنها أن تساعد في التوصل إلى فهم أفضل للممارسات التي تنتهجها المكاتب في فحص المؤشرات الجغرافية بما في ذلك الكلمات المقترنة بعناصر رسومية ومؤشرات جغرافية مكوّنة من عنصر رسومي فقط. وأضاف الوفد أن العروض المُقدمة في الجلسة الإعلامية ستكون مفيدة للمكاتب والمودعين الذين قد تكون لديهم أسئلة حول هذه الأنواع من الطلبات. وختاماً، تمّنى الوفد كامل النّجاح للجنة في المستقبل.

105. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن دعمه للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في معرض الإشادة بعمل اللجنة. وشكر الوفد اللويو على مساعدتها، وأشار إلى أن بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات قد دخل حيّز التنفيذ في ترينيداد وتوباغو في 12 يناير 2021. وفيما يتعلق بالتصاميم الصناعية، تقدم مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية بالشكر للويو على المساعدة التي قدّمتها في إعداد مشروع القانون؛ لتيسير انضمام البلد إلى وثيقة جنيف (1999) لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية. وأعرب الوفد عن تأييده لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في ما يتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم، عندما تسمح الظروف بذلك. وإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تأييده للنهج المتوازن في ما يتعلق بالمقترح المُنقح من وفد جامايكا بشأن توصية مشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بحماية أسماء البلدان في الوثيقة SCT/43/9. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مواصلة عمل اللجنة على توجيه الدول الأعضاء في مساراتها الإنمائية.

106. أحاطت الجمعية العامة للويو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية" (الوثيقة WO/GA/54/7).

## البند 16 من جدول الأعمال الموحد

مسائل تتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم

107. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/8.

108. وقدمت الأمانة هذا البند مشيرة إلى أن الوثيقة WO/GA/54/8 تتضمن لمحة عامة عن عمل الجمعية العامة للويو فيما يتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم. وذكرت الأمانة بأن الجمعية العامة للويو، في دورتها التي عقدت في عام 2020، لم تنتظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم، نظراً إلى اختصار جدول أعمال تلك الدورة بسبب جائحة كوفيد-19.

109. وشدد الرئيس على الجهود المبذولة للمضي لإحراز تقدّم في هذه المسألة المهمة، وأشار إلى بيان المدير العام الذي أبرز الحاجة إلى المزيد من البنية التحتية للمنظمة من حيث القواعد، لكي تكون أكثر كفاءة وإنتاجية. وقال الرئيس إنه لا يقلل من شأن المواقع المختلفة التي أعربت عنها الوفود، ولكنه يعتقد أن معاهدة قانون التصاميم من شأنها أن تضيف قيمة كبيرة إلى العمل وأن تعطي زخماً للإبداع. وشكر الرئيس أيضاً السفارة السابقة سو كورو فلوريس لييرا (السيدة) (المكسيك)، والسفيرة أليسيا أرانغو ألموس (السيدة) (كولومبيا)، والسفير محمد كاه (السيد) (غامبيا) على عملهم المتميز في إجراء المشاورات غير الرسمية مع مختلف المجموعات.

110. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وشكر السفارة لييرا والسفيرة أرانغو ألموس والسفير كاه على ما بذلوه من جهود بشأن معاهدة قانون التصاميم. وقال الوفد إن الكثير من الدول الأعضاء أعربت عن رغبتها في استضافة المؤتمر الدبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. ولكن على الرغم من كل الجهود المبذولة والنوايا الحسنة، ظلّت المناقشات للأسف في حالة جمود منذ عام 2015، عندما اقترح إضافة بند جديد إلى إحدى المواد في مشروع نص المعاهدة النهائي تقريباً. وإذ ذُكر بأنّ هذه المسألة لا تزال قيد المناقشة منذ أمد بعيد، أعرب الوفد عن أسفه لواقع أن النظر في شروط الكشف، التي تقع خارج نطاق وتركيز مشروع المعاهدة المتعلقة بالشروط الشكلية، يمنع المستخدمين من الاستفادة من الإجراءات الشكلية الموضحة والمبسطة لتسجيل التصاميم الصناعية. وذكر الوفد أيضاً بأن المجموعة باء أبدت، في الجمعية العامة للويو عام 2014، استعدادها للموافقة على إرسال الوثائق SCT/31/2/Rev و SCT/31/3 إلى مؤتمر دبلوماسي في عام 2015. وفي الدورة الخامسة والثلاثين للجنة، أعرب الوفد عن موافقته على الانضمام إلى توافق في الآراء بشأن إرسال اقتراح الرئيس إلى مؤتمر دبلوماسي كإطار للتفاوض، رهناً بحذف الملاحظة 3.08. وقد أظهرت المجموعة باء مرونة قصوى في عام 2019، عندما دارت المناقشات حول اقتراح الميسر، ولكن لم يتمّ التوصل إلى توافق في الآراء. وقال الوفد إنه على الرغم من اقتراب المناقشات من التوصل إلى حل وسط منذ عام 2015، علماً أنّ اقتراح الميسر في عام 2019 كان الأكثر حظاً في نيل التوافق، فإن المجموعة باء ترى أنّ مواصلة تلك المناقشات من شأنه أن يزيد الشرح بين الوفود بدلاً من التوصل إلى توافق في الآراء. وأعربت المجموعة باء عن أملها في العودة إلى المفاوضات وفي أن تعيد الوفود التركيز على المناقشات

الرامية إلى الحد من الأعباء على مودعي طلبات التصاميم الصناعية من أجل التوصل إلى نص يرضي الجميع في الجمعية العامة للويبو التي ستعقد بناء على ذلك مؤتمراً دبلوماسياً.

111. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر السفارة ليبرا والسفير كاه والسفيرة أرانغو ألاموس على ما بذلوه من جهود بشأن مشروع معاهدة قانون التصاميم. وأشار الوفد إلى أن نص معاهدة قانون التصاميم كان جاهزاً بالفعل مرات عدّة، وذكر بالمرونة الشديدة التي أبدتها مجموعته، فضلاً عن المرونة التي أبدتها المجموعات الإقليمية الأخرى في عام 2019، والتي كان من الممكن أن تفضي إلى نتيجة حقيقية. وقال إن تاريخ معاهدة قانون التصاميم يشكل مثلاً على نص يبدو مهماً بالنسبة لجميع الوفود، ويوفر المزيد من الحماية للتصاميم، فضلاً عن مساهمته في تبسيط ومواءمة إجراءات التسجيل الحالية. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود والمحاولات والموارد المستثمرة، فإن المعاهدة لم تُبصر النور. وإذا أخذت المجموعة علماً بأحدث الأنشطة المتعلقة بمعاهدة قانون التصاميم، رأت أنه من الضروري تقديم توضيحات إضافية قبل النظر في إجراء المزيد من المفاوضات. وأكد الوفد على الأهمية الكبرى التي توليها مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لمعاهدة قانون التصاميم، وأعرب عن استعداد المجموعة للمشاركة في استخدام الوقت المتاح قبل انعقاد الجمعية العامة المقبلة للويبو، من أجل إيجاد حل يقبله الجميع.

112. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وأثنى على جميع الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية لمساهمتها الإيجابية في المناقشات حول مشروع معاهدة قانون التصاميم. وشكرت المجموعة أيضاً رئيسة اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية، وكذلك السيدة وانغ بينينغ، نائبة المدير العام للويبو وفريقها، على العمل المنجز في تيسير العملية. وأشارت المجموعة إلى القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للويبو لعام 2019، قائلة إنها تأسف لأن الجمعية العامة للويبو لعام 2020 لم تنظر في هذه المسألة، نظراً إلى اختصار جدول أعمال تلك الدورة نتيجة جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، أعرب الوفد عن تقدير المجموعة للمبادرات التي قام بها الرئيس، وكذلك للتقدم الذي أحرزه الميسرون، وسفيري كولومبيا وغامبيا، من أجل التوصل إلى حل ودي للقضايا العالقة، بهدف الدعوة إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي. وأعلن الوفد عن استعداد المجموعة للمشاركة البناءة من أجل التوصل إلى حل شامل للقضايا العالقة. وفي هذا الصدد، أكدت المجموعة من جديد أنه ينبغي أن يتاح للبلدان النامية حيز كاف في مجال السياسة العامة لصياغة نظمها لحماية التصاميم الصناعية، وفقاً للمصالح الوطنية، على النحو الذي أكدته اتفاق ترييس.

113. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر الرئيس على جهوده والتزامه بإيجاد حل لمسألة مشروع معاهدة قانون التصاميم، بما في ذلك تعيين الميسرين الذين ساعدوا الدول الأعضاء على حل الخلافات المتبقية حول هذه المسألة. كذلك، أعربت المجموعة عن امتنانها للميسرة السفيرة ليبرا، وللميسرين الحاليين، السفير كاه والسفيرة أرانغو ألاموس، على ما بذلوه من جهود لدفع الدول الأعضاء نحو إحراز تقدّم بشأن هذه المسألة. وقال الوفد إن المجموعة شاركت بانفتاح وبصورة بناءة في جميع المناقشات الرامية إلى تسوية الخلافات بشأن مسائل بند المساعدة التقنية والكشف عن المعارف التقليدية، وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، والموارد الوراثية، التي اقترحتها المجموعة لإدراجها في المادة 3 من معاهدة قانون التصاميم. وإذا أقرت بالمساهمة الكبيرة للتصاميم في الاقتصاد العالمي، وكذلك بالقيمة المحتملة لمعاهدة قانون التصاميم من أجل تيسير تسجيل التصاميم بسهولة وسرعة، أعربت المجموعة عن اعتقادها بأن نتائج المفاوضات بشأن معاهدة قانون التصاميم ينبغي أن تكون متوازنة وأن تعكس احتياجات جميع الدول الأعضاء ومصالحها وشواغلها. ورأت المجموعة أن طلب إدراج حكم الكشف في النص الرئيسي لمعاهدة قانون التصاميم سيضمن اليقين ويوفر حماية أفضل للمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي كجزء من الجهود المشتركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي والثقافي للمجتمعات الأصلية والمحلية. وبالرغم من أن بعض المجموعات أعلنت مراراً أنها تبدي مرونة في هذه المسائل، إلا أن المجموعة لاحظت أن هذه المرونة لم تتجسّد في الممارسة العملية، لأن اقتراح المجموعة لا يزال يُرفض لأسباب غير مبررة. وإذا عبّرت المجموعة عن أملها في عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم في أقرب وقت ممكن، قالت إنها تنوّه بأبداء ثلاث من الدول الأعضاء في الويبو رغبتها في استضافة المؤتمر الدبلوماسي. إلا أنّ المجموعة اعتبرت أنه لا ينبغي عقد مثل هذا المؤتمر الدبلوماسي إلا بعد أن تحل الدول الأعضاء القضايا الأساسية المطروحة. وفي الختام، أعرب الوفد عن استعداد المجموعة للعمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل التوصل إلى حل مقبول للجميع بشأن معاهدة قانون التصاميم لتحقيق الفائدة للجميع.

114. وشكر وفد الصين الرئيس وصديقه على جهودهم النشطة في تشجيع المفاوضات حول موضوع مشروع معاهدة قانون التصاميم، وكذلك السيدة وانغ بينينغ، نائبة المدير العام، وفريقها لإحراز تقدّم في هذا البند من جدول الأعمال. وأعرب الوفد عن تأييده لتطوير معاهدة قانون التصاميم وعن أمله في أن تبذل جميع الأطراف مزيداً من الجهود للنظر بشكل كامل في طلبات بعضها البعض وفهم تلك الطلبات والتعاون بصورة فاعلة من أجل التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن. وفيما يتعلق بالأحكام الواردة في مشروع معاهدة قانون التصاميم، والتي لم يُتفق عليها بعد، اقترح الوفد استخدام التحفظات التي من شأنها أن توفر مزيداً من المرونة للحصول على قبول أوسع من الدول الأعضاء. وأخيراً، فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والكشف عن المنشأ أو المصدر، أعرب الوفد عن أمله في النظر في الاقتراحات المقدمة من البلدان النامية من أجل إحراز تقدم فعلي في أقرب وقت ممكن.

115. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لطالما دعم العمل على مشروع معاهدة قانون التصاميم من أجل تبسيط إجراءات الإيداع والإجراءات الشكلية لمودعي طلبات التصاميم الصناعية الذين يلتمسون الحماية في الولايات القضائية في جميع أنحاء العالم،



على غرار معاهدة قانون البراءات ومعاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية. ورأى الوفد أن إيجاد القواسم المشتركة والممارسات الفضلى في تلك الإجراءات والشكليات من شأنه أن يساعد المبتكرين في مجال التصميم، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والمصممين الأفراد، على التعامل مع إجراءات الإيداع المعقدة أحياناً من أجل حماية تصميمهم. وذكر الوفد بأن المناقشات سلّطت الضوء مراراً على أن معاهدة قانون التصميم تهدف إلى الحد من الأعباء على مودعي الطلبات بدلاً من زيادتها وتوفير الوضوح واليقين، بدلاً من إدخال حالة من عدم اليقين. وعليه، سعت الدول الأعضاء جماعياً إلى الحد من الشروط المقبولة في المعاهدة بشأن قانون التصميم بالنسبة للمسائل المرتبطة بشكل مباشر وحاسم بقرار مكتب الملكية الفكرية أو الولاية القضائية منح أو رفض حق التصميم الصناعي. وللأسف، وعند النظر في نص معاهدة قانون التصميم، لاحظ الوفد بروز نقطة خلافية بشأن حكم واحد وأن الدول الأعضاء لم تتمكن من معالجة تلك النقطة. وإذ عبّر عن تأييده لبيان المجموعة بآراء، أشار الوفد إلى أنه لن يتم سد الفجوة في الدورة الحالية للجمعية العامة للويبو، لأن الوقت قد فات ولم توافق الدول الأعضاء على نص يحظى بالتوافق. وأوصى الوفد بالعمل والتركيز أكثر على سد الفجوة المتبقية في اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. ورأى الوفد أن مواصلة تلك المناقشات بجدية في اللجنة، مع السعي إلى تقديم اللجنة توصية متفق عليها إلى الجمعية العامة للويبو، هو النهج الصحيح لتعظيم فرص النجاح. وأشار الوفد إلى أن العمل من خلال اللجان الدائمة أو الهيئات المشابهة للتوصل إلى توصية طريقة سبق استخدامها لعقد معظم المؤتمرات الدبلوماسية في الويبو، إن لم يكن كلها، وأعرب بالتالي عن تأييده لمواصلة ذلك العمل المثمر. ورأى الوفد أنه بعد عدة سنوات من نظر الجمعية العامة للويبو في هذه المسألة، من الصعب للغاية التوصل إلى اتفاق في غياب توصية من اللجنة. في الختام، أعرب الوفد عن أسفه لأن الجمعية العامة للويبو لم تتمكن من إحراز تقدّم بشأن معاهدة قانون التصميم في دورتها الحالية، إذا كان ذلك سيعود بالفائدة على المصممين العالميين، وأعرب عن اعتقاده بأن الوقت قد حان لصبّ المزيد من الجهود على هذا الموضوع، وخصوصاً في اللجنة الدائمة.

116. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وقال إن النص الأساسي لمعاهدة قانون التصميم بقي على حاله منذ عام 2014 وبات جاهزاً للدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد المعاهدة. فنظرًا إلى الفوائد الناتجة من توحيد وتبسيط إجراءات تسجيل التصميم بالنسبة للمستخدمين وأعضاء الويبو في جميع مجالات التنمية، رأى الوفد أن استمرار التأخير في اعتماد المعاهدة أمر مؤسف. وتأسف الوفد كذلك لعدم اتخاذ قرار بعقد مؤتمر دبلوماسي في الجمعية العامة للويبو لعام 2019، وذكر بأنه على الرغم من الجهود المبذولة للمشاركة البناءة في المناقشات حول نص الميسرين، لم يتم التوصل إلى نتيجة إيجابية. وأعرب الوفد عن تقديره لالتزام الميسرة السفيرة ليبرا بإعادة عقد مشاورات غير رسمية في يناير 2021، من أجل مواصلة مناقشة الاقتراح التفريقي لعام 2019، وأثنى على تواصلها مع جميع المنسقين الإقليميين والوفود المهتمة للبحث عن سبيل ممكن للمضي قدماً بروح شفافة وشاملة. وإذ كرّر الوفد مضمون الملخص الذي أعد في أبريل 2021 بشأن المشاورات حول معاهدة قانون التصميم، رأى أنه طالما لم تُعقد المناقشات المتعلقة بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي داخل اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف)، فإن إدراج هذه العناصر في مناقشة معاهدة قانون التصميم سيكون بلا جدوى وسيؤدي إلى تأخير في إنجاز هذه العملية المستمرة منذ وقت طويل. وأعرب الوفد عن استعداد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لمناقشة واستكشاف حلول بناءة بشأن المسألتين المفتوحتين المتبقيتين، وهما الاقتراح الداعي إلى إدراج شرط الكشف في المادة 3 من المعاهدة، والطابع الخاص للصك المتعلق بالمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات في تنفيذ المعاهدة. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى العالقة، ذكر الوفد بمشاركته النشطة في الجهود الرامية إلى الاتفاق على صياغة مناسبة للمادة 3. وتوجه الوفد بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة للويبو وأصدقاء الرئيس على المشاورات غير الرسمية مع المنسقين الإقليميين، وأعرب عن امتنانه للسفير كاه والسفيرة أرانغو ألاموس لتعميم الكتاب الأبيض بشأن معاهدة قانون التصميم ولما بذلانه من جهود. ومع ذلك، فإن الكثير من الأسئلة الناشئة عن الاقتراح الوارد في الكتاب الأبيض تحتاج إلى توضيح قبل النظر في إجراء المزيد من المفاوضات. ورأى الوفد أن الأسئلة التي طرحها الكتاب الأبيض تدعو إلى إجراء تغييرات جوهرية، وهو أمر لن يكون ممكنًا خلال الدورة الحالية، نظرًا إلى نسقها الهجين. وأعرب الوفد عن استعداد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لمواصلة النظر في الاقتراحات البناءة، بعد استكمال المفاوضات المعيارية، على أمل أن يتم ذلك في الجمعية العامة المقبلة للويبو.

117. وشكر وفد المغرب الأمانة على وثيقة العمل، وأعلن أنه يعلق أهمية كبيرة على تطوير التصميم الصناعية. وأيد الوفد جميع المبادرات الرامية إلى تنسيق إجراءات طلب التصميم وتيسير حماية الإبداعات، مع ضمان حقوق جميع أصحاب المصالح. وأعرب الوفد عن تأييده للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء بغية الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصميم.

118. ورأى وفد الهند أن الأحكام المتعلقة بالمساعدة التقنية وشروط الكشف ذات طبيعة سياسية، وقال إنه من الملح إيجاد حل لمعالجة تلك القضايا الحاسمة. ودعا الوفد الدول الأعضاء إلى بذل جهد جماعي من أجل التوصل إلى حلول تعالج هذه القضية وما يرتبط بها من شواغل للبلدان النامية والبلدان الأقل نموًا بطريقة فعالة، وأكد دعمه لعقد مؤتمر دبلوماسي في وقت مبكر بشأن معاهدة قانون التصميم.

119. وشكر ممثل مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) الأمانة على الوثيقة وأقر بأهمية قانون التصميم الصناعية. وذكر الممثل بأن التصميم الصناعية موجودة في الكثير من المجالات، واقتبس قولاً لريموند لفي، مفاده أن "التصميم لا يتعلق



بالمظهر أو بالشعور فحسب، بل له جانب عملي أيضًا". وفي الختام، أشار الممثل إلى أن المدرسة تشارك في تعزيز التعلم والتنوع في مجال الملكية الفكرية في جميع سيناريوهات قانون التصاميم، من أجل الإسهام في تعزيزه.

120. قرّرت الجمعية العامة للويبو أنها ستواصل، في دورتها المقبلة، النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي بشأن معاهدة قانون التصاميم، على ألا يكون ذلك قبل عام 2023.

## البند 17 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية

121. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/9.

122. وعرضت الأمانة الوثيقة WO/GA/54/9 بعنوان "تقرير اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية". وأشارت الأمانة إلى أن سلسلة الاجتماعات الحادية والستين التي عقدت في عام 2020 لم تكن في وضع يسمح لها بالنظر في التقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) نتيجة القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19. ومن ثم، فإن التقرير المقدم إلى الجمعية العامة الحالية للويبو يحتوي على ملخص رئيس دورات اللجنة المنعقدة منذ عام 2019. وأوضحت أن الوثيقة WO/GA/54/9 تتضمن، تحديداً، ملخصات رئيس الدورات الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرون للجنة التنمية، والتقرير السنوي للمدير العام عن تنفيذ توصيات أجندة التنمية لعام 2019، الذي نظرت فيه لجنة التنمية في دورتها الخامسة والعشرين المنعقدة في نوفمبر 2020. وذكرت الأمانة بأن الجمعية العامة للويبو عادة ما تنظر، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، في وثيقة تتضمن مساهمات هيئات الويبو في تنفيذ التوصيات التي تعنيها من أجندة التنمية، وتحيلها بعد ذلك إلى لجنة التنمية. ولكن، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن هناك أية مساهمات في التقرير المذكور.

123. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأحاط علماً بالتقرير عن لجنة التنمية. وقال إن اللجنة تعمل على العديد من المشاريع والأنشطة المفيدة والمهمة، التي تغطي مختلف مجالات الملكية الفكرية. وأعرب عن امتنانه لجميع أصحاب المصلحة لما بذلوه من جهود في تنفيذ تلك المشاريع. وأفاد بأن مجموعته ترى أن موضوع "المرأة والملكية الفكرية" موضوع وجيه وأنها تدعم الأنشطة في هذا الاتجاه. وأكد من جديد الأهمية التي تكتسبها المناقشات في إطار بند "الملكية الفكرية والتنمية" من جدول الأعمال بالنسبة لعمل اللجنة.

124. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وأعرب عن تقديره للجهود المتواصلة الرامية إلى إدماج أجندة التنمية ومبادئها الأساسية في عمل المنظمة. وقال إن مجموعته ترى أن وضع نظام عادل ومتوازن للملكية الفكرية أداة هامة للتنمية الاقتصادية. ورحب بالخطوات المهمة التي اتخذتها الدول الأعضاء والأمانة لتعزيز عمل المنظمة الموجه نحو التنمية. وأوضح أنه ينبغي للجنة التنمية، بوصفها لجنة مهمة في الويبو، أن تواصل الاسترشاد بمبدأ تعميم التنمية في جميع أنشطة الويبو وتجعل التنمية جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة. وقال إن مجموعته ترحب بمختلف تقارير الأمانة ونتائج الدورات الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للجنة التنمية.

125. وتحدث وفد باراغواي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ورحب بالنتائج الإيجابية الواردة في تقرير لجنة التنمية وتنفيذ توصيات أجندة التنمية. وهناً، باسم مجموعته، رئيسة لجنة التنمية، السفيرة باتريسيا بينيديني (السيدة) (السلفادور) على عملها الممتاز والتزام الدول الأعضاء البناء بالمضي قدماً بعمل اللجنة. وقال إن مجموعته تشجع التنفيذ الكامل لتوصيات أجندة التنمية الخمس والأربعين، ودمجها في عمل المنظمة، وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب، نيابة عن مجموعته، بالعمل الذي أنجزته لجنة التنمية. واعتبر توصيات أجندة التنمية أساسية، ولا سيما في الظروف الصعبة التي تواجهها حالياً في مكافحة جائحة كوفيد-19. وأشار، في هذا الصدد، إلى أهمية الاستفادة إلى أقصى حد من مشاركة الويبو في الشراكات الإنمائية.

126. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية، وعلّق أهمية كبيرة على عمل لجنة التنمية، لأن اللجنة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وهي أيضاً منتدى هام للمناقشات بشأن مساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة. وقال إن مجموعته ترى أن الدورات الثلاث للجنة التنمية، التي عقدت منذ جمعيات 2019، اتخذت خطوات كبيرة نحو تحقيق الهدف المتمثل في ضمان أن تخدم الملكية الفكرية الأهداف الإنمائية للدول الأعضاء، وبالتالي تساعد في تميمتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقال إن ذلك هدف طويل الأجل، وينبغي للجنة التنمية أن تواصل بذل جهود كبيرة لضمان مشاركة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مشاركة فعالة في نظام الملكية الفكرية والاستفادة منه. وأضاف أن أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات ظلت من العوامل المهمة في هذا الصدد. وراح يقول إن مشاريع أجندة التنمية هي طريقة لمساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من عمل لجنة التنمية. ولكن التعميم الفعلي لأجندة التنمية هو الذي سيكون له، في رأيه، أثر أكثر دواماً ويسهم في تحويل نظام الملكية الفكرية. واسترسل قائلاً إن مجموعته لا تزال تدعو إلى تعميم أجندة التنمية في عمل الويبو. وذكر بأن لجنة التنمية خاضت، قبل الاضطرار إلى تقليص جداول الأعمال بسبب جائحة كوفيد-19، في مناقشات مهمة بشأن الإجراءات

واستراتيجيات التنفيذ الخاصة بالتوصيات المعتمدة المنبثقة عن توصيات الاستعراض المستقل والخيارات بشأن الإبلاغ والاستعراض (الوثيقة CDIP/23/8). وأعرب عن تطلع المجموعة إلى استئناف تلك المناقشات والبنود الأخرى التي تم تأجيلها. وشدد على أن تنفيذ أجندة التنمية وتعميمها ينبغي أن يتم في الويبو في جميع القطاعات، وأن على جميع لجان الويبو أن تؤدي دوراً في الإسهام في ذلك، وفقاً لقرار الجمعية العامة للويبو. وأعرب عن تقدير مجموعته للتبادل الثري للمعلومات حول بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" المقدم إلى الدول الأعضاء. وشجع الويبو على مواصلة الإسهام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال الشراكة مع كيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى.

127. وأعرب وفد الصين عن تقديره للجهود التي بذلتها لجنة التنمية في سبيل تحقيق مجموعة من النتائج خلال العامين الماضيين رغم التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19. وقال إن تطور الجائحة لا يزال غير واضح. وأضاف أن المهمة الرئيسية لجميع البلدان هي التصدي للجائحة، فضلاً عن الانتعاش والنمو الاقتصادي. وأشار إلى ضرورة أن يؤدي الابتكار والملكية الفكرية دوراً أكثر فعالية في هذا الصدد. وأعلن أن الصين ستقوم، كما فعلت في الماضي، بدعم جهود الويبو الإنمائية، ودعم تنفيذ أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد مما تقوم به الويبو من عمل بالاستناد إلى الواقع من أجل تعزيز التنمية حتى تعود الملكية الفكرية بالفائدة على المزيد من البلدان النامية.

128. وأكد وفد البرازيل الأهمية التي يوليها لعمل اللجنة. وشكر الأمانة على عملها وأشاد بالمساهمة القوية للدول الأعضاء، وقال إن لجنة التنمية ظلت، منذ إنشائها، مصدر العديد من المشاريع الرائدة والمبتكرة بشأن كيفية إسهام الملكية الفكرية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان. وقال إن العديد من تلك المشاريع عُقِمَ في أنشطة المنظمة وقد ساعد ذلك الويبو على إصلاح الطريقة التي تؤدي بها ولايتها. وأضاف أن البرازيل من المؤيدين النشطين لمشاريع أجندة التنمية في لجنة التنمية. واستشهد، كمثال، بالمشروع الخاص بحق المؤلف وتوزيع المحتوى في المحيط الرقمي (الوثيقة CDIP/22/15 Rev.)، ومشروع الوسائل الضامنة لنجاح مقترحات مشروعات أجندة التنمية (الوثيقة CDIP/24/14 Rev.)، وهما مشروعان قيد التنفيذ حالياً. وأعرب الوفد عن تصميمه على ضمان أن تصبح الملكية الفكرية أقرب إلى صغار المنتجين كأداة للتنمية المحلية. وأبرز المشروع المتعلق بتسجيل العلامات الجماعية للشركات المحلية بصفته قضية محورية في التنمية الاقتصادية (الوثيقة CDIP/24/9)، الذي اقترحه بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، واستفاد منه بلده، فضلاً عن المشروع الذي قدمته إلى آخر دورة للجنة التنمية بشأن تمكين الشركات الصغيرة من خلال الملكية الفكرية: وضع استراتيجيات لدعم المؤشرات الجغرافية أو العلامات الجماعية في فترة ما بعد التسجيل (الوثيقة CDIP/27/7). وأوضح أن كلا من المشروعين مفيد في توفير الأدوات لصغار المنتجين ومساعدتهم على الاستفادة من الملكية الفكرية، وفي وضع استراتيجيات تجارية ناجحة، وأنهما يعودان بمنافع واضحة على ازدهار المجتمعات المحلية. وأعرب الوفد عن أمله في التمكن قريباً من تقديم نتائج إيجابية في تلك المجالات.

129. وأعرب وفد المكسيك عن تقديره للجهود والمساهمات التي تبذلها الأمانة، ورئيسة لجنة التنمية والدول الأعضاء لاستكمال عمل لجنة التنمية، واتخاذ القرارات المهمة بشأن أجندة التنمية، على الرغم من جائحة كوفيد-19. وقال إن عمل لجنة التنمية أساسي لضمان الاستخدام الأفضل للملكية الفكرية كمحرك للتنمية. وأضاف أن اعتماد مشروعات تهم الدول الأعضاء في هذا المجال يساعد على تحقيق نتائج ناجحة. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة المضي قدماً بتنفيذ خطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ورأى الوفد أهمية خاصة فيما أولته اللجنة من اهتمام للعمل بشأن "المرأة والملكية الفكرية" واقتراح المتابعة المقدم من المكسيك والمعتمد مؤخراً بشأن "المرأة والملكية الفكرية" (الوثيقة CDIP/26/10 Rev.). وأوضح أنه جرى تبادل مهم في سياق ذلك العمل، وتم إعداد دراسات مثيرة للاهتمام. وسلط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء المخترعات والمبتكرات، واقترح طرق للتغلب على تلك التحديات والفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد مجدداً عن تقديره للدول الأعضاء على دعمها وعلى اعتماد اقتراح المتابعة المقدم من قبل المكسيك بشأن "المرأة والملكية الفكرية"، والتي قررت من خلاله أن تنظر بشكل دوري في تلك المسألة، بدءاً من دورة ربيع عام 2023. ومضى يقول إن اللجنة ستواصل، مع اعتماد ذلك القرار، النظر في الجوانب المهمة المتعلقة بالفجوة بين الجنسين وتحسين مشاركة المرأة ونظام الملكية الفكرية. وأكد الوفد التزام المكسيك بالمشروع الخاص بتعزيز دور النساء في الابتكار والمقاولة، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية (الوثيقة CDIP/21/12 Rev.). وأعرب عن تقديره لدراسة رسم الخرائط التي أعدت في سياق ذلك المشروع، ومنتدى الحوار الوطني. وأعلن أنه تم، في المكسيك، إطلاق شبكة من النساء المخترعات في مجال الملكية الصناعية، مما يضمن إتاحة المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية للنساء في مكان واحد، ومساعدتهن على تطوير مهارتهن في مجال استخدام حقوق الملكية الفكرية. واعترف بدعم الويبو وأعرب عن اقتناعه بأهمية تقليص الفجوة بين الجنسين وتعزيز الأنشطة الرامية إلى مساعدة النساء المبتكرات والمبدعات على استخدام الملكية الفكرية بفعالية أكبر.

130. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إن لجنة التنمية أحرزت تقدماً كبيراً منذ إنشائها في عام 2008. ورأى الوفد أن الويبو أحرزت تقدماً كبيراً في تنفيذ توصيات أجندة التنمية من خلال العديد من المشاريع والمناقشات. وأضاف أن العديد من الدول الأعضاء قد استفاد من مشاريع وأنشطة اللجنة. وشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الاقتراحات لمشروعات أجندة التنمية ذات الفوائد الملموسة والعملية والتأثير المحلي المباشر والمستدام. وأوصى الوفد بأن تواصل الويبو جهودها الرامية إلى تعزيز الدور الإيجابي للملكية الفكرية في التنمية بوسائل منها على سبيل المثال زيادة النفاذ إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات وتدعيم مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، والأكاديميات الوطنية للملكية الفكرية، والمكاتب الوطنية للملكية الفكرية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والصناعات الإبداعية، وبناء القدرات في مجالات حماية الملكية الفكرية وإدارتها وتسويقها في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية والبلدان المتحولة.

وأعرب الوفد عن تطلعه إلى اقتراحات مشاريع إضافية عقب المناقشات التي أجرتها اللجنة في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، مثل "الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي".

131. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للعمل المطرد الذي تقوم به الويبو من أجل تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وعلّق أهمية كبيرة على المبادرات المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات. وقال إن اليابان قدمت، من خلال صندوق اليابان الاستثماري للملكية الصناعية العالمية، أنواعاً مختلفة من المساعدة للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وأوضح، على سبيل المثال، أن ذلك الصندوق استُخدم للمساعدة في رقمنة بيانات الملكية الفكرية الوطنية في عدة بلدان منذ عام 2017. وقال إنه استُخدم أيضاً، في عام 2020، للمساعدة على رقمنة وثائق الملكية الفكرية في بوتسوانا وإسواتيني ومدغشقر وملاوي، وتايلند وأوغندا وفييت نام وزامبيا والمنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. ورأى الوفد أن البيانات الرقمية العالية الجودة الخاصة بحقوق الملكية الفكرية الوطنية جعلت إدارات مكاتب الملكية الفكرية أكثر قدرة على العمل، وجعلت من تجربة المستخدمين أفضل بكثير. وفيما يتعلق بمساهمة الويبو في أهداف التنمية المستدامة، قال إن اليابان يمكن أن تساهم مساهمة كبيرة في تطوير برنامج ويبو غرين مع أكبر عدد من المستخدمين والشركاء المشتركين فيه. وقال إن مكتب اليابان للبراءات قد وسع شبكة ويبو غرين من خلال العمل مع الويبو وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم، ودعم أنشطته عن طريق تقديم مساهمات طوعية. فعلى سبيل المثال، بدأ مكتب اليابان للبراءات، خلال العام الحالي، في دعم مشروع تسريع في أمريكا اللاتينية. وأضاف أن المكتب أبدى اهتمامه بإعداد أفضل الممارسات الملموسة وعرضها على العالم. وأفاد بأن ذلك أدى أيضاً إلى لفت المزيد من الانتباه إلى ويبو غرين، وزيادة عدد الشركات المشاركة، وإنتاج المزيد من أفضل الممارسات، وتمكين الويبو من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأوضح أن اليابان تعتبر ذلك النهج مثالياً. وأعرب الوفد عن أمله في أن يؤدي الدعم إلى زيادة تشجيع التوفيق بين التكنولوجيات الخضراء وبين الاحتياجات القائمة في الأرجنتين والبرازيل وشيلي، مما يعكس أهداف مشروع التسريع وينتج أفضل الممارسات. وعلاوة على ذلك، عقد المكتب ندوة مشتركة مع الويبو في يونيو 2020 بشأن مبادرات ويبو غرين التي سهّلت تقدم التكنولوجيات الخضراء في جميع أنحاء العالم. وأوضح أن المشاركين في إحدى حلقات النقاش في الندوة تناولوا المبادرات والوضع الحالي والتحديات والتطوير المستقبلي لويبو غرين استناداً إلى تجاربهم الملموسة والعملية. وأعلن أن مكتب اليابان للبراءات سيواصل، باستخدام ويبو غرين، العمل على تحسين البيئة للمساعدة في حل القضايا الاجتماعية. وأخيراً، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن قاعدة بيانات IP Advantage، التي تمثل مجموعة من أكثر من 200 حالة ناجحة تتعلق بالملكية الفكرية والتي تم إنشاؤها على أساس المناقشة في لجنة التنمية، هي أداة فعالة في سياق التنمية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يستمر النشاط الرامي إلى جعل النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية أكثر كفاءة وفعالية.

132. وأيد وفد الاتحاد الروسي جهود الويبو الرامية إلى تعزيز أنشطتها العملية وتنفيذ أجندة التنمية من خلال مشروعات في مجالي المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وقال إن أجندة التنمية ككل، المرتبطة من الناحية العضوية بعمل هيئات الويبو الأخرى، فضلاً عن تنفيذ مختلف مشاريع أجندة التنمية، من الأمور التي لها آثار إيجابية، وحظيت بإشادة خبراء مستقلين. وشجع الوفد على إجراء مناقشات فعالة في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" والذي يسمح بإجراء مناقشات شاملة حول المواضيع التي تهم الدول الأعضاء. وتطلع الوفد إلى مناقشة موضوع "الملكية الفكرية والابتكار: استراتيجيات العلامات التجارية والتصاميم لأصحاب الأعمال" خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة التنمية. وأعرب الوفد عن اهتمامه بمواصلة العمل القائم على المشاريع في لجنة التنمية، الذي يواجه بعض الصعوبات بسبب جائحة كوفيد-19.

133. وتحدث وفد سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه وأعرب عن التزامه ودعمه للعمل المهم الذي تقوم به لجنة التنمية. وقد اتبعت اللجنة ولايتها بنجاح عن طريق وضع وتحديث برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية، فضلاً عن المناقشات المتقدمة حول مختلف القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، كما اتفقت عليها اللجنة أو الجمعية العامة للويبو، مثل أهداف التنمية المستدامة. وبالإشارة إلى ملخصات رئيس الدورات الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للجنة التنمية، وإلى تقرير المدير العام عن تنفيذ أجندة التنمية للعام 2019، الذي شكّل تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة، أحاط الوفد علماً مع التقدير بالتقدم الإضافي المحرز في تعميم توصيات أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة في أهداف الويبو الاستراتيجية. وأضاف أن ذلك استكمل المجموعة الواسعة من أنشطة المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات التي قُدمت. ورأى الوفد أن تلك الأنشطة قائمة على الطلب وموجهة نحو التنمية وتلبي احتياجات محددة للمستفيدين. وشدد الوفد على التزامه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن اقتناعه بأن للويبو دوراً مهماً في دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما التركيز على الأهداف الأوثق صلة بولاية الويبو والهدف المتمثل في تعزيز حماية الملكية الفكرية. وأبرز الوفد الصفحة الإلكترونية التي وضعت في عام 2019 بشأن أهداف التنمية المستدامة، بغرض تبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وأثنى على تلك المبادرة. وأعرب عن سروره حيال القرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها السادسة والعشرين بشأن "المرأة والملكية الفكرية". وقال إن تعزيز التوازن بين الجنسين من الأولويات العليا للاتحاد الأوروبي. وأبدى تأييده التام لأهداف القرار المذكور. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن تشجيع الابتكار والإبداع بين النساء وتعزيز مواهبهن في العلوم والتكنولوجيا والفنون إلى جانب زيادة التعليم في مجال الملكية الفكرية من الأمور التي من شأنها أن تعود بالفائدة ليس على الأفراد فحسب، بل على جميع البلدان وعلى جميع مستويات المجتمع. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من المناقشات في إطار بند جدول الأعمال بشأن "الملكية الفكرية والتنمية"، لا سيما ما يتعلق بموضوعي "دور مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار في حفز نقل التكنولوجيا: الفرص والتحديات" و"الملكية الفكرية والابتكار: استراتيجيات العلامات التجارية والتصاميم لأصحاب الأعمال" في الدورة المقبلة للجنة التنمية، وأعرب عن أمله في تحقيق نتائج مثمرة وقابلة للتطبيق. وفي الختام، أقرّ الوفد بالعمل المكثف والناجح الذي قامت به لجنة التنمية. وأعرب عن استمرار التزامه

بالمساهمة في إحراز مزيد من التقدم في عمل اللجنة، مع مراعاة هدف الويبو المتمثل في تعزيز الملكية الفكرية المتوازنة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال التعاون بين الدول الأعضاء فيها.

134. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وذكر الوفد أن تنسيق وتنفيذ توصيات أجندة الويبو بشأن التنمية لا يزال مسألة مهمة بالنسبة لإندونيسيا. ورأى أن تعميم وتنسيق قضايا التنمية ليس سلسلة من الأحداث بل هو عملية مستمرة. وفي هذا الصدد، أكد الوفد من جديد على التزامه ودعا جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على حد سواء إلى مواصلة مشاركتهم في لجنة التنمية، تماشياً مع الولاية التي حددتها لها الجمعية العامة للويبو في عام 2008، وهي: "1" وضع برنامج عمل لتنفيذ التوصيات الخمس والأربعين لأجندة التنمية؛ و"2" رصد وتقييم تنفيذها والتنسيق مع هيئات الويبو المعنية الأخرى؛ و"3" مناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأضاف قائلاً إن الدورة السادسة والعشرين للجنة التنمية تمكنت، في خضم ازخم السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي لأغراض التنمية المستدامة، من اعتماد اقتراح المشروع الذي تقدمت به إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في البلدان النامية ضمن الصناعات الإبداعية في العصر الرقمي (الوثيقة CDIP/26/5). وأعرب الوفد مرة أخرى عن تقديره للويبو وجميع الدول الأعضاء على المناقشة الناجحة بشأن موضوع "الملكية الفكرية والاقتصاد الإبداعي" في إطار البند بشأن "الملكية الفكرية والتنمية" خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة التنمية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستمر المناقشات حول هذا الموضوع المهم في لجنة التنمية وفي الويبو عموماً. وقال إن القطاعات الإبداعية ليست مهمة فحسب، بل هي أيضاً مصدر للوظائف والنمو الاقتصادي. وأضاف أن الاقتصاد الإبداعي شامل للجميع، بما يضمن مشاركة النساء والشباب والشركات الصغيرة والمتوسطة. وراح يقول إن من المهم ضمان أن تظل الويبو والدول الأعضاء فيها ملتزمة بتنمية الاقتصاد الإبداعي من خلال الملكية الفكرية، وأشار إلى الاعتماد الشديد على الابتكار والإبداع في تلك القطاعات. وتطلع الوفد إلى عقد المؤتمر الدولي المقبل بشأن الملكية الفكرية والتنمية في الدورة السابعة والعشرين للجنة التنمية، وأعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق حول موضوع المؤتمر الدولي اللاحق في أقرب وقت ممكن.

135. وأعرب وفد الهند عن تقديره لمدى شمولية العرض الذي قدمته الأمانة والتنفيذ الفعال لهذا البند المهم جداً. وقال إن مشاركة النساء المخترعات والمبتكرات في مجال الملكية الفكرية أمر أساسي. وقال إنه من دون المشاركة الفعالة للنساء المخترعات والمبتكرات، هناك خطر يكمن في أن يظل تطوير نظام الملكية الفكرية مختلاً، مما يؤثر في استدامته. وأضاف أن الفجوات والمشكلات التي تم التشديد عليها في استعراض الأدبيات المتعلقة بالتحديات التي تواجهها النساء المخترعات والمبتكرات في استخدام نظام الملكية الفكرية، والدراسة المتعلقة بالهجوم السياساتية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية – الممارسات الرامية إلى دعم النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية لفائدة النساء المخترعات والمبدعات ورائدات الأعمال، تكتسي أهمية كبيرة. وأشار إلى التقرير بشأن المرأة والملكية الفكرية: تعميم المنظور الجنساني وتكوين الكفاءات وتقديم الدعم للدول الأعضاء (الوثيقة CDIP/26/8) وقال إنه يبرز مرة أخرى الفجوات والتحديات القائمة في هذا الصدد. ومضى يقول إنه من المهم، لمعالجة تلك الفجوات والتحديات، الكشف عنها أولاً، ثم التصدي لها. وأشار إلى أن فائدة التقرير والدراسة مهمة للغاية في هذا الجانب. وأعرب الوفد عن تقديره لتلك الوثائق. وأيد اقتراح المتابعة المقدم من المكسيك بشأن "المرأة والملكية الفكرية" لأنه يعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان أن تصبح المرأة من أصحاب المصلحة الفعاليين في نظام الملكية الفكرية. وأفاد، في هذا الصدد، بأن المكتب الهندي للبراءات شرع في اتخاذ مبادرات معينة لتعزيز مشاركة المرأة. وذكر، على وجه التحديد، أنه تم، في إطار إحدى تلك المبادرات، إتاحة تسهيل لصالح النساء، حيث أن طلبات البراءات التي تودعها النساء مؤهلة للالتماس فحص معجل. وفيما يتعلق بالمشروع الذي اقترحه إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة بشأن تعزيز استخدام الملكية الفكرية في البلدان النامية ضمن الصناعات الإبداعية في العصر الرقمي، شكر الوفد إندونيسيا والإمارات العربية المتحدة على الاقتراح المقدم. وقال، في هذا الصدد، إن الصناعات الإبداعية من أصحاب المصلحة المهمين في نظام حقوق الملكية الفكرية. وأضاف أن العصر الرقمي يتيح فرصة حقيقية للنهوض بذلك الاستخدام من خلال وسائل الإعلام الرقمية. وأشار الوفد أيضاً إلى اقتراح المشروع المقدم من البرازيل بشأن تمكين الشركات الصغيرة من خلال الملكية الفكرية: وضع استراتيجيات لدعم المؤشرات الجغرافية أو العلامات الجماعية في فترة ما بعد التسجيل. وأوضح أن المؤشرات الجغرافية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لأصحاب المصلحة على مستوى القاعدة الشعبية لأنها وسيلة لكسب الرزق. وقال إنه يمكن أيضاً استخدام المؤشرات الجغرافية كأداة فريدة للقضاء على الفقر. وشجع الوفد البرازيل على المضي قدماً بالاقتراح وشكر جميع الدول الأعضاء على تعليقاتها القيمة التي ستساعد على المضي قدماً بهذا المشروع.

136. وأشاد وفد باكستان بالتقرير عن لجنة التنمية. وقال إن عمل تلك اللجنة مهم لدعم مهمة الويبو في وضع نظام دولي متوازن وفعال للملكية الفكرية لفائدة الجميع. وأضاف أنه من المهم أيضاً تنفيذ وتعميم توصيات أجندة التنمية. وأفاد بأن باكستان من البلدان المستفيدة من مشروع أجندة التنمية المعنون "تعزيز دور النساء في الابتكار والمقاوله، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية". وشكر الوفد الويبو على التعاون مع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لتنفيذ المشروع والأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك البرنامج الإرشادي الجاري. وصرح بأن باكستان عيّنت النساء المبتكرات للحصول على المشورة بشأن أصول الملكية الفكرية الخاصة بهن. وشكر الوفد مقدمي المشروع، وهم كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، على اقتراح المشروع الممتاز. وقال إن ثمة حاجة إلى مزيد من تلك الاقتراحات للاستفادة الكاملة من إمكانات النساء المبتكرات والمقاولات في البلدان النامية. وأضاف أنه يخطط لتقديم اقتراح مشروع في الدورات المقبلة للجنة التنمية. وأيد الوفد اقتراح المشروع المقدم من البرازيل بشأن تمكين الشركات الصغيرة من خلال الملكية الفكرية: وضع استراتيجيات لدعم المؤشرات الجغرافية أو العلامات الجماعية في فترة ما بعد التسجيل. وأعرب عن استعداده للمساهمة في الاقتراح وكثر طلبه المشاركة كبذل رائد في ذلك المشروع. وأخيراً، ذكر الوفد أن نقل التكنولوجيا

شرط ضروري مسبق لتمكين البلدان النامية من تطوير القدرات اللازمة للوفاء بالتزاماتها، مما يُعد ضروريا أيضا لتحقيق التنمية الشاملة. وقال إنه تبيّن، خلال الجائحة الراهنة، أن أحد المواضيع الأكثر أهمية فيما يخص حصول البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على المساعدة التقنية هو الاستثناءات والتقييدات على حقوق البراءات في سياق الجائحة. وحث الوفد اللجنة على إيلاء الاعتبار الواجب لهذا الجانب في عملها المقبل.

137. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. وأعرب الوفد عن تقديره للتقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/54/9. وأقر الوفد بالتقدم القيم الذي أحرزته لجنة التنمية على مر السنين لضمان تنفيذ توصيات أجندة التنمية. وقال إن الزيادة الأخيرة في عدد الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن النمو الهائل في الصناعات الإبداعية، تبرز مرة أخرى الحاجة إلى الملكية الفكرية في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة للاقتصادات النامية. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بنهج الويبو الرامي إلى التركيز على أصحاب المصلحة مع التطلع إلى عمل اللجنة ودعم النساء والشباب والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام الملكية الفكرية كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن ذلك أن يخلق فرصا ودورات تدريبية للجميع في المستقبل. وأخيرا، أكد الوفد مجددا دعوته إلى التعميم العملي لجميع توصيات أجندة التنمية، وإلى إحراز التقدم في ذلك وتعزيز السياسات والأنشطة ذات الصلة. وأشاد أيضا بروح أجندة التنمية السائدة على مستوى القوى العاملة في الويبو.

138. وأيد وفد الجزائر البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. وسلط الضوء على الإنجازات الهامة التي حققتها أمانة الويبو في مجال التنمية منذ عام 2020، لا سيما ما يتعلق بمواصلة تعميم توصيات أجندة التنمية في جميع مجالات عمل الويبو، على الرغم من جائحة كوفيد-19. وخلص الوفد إلى أن التوجه الاستراتيجي الجديد للويبو، على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026 وفي برنامج العمل والميزانية، يشكل نقطة تحول حاسمة في تنفيذ أجندة التنمية. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تطلعه إلى التدابير التي اتخذتها الأمانة من أجل ترجمة الرؤية الاستراتيجية الجديدة إلى أنشطة للتنمية. وتطلع الوفد إلى صياغة برامج المساعدة التقنية للدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمساهمة الويبو في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أعرب الوفد عن تقديره لالتزام الويبو بالعمل في إطار أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق نظام ملكية فكرية متوازن وفعال يشجع الإبداع ويعزز نقل المعارف داخل البلدان وفيما بينها. وفي الختام، أعرب الوفد عن امتنانه للويبو لما قامت به من عمل في مجال المساعدة التقنية للمنطقة العربية، حيث يوجد قدر كبير من الإمكانيات، لا سيما بين الشباب والنساء.

139. وأعرب ممثل مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) عن امتنانه للفرصة التي أتاحت له لمخاطبة الجمعية العامة للويبو بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وقال إن المدرسة ركزت، منذ إنشائها في عام 2019، على العمل على إصلاح الفجوة بين الجنسين فيما بين أعضائها. وأضاف أن المدرسة عكفت يوميا، لتحقيق ذلك الهدف، على وضع سياسات وأنظمة داخلية متينة بشأن المسائل الجنسانية وضمان الامتثال التام لها. وأوضح أن المدرسة تمكنت، في الوقت الراهن، من تحقيق المساواة بين الجنسين في هيئتيها التشريعتين وأنها أنشأت مديرية للشؤون الجنسانية تعمل على ضمان جو صحي فيما بين أعضائها، بعيدا عن أي نوع من أنواع التمييز. وأعرب عن اقتناعه بضرورة التعاون بين الأمم من أجل سد الفجوة بين الجنسين التي لا تزال قائمة في مجال الملكية الفكرية. وصرّح بأن هناك حاجة إلى العمل معا لمحاولة التغلب على أية حواجز لتمكين المزيد من النساء من شغل مناصب صنع القرار في مجالس إدارة المنظمات. وفي الوقت نفسه، أعرب الممثل عن اعتقاده بأن الملكية الفكرية أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفاد بأنه يمكن استخدام جائحة كوفيد-19 كذريعة لإضعاف الحماية التي توفرها الملكية الفكرية للسلع التي تولد من الإبداع البشري. وقال إن المنظمة عرضت تعاونها الأكاديمي مع الجمعية العامة للويبو، ولجان الويبو، والدول الأعضاء، ولا سيما بلدان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المذكورة.

140. وتحدث وفد بنغلاديش بصفته الوطنية، وأيد البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن من المسلّم به الآن أن الملكية الفكرية لها تأثير حاسم على التنمية. وأضاف أن العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية ليست مهمة فحسب، ولكنها برزت أيضا كمحور تركيز رئيسي، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وفي هذا السياق، قال الوفد إنه يتفق مع أهداف توصيات أجندة التنمية. وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن النجاح في تنفيذ وتعميم أجندة التنمية في أنشطة الويبو العادية من شأنه أن يحقق النتائج المرتقبة من أجل تنمية الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها لجنة التنمية لقيادة أنشطة الويبو وفقا لأجندة التنمية. وأعلن الوفد بأن بلده من البلدان المستفيدة فيما يتعلق بأجندة الويبو بشأن التنمية. وأعرب عن تقديره للويبو على مساعدتها في إنشاء مركزين لدعم التكنولوجيا والابتكار بغرض إنجاز المشروع الخاص بالتكنولوجيا الملائمة والمشروع الجاري بشأن الملكية الفكرية وتوسيم المنتجات لتطوير الأعمال في بنغلاديش. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من التعاون مع الويبو على أساس الاحتياجات في سياق رفع بنغلاديش من قائمة البلدان الأقل نمواً. وأشار إلى بيانه في إطار البند 5 من جدول الأعمال، وقال إنه يتوقع أن تخرج بنغلاديش من فئة البلدان الأقل نموا بحلول عام 2026. واستنتج من ذلك أن الابتكار واستخدام التكنولوجيا وبذل الجهود الإنمائية من الأمور التي لها أهمية كبيرة بالنسبة لبنغلاديش. وأوضح أن الحاجة إلى إنشاء وتعزيز بيئة داعمة للابتكار في مجال الملكية الفكرية مع إدارة ماهرة من شأنها أن تستمر إلى ما بعد مرحلة الخروج من القائمة. وفي هذا السياق، حثّ الوفد الويبو على النظر في تصميم وتخطيط البرامج اللازمة للبلدان المؤهلة للخروج من قائمة البلدان الأقل نموا لمساعدتها على مواجهة التحديات المطروحة أمامها قبل الخروج وبعده. وأخيرا وليس آخرا، تطرق الوفد إلى الآثار السلبية المتعددة الجوانب التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على النمو الاقتصادي والتنمية وقال إنها باتت واضحة بالفعل في جميع أنحاء العالم. وعليه، أشار إلى لزوم توخي الحيلة والحذر والتعاطف في استخدام الملكية الفكرية كأداة فعالة لإنعاش الاقتصادات. وأوضح، في الوقت نفسه، أنه ينبغي الاستمرار في بذل الجهود كي لا تطرح

حقوق الملكية الفكرية أية حواجز أمام إنتاج التكنولوجيات والمنتجات الصحية الأساسية الميسورة التكلفة وأمام الحصول عليها وتوزيعها عالمياً بشكل عادل ومنصف من أجل مكافحة جائحة كوفيد-19. وأشار، في هذا الصدد، إلى لزوم أن تواصل الويبو التعاون الثلاثي مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية في مجالات السياسات الصحية المتعلقة بالملكية الفكرية، وذلك بتسخير مواردها وخبراتها وتجاربها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستمر لجنة التنمية، بوصفها هيئة مهمة تابعة للويبو ومكرسة للملكية الفكرية والتنمية، في بذل جهودها والتشجيع على المزيد من الأفكار البناءة والمناقشات حول احتياجات الدول الأعضاء والتحديات التي تواجهها.

141. وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن سروره بالإبلاغ عن العديد من المبادرات التي حققت تقدماً كبيراً في عمل مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية والعديد من المؤسسات الوطنية. وقال إنه بمساعدة الويبو، نجح في عقد ندوة وطنية حول كيفية كسب العيش من التطبيقات المحمولة، وندوة افتراضية بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالتطبيقات المحمولة، في 21 يناير 2021. وأضاف أن المشروع المتعلق بتعزيز استخدام الملكية الفكرية في التطبيقات المحمولة وقطاع البرمجيات (الوثيقة CDIP/22/8) قد أسفر عن إصدار منتج عمل رائد عنوانه "دليل بشأن العقود الرئيسية الخاصة بالتطبيقات المحمولة – وجهة نظر المطورين". وأوضح أن الدليل يفحص عقود تطبيقات الهواتف المحمول ويدرس "المتعلمين" كيفية التعامل معها. وقال إنه سيكون من المفيد للغاية للنظام الإيكولوجي للتجارة الإلكترونية المحلية. وأعلن أنه بالرغم من القيود المفروضة بسبب الجائحة العالمية، سيكون الحدث المقبل المقرر للمشروع البرنامج التوجيهي الافتراضي المتعلق بتشكيل جمعية لمطوري التطبيقات المحمولة في ترينيداد وتوباغو، والترويج ومطابقة الأعمال في مجال تطوير التطبيقات المحمولة. وأشار إلى أن إنشاء جمعية لمطوري التطبيقات المحمولة كان إحدى التوصيات العديدة الصادرة عن الندوة الافتراضية بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالتطبيقات المحمولة. وأضاف أن من شأن ذلك الحدث تسليط الضوء على تجربة الجمعية الأمريكية لمطوري التطبيقات المحمولة في استكشاف استراتيجيات لإنشاء جمعية من ذلك النوع، باعتبارها مدعومة من القطاع الخاص ولكن تحظى بمساعدة تقنية من مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية. ومضى يقول إنه من المتوقع أن يفيد برنامج اليومين صناعة البرمجيات في ترينيداد وتوباغو عن طريق تحويل الأفكار إلى أصول مدرة للربح من خلال تزويد مطوري التطبيقات بأدوات لاستخدام الملكية الفكرية لجني الدخل من التطبيقات المحمولة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى النجاح في استكمال المشروعات المقدمة إلى أداة ويبو ماتش، ونفاذ المكتبة الوطنية وسلطة نظام المعلومات إلى الكتب بأنساق ميسرة من خلال اتحاد الكتب الميسرة التابع للويبو (ABC)، وإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار، والإطلاق المرتقب بشدة للمركز الوطني للتدريب في مجال الملكية الفكرية في يناير 2022.

142. وأعربت الأمانة عن تقديرها للمشاركة النشطة لجميع الوفود ومساهماتها في عمل لجنة التنمية. وشكرت رئيسة لجنة التنمية، السفارة بينيديتي، على التزامها وجهودها. وأحاطت الأمانة علماً بجميع الملاحظات والمساهمات التي أعربت عنها الدول الأعضاء.

143. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية" (الوثيقة WO/GA/54/9).

## البند 18 من جدول الأعمال الموحد

تقرير عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

144. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/10.

145. وقالت الأمانة إن الجمعية العامة للويبو لعام 2019 جددت ولاية اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (لجنة المعارف) للثنائية 2021/2020 ووافقت على برنامج عمل للجنة الحكومية الدولية. وقال إن لجنة المعارف لم تتمكن من الاجتماع كما هو مخطط. ومنذ انعقاد الجمعية العامة للويبو في عام 2019، لم تتمكن اللجنة من الاجتماع إلا مرة واحدة (الدورة 41). واتفقت لجنة المعارف في دورتها الحادية والأربعين على توصيتين محددين لهذه الجمعية العامة للويبو 2021: (1) تجديد ولاية لجنة المعارف للثنائية 2023/2022 بحسب ولاية اللجنة ووفقاً لبرنامج العمل كما اتفقت عليه لجنة المعارف؛ (2) وتقر الجمعية العامة للويبو لعام 2021 بأهمية مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في عمل اللجنة، ويرجى الالتفات إلى أن صندوق الويبو للتبرعات لفائدة الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة يستنفد، وتشجع الدول الأعضاء على النظر في المساهمة في الصندوق، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في ترتيبات تمويل بديلة أخرى. وقالت إنه على الرغم من عدم قدرة اللجنة على الاجتماع كما هو مخطط، فقد تم الاضطلاع بأنشطة مختلفة لتيسير عمل لجنة المعارف، مثل الندوة الافتراضية بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية، التي نظمت في يناير 2021. وكان التقرير الذي أعد عن لجنة المعارف للجمعية العامة للويبو هو الوثيقة WO/GA/54/10. وقد دعيت الجمعية العامة للويبو إلى الإحاطة علماً بالتقرير، وتجديد ولاية لجنة المعارف للفترة 2023/2022 على النحو المبين في الفقرة 4 من الوثيقة WO/GA/54/10، والإقرار بأهمية مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في عمل اللجنة، والالتفات إلى أن صندوق الويبو للتبرعات لفائدة الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة يستنفد، وشجعت الدول الأعضاء على النظر في المساهمة في الصندوق، ودعيت الدول الأعضاء إلى النظر في ترتيبات تمويل بديلة أخرى.

146. وتحدث وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية وشكر الرئيس والأمانة على الوثيقة WO/GA/54/10، كما شكر رئيس اللجنة ونائبه. وأعرب الوفد عن تقديره للمشاورات غير الرسمية مع المجموعات الإقليمية. وشكر شعبة المعارف التقليدية على دعمها للدول الأعضاء وعملها المهم. وأعرب عن خيبة أمله لعدم الاضطلاع بالعمل الموضوعي في إطار الولاية الحالية منذ انعقاد الدورة الأربعين للجنة المعارف بسبب جائحة كوفيد-19. وإن وضع الصيغة النهائية لصك قانوني دولي واحد أو أكثر يتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي من الأولويات الرئيسية. وقال إن أي تأخير في وضع الصيغة النهائية لصك أو صكوك قانونية يضر بمصالح الشعوب الأصلية والجماعات المحلية وحماية أصولها من التملك غير المشروع والاستغلال. ولا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية لجنة المعارف، نظرا لأن لجنة المعارف تعطي الأمل للشعوب الأصلية والجماعات المحلية، التي يمكن أن تكون جزءا مهما من النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأن الجهود الرامية إلى جعل نظام الملكية الفكرية شاملا حقا، على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للويبو، ستتوقف إلى حد كبير على قدرة النظام الإيكولوجي للملكية الفكرية على الاعتراف بالمجتمعات المحلية المهمشة ومعارفها الأصلية وحمايتها. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى استئناف المفاوضات بشأن النصوص المعروضة على لجنة المعارف، بما في ذلك النظر في نص الرئيس. وأعرب عن ارتياحه لإدارة لجنة المعارف مرة واحدة في دورتها الحادية والأربعين، ووافق على التوصية بتجديد ولاية اللجنة للفترة 2023-2023 إلى الجمعية العامة للويبو لعام 2021. وأعرب عن تطلعه إلى تأييد الجمعية العامة للويبو للتوصيات. وأعرب عن أمله ألا تنقطع أعمال اللجنة خلال الثنائية 2023/2022. وشجع الوفد الدول الأعضاء على العودة إلى مائدة المفاوضات بنشاط جديد وبقوة وإرادة سياسية لإحراز تقدم حقيقي في عمل اللجنة.

147. ورحب وفد الصين بكون لجنة المعارف قد توصلت إلى اتفاق بشأن ولاية اللجنة للفترة 2023/2022، وبرنامج عملها المقبل. وأعرب عن تأييده للجمعية العامة للويبو للموافقة على ولاية اللجنة وبرنامج عملها. ورأى أن الجهود والمناقشات التي بذلتها اللجنة في السنوات الماضية كانت مثمرة. ولا بد من مواصلة المفاوضات. ودعا الوفد جميع الدول الأعضاء إلى العمل معا لدفع مفاوضات اللجنة إلى تقدم ملموس من أجل الاتفاق على صك دولي ملزم قانونا في وقت مبكر.

148. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وشكر رئيس اللجنة ونائب الرئيس والأمانة على العمل الممتاز المنجز حتى الآن وعلى إعداد التقرير الوارد في الوثيقة WO/GA/54/10. وشكر رئيس اللجنة على قيادته القادرة خلال فترة صعبة. وأعرب عن أسفه لأن الوضع الجائحة لم يسمح بإحراز تقدم كبير في عمل اللجنة. ومع ذلك، أشار إلى التقدم المحرز في مشروع المواد بشأن حماية المعارف التقليدية ومشروع المواد بشأن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي في الدورات 38 و39 و40. وأشار أيضا إلى المناقشات التي دارت بشأن نص الرئيس بشأن مشروع صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وأعرب عن أمله في الحفاظ على الروح الإيجابية والبناءة في مناقشة النصوص. ورحب بتوصية الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للويبو لعام 2021 بتجديد ولاية لجنة المعارف للفترة 2023/2022. ورحب أيضا بأحكام الولاية وبرنامج العمل للثنائية 2023/2022، على النحو الوارد في التوصية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن صك قانوني دولي واحد أو أكثر، دون الإخلال بطبيعة النتيجة (النتائج) بشأن الملكية الفكرية بما يضمن الحماية المتوازنة والفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، التي تستند إلى العمل الذي أنجزته لجنة المعارف، بما في ذلك المفاوضات المستندة إلى النصوص مع التركيز الأساسي على تضيق الفجوات القائمة والتوصل إلى فهم مشترك للقضايا الجوهرية. وأكد على أهمية مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمل اللجنة. وعليه، أيد الدعوة إلى تشجيع الدول الأعضاء على النظر في المساهمة في صندوق الويبو للتبرعات لفائدة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية المعتمدة، واستكشاف حلول بديلة أخرى للتمويل.

149. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء وأعرب عن أسفه لعدم تمكن اللجنة من الاضطلاع بعمل جوهري في الولاية الحالية بسبب الظروف الاستثنائية خلال الثنائية. ولا بد من القيام بالمزيد من العمل لتضييق الفجوات القائمة بهدف التوصل إلى فهم مشترك للقضايا الجوهرية. ولذلك، رحب بالطريقة المقترحة للمضي قدما فيما يتعلق بالولاية للسنتين القادمتين.

150. وأكد وفد باراغواي، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، على أهمية عمل اللجنة بالنسبة لبلدان المنطقة. وقال إن لجنة المعارف هي إحدى أهم لجان الويبو، وذلك ليس بسبب هيكلها الذي يضم الشعوب الأصلية والجماعات المحلية فحسب، بل أيضا بسبب الأهمية الرئيسية لأهدافها، ألا وهي صك دولي ملزم قانونا أو أكثر بشأن الملكية الفكرية يوفر حماية فعالة ومتوازنة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن تأييده لتجديد ولاية لجنة المعارف للثنائية 2023/2022، وخطة عملها. وأعرب عن رغبته في رؤية المرونة والالتزام والإرادة السياسية من جميع الدول الأعضاء للمضي قدما بعمل لجنة المعارف.

151. وتحدث وفد جورجيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر رئيس لجنة المعارف ونواب الرئيس وشعبة المعارف التقليدية على تفانيهم والتزامهم تجاه اللجنة. وأكد من جديد موقفه الثابت وأهمية النهج القائم على الأدلة. وأعرب عن اعتقاده بأن لجنة المعارف ستتمكن، بفضل الجهود المشتركة، من المضي قدما في العمل وحضور مناقشات بناءة تسمح للجنة الحكومية الدولية بتضييق الفجوات. وشدد أيضا على أن إشراك الشعوب الأصلية والجماعات المحلية حاسم في العملية وشجع الجهود الرامية إلى ضمان مشاركتها. وفي الختام، أكدت المجموعة مرة أخرى دعمها لتجديد ولاية لجنة المعارف للثنائية 2023/2022 بنفس الشروط المطبقة على فترة السنتين الحالية.

152. وتحدث وفد إندونيسيا باسم مجموعة البلدان المتشابهة التفكير وشكر رئيس لجنة المعارف ونائبيه والأمانة على جهودهم الدؤوبة والمضي قدما بعمل لجنة المعارف على الرغم من التحديات الناشئة عن هذه الجائحة. وفي حين أن الجائحة قد أعاقَت إلى حد كبير التقدم الأساسي، إلا أنه أحاط علما بالتقدم الإيجابي المحرز وأثنى على العمل الممتاز المنجز في إعداد التقرير بشأن لجنة المعارف. وأعرب عن أمله في أن يؤدي التقدم الإيجابي إلى خلق زخم نحو مواصلة العمل ووضع اللمسات الأخيرة على صك دولي ملزم قانونا أو أكثر يوفر حماية متوازنة وفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقال إن مثل هذا الصك أو الصكوك القانونية الدولية أمر حيوي لمنع سوء الاستخدام والتملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أهمية معالجة القضايا المتعلقة بشروط الكشف وتقاسم المنافع على نحو ملائم بناء على الموافقة المسبقة المستنيرة والشروط المتفق عليها. وقال إن البلدان المتشابهة التفكير ترحب بتوصيات الدورة الحادية والأربعين للجنة المعارف إلى الجمعية العامة لليوبو بشأن اقتراح تجديد ولاية اللجنة للفترة 2023/2022. وأكد مجددا على أهمية مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمل لجنة المعارف، بما في ذلك استكشاف أساليب عمل جديدة ومبتكرة تزيد من النهوض بعمل اللجنة. وأكد أنه لا يزال ملتزما بالمشاركة البناءة في التوصل إلى نتيجة مقبولة للجميع لفائدة جميع الدول الأعضاء.

153. وأيد وفد نيجيريا البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. وشكر رئيس لجنة المعارف ونائبيه والأمانة على المرونة التي أظهرها في النهوض بعمل لجنة المعارف على الرغم من الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأشاد الوفد بالعمل الرائع الذي اضطلعت به اللجنة في إعداد تقرير لجنة المعارف. ورحب أيضا بالتوصية المقدمة إلى الجمعية العامة لليوبو في عام 2021 بتجديد ولاية لجنة المعارف للثلاثية 2023/2022 مع التركيز على أهمية مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمل لجنة المعارف. وظل الوفد متفائلا بإمكانية إحراز تقدم في فترة السنتين المقبلة لسد الفجوات القائمة والمضي قدما بعمل لجنة المعارف نحو عقد مؤتمر دبلوماسي في سبيل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الحماية الفعالة للموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وأعرب عن التزامه بالعمل مع جميع الوفود وأصحاب المصلحة، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، لضمان استفادة اللجنة من إنجازاتها السابقة للأوبئة.

154. ورحب وفد البرازيل بالتوصيات المقدمة إلى الجمعية العامة لليوبو بشأن تجديد ولايتها للفترة 2023/2022. وقال إن جائحة كوفيد-19 قد جعلت من المستحيل ضمان عقد اجتماعات مباشرة بمشاركة واسعة النطاق، مما منع لجنة المعارف من الوفاء بالولاية التفاوضية المتفق عليها في الجمعية العامة لليوبو لعام 2019. وأعرب عن أمله الصادق في أن يتحسن الوضع الصحي في عام 2022 ويمكن من التفاوض من جديد على هذه المفاوضات واختتامها بنجاح. وتوجه الوفد بالشكر الخاص لرئيس لجنة المعارف، السيد إيان غوس على جهوده الرامية إلى إبقاء جدول أعمال لجنة المعارف على الرغم من الظروف الصعبة، وعلى جهوده الرامية إلى عرض حلول توفيقية للمفاوضات مع نص الرئيس في الدورة الأربعين للجنة الحكومية الدولية، التي درسها الوفد دراسة متأنة للغاية. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من الاجتماع مجددا في عام 2022. وحث جميع الوفود على إبداء التزام بناء بهدف تحقيق نتائج ملموسة في أسرع وقت ممكن.

155. وأيد وفد المغرب البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. وشكر الأمانة على إعداد التقرير وتقديمه بشأن أنشطة اللجنة. ورحب أيضا بالجهود التي بذلها رئيس لجنة المعارف الذي حاول تسريع عمل اللجنة وساعد الدول الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تجديد الولاية. وشدد الوفد على الأهمية الكبيرة التي تولي لعمل لجنة المعارف وعلى القضايا الرئيسية الثلاث قيد المناقشة. ورحب بالتوصية بتجديد ولاية التفاوض من أجل الاتفاق على صكوك ملزمة قانونا لحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

156. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد التقرير عن عمل اللجنة. وشكر أيضا رئيس لجنة المعارف والأمانة على مواصلة الحوار غير الرسمي بشأن القضايا التي تناولتها اللجنة. ورأى أنه من المفيد عقد ندوات مواضيعية بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وتوقع أن تواصل اللجنة مناقشة مشروع المواد، لأنه من الضروري إيجاد قرار متوازن بشأن القضايا الجوهرية التي لم تحل، مثل التعاريف وموضوع الحماية والمستفيدين ونطاق الحماية والاستثناءات والتقييدات. وأعرب الوفد عن استعداده للعمل على هذا المنوال في تلك المجالات. ورأى أنه سيكون من المفيد مواصلة تنظيم ندوات الويبو بشأن تلك المواضيع، ولا سيما تبادل الخبرات الوطنية لبلدان مختلفة. ورأى أيضا أنه سيكون من المفيد إجراء بحث شامل حول تجربة مكاتب البراءات. وأكد الوفد على أهمية اتباع نهج مرّن لتحقيق نتائج مقبولة للجميع على أساس توافق الآراء. وأيد اقتراح لجنة المعارف بمواصلة عملها للفترة 2023/2022، وأيد تجديد ولاية اللجنة بالاستناد إلى الصياغة المتفق عليها سابقا.

157. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وأقر بالأهمية الفريدة للعمل الذي تضطلع به لجنة المعارف. وأقر الوفد بالتزام رئيس لجنة المعارف، السيد إيان غوس، ونواب الرئيس، والسيدة ليليكير بيلامي، والسيد يوكا ليدس، والسيد يوناه سيليتي، بتعزيز التقدم في لجنة المعارف من خلال عملها الممتاز والشاق. وشكر الأمانة على دعمها المفيد في إعداد دورات لجنة المعارف وإدارتها. وأعرب عن تقديره لأنه على الرغم من صعوبة مواصلة المفاوضات وفقا لبرنامج العمل لفترة السنتين الحالية، فإن الأمانة تيسر الاتفاق بين الدول الأعضاء على تنفيذ العديد من عمليات التعليق على الإنترنت وغيرها من الأنشطة التحضيرية التي بدأت في عام 2020 واستمرت في عام 2021. وفي إطار تلك الأنشطة على النحو الذي اقترحه رئيس لجنة المعارف واستجابة لمذكرته المعممة في مايو 2020، قال الوفد إنه قدم تعليقات على نص الرئيس لمشروع صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد



الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية. وأحاط الوفد علما بالعمل الآخر الذي اضطلعت به لجنة المعارف بالإضافة إلى الأنشطة المذكورة أعلاه، ونظمت، على وجه الخصوص، ندوة افتراضية بشأن الموارد الوراثية في يناير 2021، فضلا عن الجلسات الإعلامية بشأن لجنة المعارف، بما في ذلك المعلومات الأساسية والقضايا الرئيسية وحالة المفاوضات في يونيو 2021. وأكد الوفد من جديد التزامه بالمشاركة البناءة في عمل لجنة المعارف، التي لا يمكن استمرارها إلا في إطار الولاية المجددة للفترة 2023/2022. ورحب الوفد بعقد الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية التي أعيدت جدولتها مرات عديدة بسبب جائحة كوفيد-19. ورحب أيضا بإدارة الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصية ترفع إلى الجمعية العامة للويبو في عام 2021 بشأن شروط ولاية اللجنة وبرنامج عملها للفترة 2023/2022. وأيد الوفد تماما القرارات والتوصيات المعتمدة في الدورة الحادية والأربعين للجنة كما وردت في الوثيقة WO/GA/54/10. وأكد مجددا تأييده لتجديد ولاية اللجنة للثنائية 2023/2022، استنادا إلى النسخة المطابقة لولاية اللجنة للثنائية 2021/2020، مع تحديث تقني واحد يتعلق بالتواريخ وترقيم الدورات. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة العمل الموضوعي في لجنة المعارف في إطار ولايتها الجديدة للفترة 2023/2022. وكرر التزامه بالمشاركة البناءة في المفاوضات.

158. وأعرب وفد أستراليا عن ثقته في أن الجمعية العامة للويبو لعام 2021 ستكون فعالة وفعالة تحت قيادة الرئيس ونائبي الرئيس. وشكر الأمانة على توفير وثائق ممتازة وفي الوقت المناسب لمساعدة الدول الأعضاء على التحضير للاجتماع. وفيما يتعلق بلجنة المعارف، أيد الوفد البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وأثنى على التزام اللجنة بمواصلة عملها الحاسم ودعم خطة عملها بشأن المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وهذه مواضيع هامة لأستراليا وسكان الجزر الأصليين وسكان جزر مضيق توريس. ورحب بالروح الإيجابية والبناءة في الدورة الحادية والأربعين للجنة الحكومية الدولية عندما اتفقت الدول الأعضاء بالإجماع على تجديد الولاية. ومن شأن التفاهم المشترك أن يسمح للدول الأعضاء بسد الثغرات المتبقية. وقد استمع الوفد إلى دعوة تجمع الشعوب الأصلية، فضلا عن الشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس، لأهمية أعمالهم في هذه القضايا. وذكر الوفد بالدور الأساسي الذي يؤديه ممثلو الشعوب الأصلية في مفاوضات لجنة المعارف. وقال إن تمويل مشاركة الشعوب الأصلية مسألة حاسمة. وبدون بعض التمويل والانتظام في الحضور، لم يتمكن ممثلو الشعوب الأصلية من بناء الخبرات والخبرات اللازمة في نطاق موضوع لجنة المعارف.

159. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء. وقال الوفد إنه شارك بنشاط في المناقشات المتعلقة بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية في لجنة الويبو الحكومية الدولية منذ إنشائها في عام 2000. والقضايا قيد المناقشة معقدة للغاية من الناحية القانونية، بما في ذلك القضايا الأساسية، مثل المستفيدين ونطاق الحماية وموضوع الحماية والعقوبات وسبل الانتصاف الخاصة بأي نظام فريد لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وكشفت المناقشات حتى الآن عن اختلافات كبيرة في وجهات نظر بعض مجتمعات الشعوب الأصلية والدول الأعضاء في الويبو بشأن هذه القضايا الصعبة. ونتيجة لذلك، من المفهوم أن التقدم الذي أحرزته لجنة المعارف في التوصل إلى اتفاق كان بطيئا. وفي الوقت نفسه، قدمت الدول الأعضاء في الويبو وأصحاب المصالح مساهمات قيمة للغاية في المناقشات، بالاستناد غالبا إلى الخبرات والتشريعات الوطنية الخاصة بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية. وأعرب عن أسفه لعدم تمكن لجنة المعارف من استكمال برنامج عملها للثنائية 2021/2020. وفي ظل هذه الخلفية، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن المناقشات في لجنة المعارف ينبغي أن تستمر في الثنائية المقبلة. ولذلك، أيد تجديد ولاية لجنة المعارف للثنائية 2023/2022 بنفس الشروط مثل ولاية 2021/2020، مع إدخال بعض التعديلات التقنية فقط حسب الاقتضاء لضمان دقة الوقائع، مثل تواريخ الاجتماعات.

160. ورأى وفد الهند أن تمديد ولاية لجنة المعارف لفترة السنتين المقبلة أمر بالغ الأهمية للمضي قدما بالمناقشات الجارية. وقال إن تنوع النباتات والحيوانات يظل مصحوبا بالمعرفة بكيفية استخدامها في تحسين نوعية الحياة على الأرض. ولا يمكن لأحد تجاهل أهمية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في الوفاء لجل أهداف التنمية المستدامة، سواء كانت تتعلق بالفقر أو التخفيف أو الأمن الغذائي أو التغذية أو الصحة. وقال إن تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية إلى جانب الحصول بشكل مناسب على تلك الموارد هو في حد ذاته جزء من أهداف التنمية المستدامة. وقال إن أشكال التعبير الثقافي التقليدي تكتسي أهمية اجتماعية واقتصادية هائلة. وتشكل الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي جزءا من التراث الجماعي الذي ينتقل من جيل إلى جيل في مبنى الاقتصاد الكلي ومالكي المعارف الذين كرسوا حياتهم لحمايتها. وقال إن لجنة المعارف لها علاقة متأصلة بين الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأهداف التنمية المستدامة باعتماد المعارف التقليدية والتقنيات التي اجتازت اختبار الزمن من أجل الحفاظ على الموارد والاستخدام المستدام لها. ويمكن للعالم أن يعمل معا بفعالية أكبر لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة التهديدات مثل تغير المناخ. وعندما يواجه العالم تحديات غير متوقعة، يمكن بحث حلول من المعارف التقليدية. وتم إجراء الكثير من البحوث بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها لاستخدامها في إدارة جائحة كوفيد-19. وكمثال مضيء على ذلك التجارب السريرية بشأن أعشاب طبية تقليدية هندية. وتطلع الوفد إلى الإبرام المبكر لصكوك حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن التقدم المحرز في المناقشات في لجنة المعارف لم يكن مشجعا، لا سيما بالمقارنة مع المحافل الموازية للملكية الفكرية، مثل البراءات أو العلامات التجارية، حيث اعتمدت شروط جديدة على أساس مستمر لإصلاح الأنظمة. وأعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن عبء العمل الإضافي في تعديل القوانين الوطنية أو القليل من الوقت الإضافي المستغرق في معالجة طلبات الملكية الفكرية ينبغي ألا يؤثر على نتائج

المناقشات في لجنة المعارف التي من شأنها أن تؤدي إلى إصلاح حياة الجماهير والحد من أوجه عدم المساواة. واغتتم الوفد الفرصة لبحث جميع الدول الأعضاء على تعزيز التزامها بالمشاركة بطريقة بناءة أكثر من أجل الوفاء المبكر بالقضية النبيلة التي تمثلها لجنة المعارف.

161. وتحدث وفد بنغلاديش بصفته الوطنية وأيد البيان الذي أدلى به باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن ضرورة حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وأهميتها معروفة ومعترف بها. وقال إن هذه البلدان أثبتت قدرتها على الاستخدام التجاري وعلى التنمية الموجهة نحو الابتكار. وليست الحاجة إلى حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي لصالح الأمم أو المجتمعات المضيفة ظاهرة حديثة. وقال إن الدول كانت دائما تشعر بالقلق إزاء حماية تلك الموارد، وهو ما ينعكس في العديد من الصكوك القائمة، وإن لم يكن دائما أو ربما بشكل كاف. ونظرا لعدم وجود صك قانوني دولي شامل بشأن الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لا يمكن معالجة العديد من التحديات والخلط والثغرات. ومن ثم، أعرب الوفد عن رغبته في جني الفوائد الفعلية والمحتملة من تلك الموارد القيمة. وفي الوقت الذي أعرب فيه الوفد عن تقديره للجهود الدؤوبة التي بذلتها اللجنة منذ عام 2001 للتوصل إلى اتفاق بشأن الصك (الصكوك) الدولية والقانونية اللازمة، لاحظ الوفد مع الأسف أن النجاح قد فاتها. كما أعرب عن أسفه لعدم تنفيذ ولاية لجنة المعارف للثنائية 2021/2020 نظرا لظروف الجائحة التي لم يسبق لها مثيل. ويجب الإقرار بأنه من خلال استمرار المشاورات الرسمية وغير الرسمية على مر السنين، تمكنت الدول الأعضاء من التقليل إلى أدنى حد من الاختلافات وبناء جو من الأمل. وتستحق كل الدول الأعضاء التقدير لهذا الأمر. وأثنى على رئيس اللجنة لمساهمته المهمة خلال الثنائية الماضية. وأعرب عن أمله في أن تواصل الدول الأعضاء إظهار الإرادة السياسية والتوافق في الآراء بشأن وضع الصيغة النهائية لمشروع النصوص تلك. وأعرب عن تأييده لتوصية الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة لليوبو 2021 بتجديد ولاية لجنة المعارف للفترة 2023/2022. ورحب أيضا باختصاصات الولاية والبرنامج للثنائية 2023/2022، على النحو الوارد في التوصية.

162. وأيد وفد غانا البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. وشكر الأمانة على إعداد التقرير. وأقر بأهمية عمل لجنة المعارف في إعطاء الأمل للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الجهود المبذولة والعمل على الإبداع لفائدة المجتمع. وأعرب عن سروره للتقدم الذي تم إحرازه في وقت سابق من عام 2021. ورحب أيضا بالتوصية المقدمة إلى الجمعية العامة لليوبو بشأن تجديد ولاية اللجنة وبرنامج عملها للفترة 2023/2022. وأعرب عن أمله في أن يركز عمل اللجنة في المستقبل على الانتهاء من وضع نص أو نصوص تؤدي إلى صك ملزم قانونا أو أكثر.

163. وأيد وفد غابون البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. وشكر الأمانة على التقرير. ورحب بجميع الجهود التي بذلها رئيس لجنة المعارف الذي لم يدخر أي جهد وسعى إلى المضي قدما بالمناقشات. ورحب أيضا بروح التوافق التي سادت خلال المشاورات التي مكنت الدول الأعضاء من وضع برنامج عمل. وعلق الوفد أهمية كبيرة على عمل لجنة المعارف، ولا سيما المجتمعات المحلية. وإن وضع صك أو صكوك ترمي إلى حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي سيكون مهما للغاية ومفيد لتلك المجتمعات المحلية. وأيد الوفد التوصية التي تقدمت بها لجنة المعارف لتجديد ولايتها للثنائية 23/2022.

164. وأعرب وفد كندا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد المملكة المتحدة، باسم المجموعة باء. وأعرب عن تأييده للعمل الابتكاري المهم الذي تقوم به شعبة المعارف التقليدية، وأعرب عن تطلعه إلى استئناف اجتماعات لجنة المعارف بطريقة توافقية في المستقبل القريب.

165. وقال ممثل مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) إنه على الرغم من الوجود المؤكد للحقوق المتعددة القائمة على الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، لا توفر لجنة المعارف أي حماية أو آليات دعم لهذه الموارد التي على وشك الانقراض. وفي أمريكا اللاتينية، تعرض التراث الثقافي الحي التاريخي للإيذاء التكنولوجي وتدمير بيانات الأجداد التي استخدمت لحماية الذين ابتكروا المعارف التقليدية وأنتجوها. أما الأماء الآخرون المتبقون لهذه المعارف فهم يتقدمون في العمر ويتوفون دون النفاذ إلى آليات تتلاءم مع واقعهم أو الحصول على الأموال أو الدعم لتعزيز حقوقهم. واقترح الممثل دراسة الموارد والإجراءات التي تيسر النهج الذي يتبعه صغار المنتجين والتي تصل إلى النطاق العالمي الذي توفره الويبو لحماية كنوزهم القديمة، التي تتجلى في شكل معارف تقليدية. وفيما يتعلق بالموارد الوراثية، ينبغي لليوبو أن تضع الدعم المثالي والفردى حتى لا يتأثرون بتوسع البراءات الزراعية-الصناعية، أو الحرية التوسعية لصناعة المواشي، ونذرة المياه المفضلة على توليد الطاقة، ونشوب حرائق الغابات في القارة الجنوبية. وأوضح الممثل أيضا أن أمريكا اللاتينية تبين أنها بنك للنباتات والحيوانات والمواد الجرثومية والنباتات الطبية والمحاصيل التقليدية والأعراق الحيوانية، في إطار معايير جديدة ينبغي تحديثها في بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. وقد أسفرت أشكال التعبير الثقافي التقليدي عن دلائل تاريخية مثبتة لا تعتبر نهائية بسبب الكفاءات الإقليمية والاعترافات المحدودة بسبب اختلافات المناهج. والرمزية الشعائرية والتاريخية، بعيدا عن السعي إلى الانتماء، ينبغي أن تسفر عن قيم مثرية ومستدامة ودائمة لمن يولدونها وينقلونها. وينبغي وضع اقتراحات واضحة وعملية لتعزيز أدوات الأمم، وليس البلدان فقط، للاستفادة من الحماية. وأعرب الممثل عن أمله في أن تكون مساهمته مفيدة.

166. وأيد وفد بوتسوانا البيان الذي أدلى به وفد جنوب أفريقيا باسم المجموعة الأفريقية. ورحب بالتوصيات الداعية إلى تجديد ولاية لجنة المعارف لمعالجة القضايا المتداخلة وحلها، وتشجيع مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمل اللجنة. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل لتلك التوصيات. وقال إنه على الرغم من التقدم البطيء في هذه المسألة على مر السنين، فإنه يرى أنه ينبغي منح لجنة المعارف فرصة لمواصلة عملها. وأعرب الوفد عن التزامه باللجنة خلال الثنائية 2023/2022.

167. وأحاطت ممثلة برنامج الصحة والبيئة (HEP) علماً بتقرير لجنة المعارف. وأيدت تجديد ولاية لجنة المعارف للفترة 2023/2022، وحثّت الدول الأعضاء على التبرع لصندوق التبرعات من أجل ضمان مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية، ولا سيما المجتمع الكاميروني. وأضافت أن الكاميرون عبارة عن مجموعة صغيرة من السكان المختلفين، وأن هؤلاء السكان بحاجة إلى حماية مواردهم التراثية ومعارفهم التقليدية. وقالت إن تجديد ولاية اللجنة سيساعد على مواصلة المفاوضات، وأيدت الممثلة تماماً التوصيات الواردة في التقرير.

168. إن الجمعية العامة للويبو:

"1" أحاطت علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/GA/54/1؛

"2" وقررت تجديد ولاية لجنة المعارف للثنائية 2023/2022 كما يلي:

"إنّ الجمعية العامة للويبو، إذ تضع في اعتبارها توصيات أجندة التنمية، وتؤكد من جديد أهمية لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد التراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (اللجنة)، وتلاحظ الطبيعة المختلفة لتلك القضايا وتقرّ بالتقدم المحرز، توافق على تجديد ولاية اللجنة، دون الإخلال بالعمل الجاري في محافل أخرى، على النحو التالي:

(أ) ستواصل اللجنة، خلال ثنائية الميزانية المقبلة 2023/2022، تسريع عملها بهدف استكمال اتفاق حول صك قانوني دولي (صكوك قانونية دولية)، دون إخلال بطبيعة النتيجة (النتائج) فيما يتعلق بالملكية الفكرية بما يضمن الحماية المتوازنة والفعالة للموارد التراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي.

(ب) وسيكون عمل اللجنة خلال الثنائية 2023/2022 مستنداً إلى ما أنجزته من عمل، بما في ذلك المفاوضات القائمة على النصوص، مع التركيز الرئيسي على تضيق الفجوات القائمة والتوصل إلى تفاهم حول القضايا الجوهرية<sup>1</sup>.

(ج) وستتبع اللجنة، كما هو مبين في الجدول أدناه، برنامج عمل يقوم على أساليب عمل مفتوحة وشاملة، للثنائية 2023/2022، بما في ذلك منهج قائم على الأدلة كما هو مبين في الفقرة (د). وبكفل هذا البرنامج تنظيم 6 دورات للجنة في 2023/2022، بما في ذلك دورات مواضيعية ومتداخلة وتقييمية. ويجوز للجنة إنشاء فريق (أفرقة) خبراء مخصص لمعالجة مسألة قانونية أو سياسية أو تقنية محدّدة<sup>2</sup>. وستعرض نتائج عمل الفريق (الأفرقة) على اللجنة للنظر فيها.

(د) وستستخدم اللجنة جميع وثائق عمل الويبو، بما فيها WIPO/GRTKF/IC/40/6 و WIPO/GRTKF/IC/40/18 و WIPO/GRTKF/IC/40/19 ونص الرئيس عن صك قانوني دولي بشأن الملكية الفكرية والموارد التراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد التراثية، فضلاً عن أي مساهمات أخرى من الدول الأعضاء، مثل إعداد/تحديث الدراسات التي تغطي جوانب من بينها الأمثلة المتعلقة بالتجارب الوطنية، بما فيها التشريعات المحلية، وتقييم الوقع، وقواعد البيانات، والأمثلة الخاصة بالموضوع القابل للحماية والموضوع الذي لا تُطلب حمايته؛ ونتائج عمل أي فريق (أفرقة) خبراء أنشأته اللجنة وما يتصل بذلك من أنشطة منجزة في إطار البرنامج 4. ويُلتزم من الأمانة مواصلة تحديث الدراسات وغير ذلك من المواد عن الأدوات والأنشطة المتعلقة بقواعد البيانات وعن أنظمة الكشف القائمة والمتعلقة بالموارد التراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بها، بغية تحديد أي فجوات. ويُلتزم من الأمانة أيضاً أن تستمر في جمع معلومات عن الأنظمة الوطنية والإقليمية الخاصة لحماية الملكية الفكرية المرتبطة بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي، وتجميعها وإتاحتها على الإنترنت. ولا يجوز لتلك الدراسات أو الأنشطة الإضافية أن تؤخّر التقدم أو تضع شروطاً مسبقة للمفاوضات.

<sup>1</sup> تشمل القضايا الجوهرية، بحسب الاقتضاء، التعاريف والمستفيدين وموضوع الحماية والأهداف ونطاق الحماية، وما هي مواضيع المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي التقليدي المؤهلة للحماية على الصعيد الدولي، بما في ذلك النظر في الاستثناءات والتقييدات والعلاقة بالملك العام.

<sup>2</sup> سيكون لفريق (أفرقة) الخبراء تمثيل إقليمي متوازن وسيستخدم منهجية عمل فعالة. وسيعمل فريق (أفرقة) الخبراء خلال أسابيع دورات لجنة المعارف التقليدية.

(هـ) ويُلتَمَس من اللجنة أن تقدّم إلى الجمعية العامة، في عام 2022، تقريراً وقائعيّاً وأحدث النصوص المتاحة عن عملها حتى ذلك الوقت، وأن تشفع ذلك بتوصيات، وأن تقدّم إليها، في عام 2023، نتائج عملها طبقاً للهدف المبين في الفقرة (أ). وستقوم الجمعية العامة، في عام 2023، بتقييم التقدم المحرز، والبتّ في الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي و/أو مواصلة المفاوضات بالنظر إلى مستوى نضج النصوص، بما في ذلك مستويات الاتفاق على الأهداف والنطاق وطبيعة الصك (الصكوك).

(و) وتلتَمَس الجمعية العامة من الأمانة أن تستمر في مساعدة اللجنة بتزويد الدول الأعضاء بما يلزم من خبرة وبتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً بالطريقة الأكثر كفاءة، مع مراعاة الصيغة المعتاد اعتمادها في لجنة المعارف التقليدية.

#### برنامج العمل - 6 دورات

التواريخ المؤقتة	النشاط
فبراير/مارس 2022	(الدورة 42) إجراء مفاوضات بشأن الموارد الوراثية مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني المدة: 5 أيام.
مايو/يونيو 2022	(الدورة 43) إجراء مفاوضات بشأن الموارد الوراثية مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني. المدة: 5 أيام زائد يوم واحد إذا قُِّر عقد اجتماع فريق خبراء مخصص.
سبتمبر 2022	(الدورة 44) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية) إمكانية إصدار توصيات كما هو مذكور في الفقرة (هـ) المدة: 5 أيام.
أكتوبر 2022	الجمعية العامة للوبو تقرير وقائعي والنظر في التوصيات
نوفمبر/ديسمبر 2022	(الدورة 45) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية) المدة: 5 أيام زائد يوم واحد إذا قُِّر عقد اجتماع فريق خبراء مخصص.
مارس/أبريل 2023	(الدورة 46) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية) المدة: 5 أيام زائد يوم واحد إذا قُِّر عقد اجتماع فريق خبراء مخصص.
يونيو/يوليو 2023	(الدورة 47) إجراء مفاوضات بشأن المعارف التقليدية و/أو أشكال التعبير الثقافي التقليدي مع التركيز على معالجة القضايا العالقة والمتداخلة والنظر في الخيارات لمشروع صك قانوني (صكوك قانونية) تقييم الوضع فيما يخص الموارد الوراثية/المعارف التقليدية/أشكال التعبير الثقافي وتقديم توصية المدة: 5 أيام.

أكتوبر 2023	ستقيّم الجمعية العامة للويو التقدم المحرز وتنظر في النص (النصوص) وتتخذ القرار اللازم (القرارات اللازمة)."
-------------	---

"3" واعترفت بأهمية مشاركة الشعوب الأصلية والجماعات المحلية في عمل لجنة المعارف، وأحاطت علماً باستنفاد موارد صندوق الويو للتبرعات لفائدة الجماعات الأصلية والمحلية المعتمدة، وشجعت الدول الأعضاء على النظر في إمكانية الإسهام في الصندوق، ودعتها إلى بحث ترتيبات تمويل بديلة أخرى.

## البند 19 من جدول الأعمال الموحد

### تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويو والقضايا ذات الصلة

#### "1" تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويو

169. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/11.

170. وذكرت الأمانة أن الدورة الأخيرة للجنة المعنية بمعايير الويو انعقدت في صيغة هجينة من 30 نوفمبر إلى 4 ديسمبر 2020. وتمثلت الإنجازات الرئيسية للدورة في اعتماد أربعة معايير جديدة تتعلق بما يلي: واجهات برمجة تطبيقات الويب، وعلامات الوسائط المتعددة، وبيانات الوضع القانوني للعلامات التجارية، وتصوير التصميمات الصناعية، فضلاً عن الموافقة على مراجعة ثلاثة معايير قائمة ونشر ثلاثة نتائج استقصائية. وأخذت الأمانة علماً بالتعاون الوثيق مع مكاتب الملكية الفكرية لعقد الندوات عبر الإنترنت بشأن معيار الويو ST.26، وهو عبارة عن توصية بشأن عرض قوائم تسلسل النويدات والحوامض الأيونية باستخدام لغة الترميز الموسعة (XML). وتواصل اللجنة دعم تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين من أجل تكوين الكفاءات لدى مكاتب الملكية الفكرية فيما يتعلق بمعايير الويو. واعتمدت لجنة المعايير أيضًا برنامج عملها المقبل المراجع الذي سيتيح للجنة الاستجابة للاضطرابات المحتملة الناجمة عن التكنولوجيات الرقمية الجديدة.

171. ورحب وفد اليابان بالتقرير الإيجابي الذي أعدته الأمانة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التقدم المتواصل في القضايا التقنية والموضوعية أمر أساسي لكل لجنة من لجان الويو. وأعلن الوفد أيضًا أنه راضٍ عن اعتماد جميع معايير الويو الجديدة وعن الموافقة على تنقيحات المعايير من قبل لجنة المعايير في الدورة الثامنة. وأعرب الوفد عن تقديره للأنشطة التي اضطلعت بها مكاتب الملكية الفكرية التي شكلت جزءًا من فرق عمل اللجنة، مما ساهم في تحسين نظام الملكية الفكرية. وهذا الوفد الويو على النجاح الكبير الذي حققته الندوة الإلكترونية الأولى بشأن الكتاب الأبيض حول سلاسل الكتل لأنظمة الملكية الفكرية في الويو التي عقدت في سبتمبر 2021. وتطلع الوفد إلى نشر هذا الكتاب الأبيض وإلى عقد الندوة الإلكترونية الثانية حول هذا الموضوع.

172. وشكر وفد إسبانيا جميع المشاركين على جهودهم في تنظيم دورات اللجنة المعنية بمعايير الويو، على الرغم من الظروف التي تسببت بها جائحة كوفيد-19. وسلط الوفد الضوء على التقدم الذي أحرزته مختلف فرق عمل اللجنة المعنية بمعايير الويو، ما يدلّ على التزام المشاركين وأهمية عملهم في تيسير التشغيل المشترك في مجال الملكية الصناعية وفي إحراز تقدّم في اعتماد وظائف جديدة في المكاتب الوطنية بفضل التكنولوجيات الجديدة. وأشار الوفد إلى عدد من المهام والمعايير ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لإسبانيا، بما في ذلك معيار الويو ST.37 بشأن ملفات الإدارة لوثائق البراءات، ومعيار الويو ST.96 حول مخططات لغة الترميز الموسعة للبيانات المتعلقة بالملكية الفكرية، التي كانت مفيدة في تصميم قواعد بياناتها الداخلية لمختلف إجراءات الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أنّ نشر برنامج الويو الخاص بقوائم التسلسل لتسهيل إعداد قوائم تسلسل النويدات والحوامض الأيونية وفقًا للمعيار ST.26 مفيد للغاية، وشكر المكتب الدولي على دعمه لعقد سلسلة من الندوات الإلكترونية باللغة الإسبانية من قبل المسؤولين عن معيار الويو ST.26. وأقر الوفد بإحراز تقدم كبير في فرق العمل الأخرى التابعة للجنة المعايير، وأعرب عن امتنانه للعمل الذي قامت به هذه الفرق، مشيرًا إلى أنه سيواصل رصد ما تحرزه من تقدم في المستقبل.

173. وأقر وفد الاتحاد الروسي بالعمل الدؤوب الذي قامت به لجنة المعايير وفرق العمل التابعة لها لوضع معايير الويو في المجال الرقمي وتطبيقها وتحديثها. وأشار الوفد إلى العمل المثمر لفرق العمل هذه عبر مننديات "الويكي" الخاصة بها وعن طريق مؤتمرات الفيديو المنتظمة. وشكر الوفد الدول الأعضاء التي شكلت جزءًا من فرقة العمل الثلاثية الأبعاد وقدمت مساهمات قيمة لتطوير التوصيات المتعلقة بالنماذج الثلاثية الأبعاد والصور ثلاثية الأبعاد التي أسفرت عن صياغة نهائية لمعيار الويو الجديد بشأن الأبعاد الثلاثة، الذي سيقدّم في الدورة المقبلة للجنة. وذكر الوفد أنّ إحدى مزايا هذا المعيار الجديد في المرحلة المقبلة هي إمكانية البحث عن التصاویر المرئية الثلاثية الأبعاد للأجسام الخاضعة للملكية الفكرية ومقارنتها، مما يتيح للمكاتب رفع مستوى الجودة في إجراءات الفحص الخاصة بها. وشكر الوفد أيضًا الدول الأعضاء والرئيس المشارك لفرقة العمل المعنية بسلاسل الكتل، ولا سيما وفد أستراليا، على العمل المثمر الذي قامت به فرقة العمل. وشكر الوفد أيضًا المكتب الدولي على تنظيم الندوة الإلكترونية بشأن سلاسل الكتل من أجل إطلاق سلسلة الكتل الخضراء المتعلقة بنظم الملكية الفكرية وإعداد الكتاب الأبيض، الذي من شأنه أن يسهّل إلى حد كبير وضع معيار للويو بشأن سلسلة الكتل في المستقبل فيما يتعلق بنظم الملكية الفكرية. وأخيرًا، أشار الوفد إلى الندوات الإلكترونية الأخيرة التي عقدت بشأن معيار الويو ST.26 باللغة الروسية، والتي نظمت بالتعاون مع المكتب الدولي.

174. وتوجه وفد صربيا بالشكر إلى الأمانة على العمل الدؤوب الذي أنجزته خلال العام الماضي في تسير أنشطة اللجنة. وشكر الوفد الويبو على دعمها للدول الأعضاء فيما يتعلق بالنظام الدولي لإيداع طلبات البراءات، لا سيما في يتعلق بالخدمات الإلكترونية التي تسمح للمكتب بتحسين تعاونه مع المستخدمين المحليين لنظام معاهدة البراءات الإلكتروني ومع المكتب الدولي. وسيشكل هذا النظام الإلكتروني نموذجًا لتطوير البوابة الوطنية لإيداع طلبات البراءات. وأشار الوفد إلى أن مكتبه الوطني يواصل رصد أنشطة الويبو المكثفة المرتبطة بالانتقال من معيار الويبو ST.25 إلى معيار الويبو ST.26 فيما يتعلق بعرض تسلسل النوويديات والأحماس الأمنية في طلبات البراءات باستخدام لغة الترميز الموسعة (XML). وأشار الوفد إلى مشاركته النشطة في اختبار برمجيات مجموعة التسلسل التابعة للويبو والجهود التي يبذلها للتخضير لتنفيذ معيار الويبو ST.26 في مكتبه الوطني. وأعرب الوفد عن تأييده للمعيار ST.26 الذي يعود بالفائدة على مستخدمي نظام البراءات الخاص به.

175. واستهل وفد الهند بيانه بالاعتراف بالعمل المتميز الذي قامت به أمانة لجنة المعايير بالرغم من جائحة كوفيد-19. وأيد الوفد توحيد الممارسات والمعايير المتعلقة بالملكية الفكرية في مجال تكنولوجيا المعلومات لأن ذلك يوفر إطارًا مشتركًا لتيسير معالجة بيانات الملكية الفكرية وتبادل المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية بين مكاتب الملكية الفكرية، مما يتيح نقل فوائد هذا التعاون إلى أصحاب حقوق الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن حقوق الملكية الفكرية تكتسب أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، مما يتطلب بذل جهود تعاونية إضافية من جانب المكتب الدولي مع الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أن معيار الويبو ST.90، المتعلقة بالتوصيات الخاصة بمعالجة بيانات الملكية الفكرية والإبلاغ بها باستخدام واجهات برمجة التطبيقات على الويب، هو قيد النظر حاليًا في مكتبه الوطني للبراءات. وذكر الوفد بأن بلده أدمج بالفعل نظام الويبو للوصول المركزي إلى البحث والمعاينة (WIPO CASE) وغير ذلك من الأدوات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات في مكتبه الوطني للملكية الفكرية. وشكر الوفد أمانة لجنة المعايير والدول الأعضاء التي شكلت جزءًا من فرقة العمل المعنية بالمعيار ST.26، وذكر الوفد أنه يجري حاليًا مناقشات في مكتبه الوطنية حول تنفيذ هذا المعيار. وشدد الوفد على أهمية الدعم الذي تقدمه الويبو في تنفيذ معاييرها، وحث الويبو على المزيد من التفاعل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بتدريب موظفي مكاتب الملكية الفكرية المعنيين.

176. وقال وفد جمهورية كوريا إن التكنولوجيات الناشئة الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل، لها تأثير على إدارة الملكية الفكرية وسياساتها. وقال إن التحول إلى الأدوات الرقمية والبيانات والعمليات الجديدة يجري بخطى ثابتة في ظل الوضع الذي فرضته جائحة كوفيد-19. وأشار الوفد أيضًا إلى أن تطوير التكنولوجيات الجديدة من شأنه أن يوسع الفجوة في مجال الملكية الفكرية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، ولذلك فإن الوفد يعلق أهمية كبرى على تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين من أجل تكوين الكفاءات لدى مكاتب الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، قال الوفد إن الندوة الإلكترونية بشأن الكتاب الأبيض المتعلقة بسلاسل الكتل في نظم الملكية الفكرية التي عقدت في 28 سبتمبر 2021 كانت مهمة وذات مغزى. وأعرب الوفد عن أمله في أن يسلط الكتاب الأبيض المتعلق بسلاسل الكتل الخاص بالويبو، والذي يحظى بالدعم المالي من الصندوق الاستثماري الكوري، الضوء على استخدام سلاسل الكتل في نظم الملكية الفكرية وأن يُستخدم على نطاق واسع كمادة مرجعية من قبل صانعي السياسات. علاوة على ذلك، أعرب الوفد عن أمله في أن يساعد هذا الكتاب الأبيض البلدان النامية على فهم التكنولوجيات الجديدة على نحو أفضل، وأعرب عن إسهامه المستمر في سد الفجوة المعرفية في مجال الملكية الفكرية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. كذلك، أعرب الوفد عن تقديره للمكتب الدولي على العمل الجاد الذي قام به في إعداد هذا الكتاب القيم.

177. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو" (الوثيقة WO/GA/54/11).

## "2" مسائل متعلقة بتاريخ تنفيذ معيار الويبو ST.26

178. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/14.

179. وأشارت الأمانة إلى أن الدول الأعضاء توصلت في الدورة الخامسة للجنة المعايير التي عقدت في عام 2017 إلى اتفاق بشأن التنفيذ المتزامن لمعيار الويبو ST.26 على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في 1 يناير 2022. ولكن، نظرًا للمهلة الزمنية القصيرة المتاحة لتنفيذ التوصيات المعدلة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات حول تنفيذ المعيار ST.26، التي كان من المتوقع أن تُعتمد في جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، أبلغت بعض مكاتب الملكية الفكرية المكتب الدولي بأن لديها بعض الصعوبات في استكمال التحديثات اللازمة قبل يناير 2022. وأشارت الأمانة إلى أن فرقة العمل المعنية بقوائم التسلسل في لجنة المعايير وافقت على اقتراح يقضي بتأجيل المهلة حتى الأول من يوليو 2022. ومن أجل الحصول على تعقيبات المكاتب وملاحظاتها بشأن الاقتراح المقدم، أصدر المكتب الدولي تعميمًا يدعو فيه المكاتب إلى التعليق على التوصية بتأجيل تاريخ القطيعة الجديد الخاص بتنفيذ معيار الويبو ST.26 على جميع المستويات. وأخذت الأمانة علمًا بأن جميع الردود التي تلقاها المكتب الدولي تؤيد التوصية بتأجيل الموعد على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية حتى الأول من يوليو 2022. لذلك، اقترحت الأمانة تأجيل تاريخ تنفيذ معيار الويبو ST.26 على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية حتى الأول من يوليو 2022.

180. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة والدول الأعضاء على تنظيم المشاورات بشأن تأجيل تاريخ القطيعة الجديد الخاص بتنفيذ معيار الويبو، وعلى دعمها الشامل لهذه المسألة فيما يتعلق بالتغييرات اللازمة لإنجاز العملية الانتقالية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن الدول الأعضاء من اعتماد التعديلات التقنية بحلول تاريخ التنفيذ المقترح حديثًا، وشكر جميع الدول الأعضاء على مرونتها فيما

يتعلق بتطوير هذا الاقتراح. وأعرب الوفد عن تأييده تأجيل تاريخ القطيعة الجديد الخاص بتنفيذ معيار الويبو على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من الأول من يناير 2022 إلى 1 يوليو 2022.

181. واستهل وفد جمهورية كوريا بيانه بشأن هذه الوثيقة بتهنئة لجنة معايير الويبو للتقدم الكبير الذي أحرزته على مدى العام الماضي، وخصوصاً للتعديلات الواجب إدخالها على معيار الويبو ST.26، والتي ستؤثر على إيداعات البراءات على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن التنفيذ الفوري لمعيار الويبو ST.26 ضروري في ضوء التحسينات المحتملة، لا سيما في تيسير تبادل بيانات قوائم التسلسل بين مكاتب الملكية الفكرية. ومع ذلك، أقر الوفد أيضًا بالظروف المختلفة التي تؤخر حتمًا تنفيذ المكاتب الوطنية الأخرى للمعيار. وبناءً على ذلك، أعرب الوفد عن تأييده تعليق تنفيذ المعيار ST.26 لسنة أشهر. واختتم الوفد بيانه بالبحث على استمرار التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء لدعم الانتقال السلس إلى معيار الويبو ST.26.

182. وأعرب وفد الهند من جديد عن تقديره للجهود التي بذلتها أمانة لجنة المعايير، فضلًا عن الدول الأعضاء، من أجل وضع معايير الويبو. وأكد الوفد أيضًا أن تنفيذ معيار الويبو ST.26 هو قيد النظر في مكتب البراءات الوطني لبلده.

183. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "WO/GA/54/14" مسائل متعلقة بتاريخ تنفيذ معيار الويبو ST.26 ووافقت على تاريخ القطيعة الجديد الخاص بتنفيذ معيار الويبو ST.26 على المستوى الوطني والإقليمي والدولي في 1 يوليو 2022.

## البند 20 من جدول الأعمال الموحد

### تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

184. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/12.

185. وقدمت الأمانة الوثيقة، التي تضمنت تقريرًا عن الحوار الإلكتروني الذي أجرته اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ في 21 سبتمبر 2021. وأوضحت الأمانة أن الحوار عبر الإنترنت الخاص باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ كان نتيجة لتأجيل الدورة الخامسة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ بسبب جائحة كوفيد-19. وبالرغم من عدم التمكن من عقد أي اجتماعات حضورية للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، كانت الحاجة إلى تبادل الخبرات والتعلم المتبادل ماسة أكثر من أي وقت مضى، حيث واجهت الدول الأعضاء في الويبو تحديات في تكييف استراتيجياتها في مجال إنفاذ الملكية الفكرية مع الواقع الجديد الناجم عن الأزمة الصحية العالمية. وتناول الحوار الإلكتروني للجنة، الذي كان بمثابة ملحق للدورات العادية للجنة الإنفاذ، موضوعًا محددًا، ألا وهو *التطورات الجديدة في مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت*. وقد استمعت اللجنة إلى سبعة عروض محققة على التفكير من قبل خبراء من مناطق جغرافية متنوعة، شملت الصين وألمانيا وهنغاريا وبيرو والفلبين والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا، وتلت ذلك جلسة للأسئلة والأجوبة أدارها الرئيس، السيد تود ريفز (الولايات المتحدة الأمريكية). وأشارت الأمانة أيضًا إلى أن جميع الوثائق، بما فيها المساهمات المكتوبة والعروض والملخص المؤقت الذي أعده الرئيس، متاحة على الصفحة الإلكترونية<sup>3</sup> للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، وأنه يمكن مشاهدة الاجتماع بأكمله عن طريق خدمة الويبو لتحميل الفيديوهات عند الطلب.<sup>4</sup>

186. وأعرب وفد المملكة العربية السعودية عن امتنانه للتقرير ورحب بالحوار الإلكتروني الذي نظمته اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، الذي سمح بمناقشة *التطورات الجديدة في مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت*. وأعلن الوفد أن المملكة العربية السعودية تعمل على إعداد اقتراح دولي لمكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت سيُعرض في الدورة المقبلة للجنة.

187. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن امتنانه للمتحدثين والمشاركين الذين ساهموا في حوار اللجنة على الإنترنت. وكما أشار الحوار الإلكتروني الخاص باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، يمكن استخدام الإنترنت كأداة للتعليم على حق المؤلف، ولكن أيضًا كأداة فعالة لمنع هذه التعديات. واستخدمت وزارة الثقافة والرياضة والسياحة في جمهورية كوريا على نحو فعال أدوات إلكترونية لأغراض التثقيف والتوعية، مثل إعداد أشرطة فيديو تثقيفية على الإنترنت وبث ملفات صوتية على الإنترنت تستهدف طلاب الجامعات، من خلال الصناديق الاستثمارية المقدم من جمهورية كوريا لتعزيز الاحترام لحق المؤلف. وتعتزم جمهورية كوريا مواصلة تطوير وتنفيذ مشاريع مختلفة لحماية حق المؤلف من خلال تلك الصناديق الاستثمارية.

188. وهنأ وفد إسبانيا السيد تود ريفز على تعيينه رئيسًا للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ وأعرب عن استعداده للتعاون معه بشأن الوظيفة المهمة المتمثلة في تعزيز مهام اللجنة. وعُلق الوفد أهمية كبيرة على عمل اللجنة وأعرب عن امتنانه لتنظيم اجتماع على الإنترنت في عام 2021، لأنه كان من المستحيل تنظيم الدورة الخامسة عشرة للجنة في عام 2020. ورحب الوفد بالمسائل المختارة للمناقشة، التي تكتسب أهمية كبرى من أجل الاستمرار في المساهمة في السياسات العامة الخاصة بمكافحة التعدي على حقوق الملكية

<sup>3</sup> [https://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting\\_id=64708](https://www.wipo.int/meetings/en/details.jsp?meeting_id=64708)

<sup>4</sup> <https://c.connectedviews.com/05/SitePlayer/wipo?session=113374>

الفكرية في الدول الأعضاء. ونظرًا إلى أن معظم حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية قد حدثت في السنوات الأخيرة عبر الإنترنت، اقترح الوفد أن تواصل اللجنة وأصحاب المصالح تناول هذا الموضوع الذي شكّل، بلا شك، مصدر قلق كبير للكثير من الدول الأعضاء. فمن خلال تحليل عدد أكبر من العناصر، يمكن صياغة استراتيجيات وإجراءات أفضل لمكافحة هذه الظاهرة. لذلك، رحب الوفد بعقد مناقشات تتناول التعديات على حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، والتعاون مع الوسطاء والتكنولوجيات الجديدة لمكافحة التعديات. علاوة على ذلك، وكما ورد في الحوار عبر الإنترنت الخاص باللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، المنعقد خلال جائزة كوفيد-19، لم تزد انتهاكات المتعدين على الإنترنت من حيث العدد والكفاءة فحسب، بل لوحظ أيضًا جانب إيجابي في زيادة قدرة مختلف الوكلاء المشاركين في مكافحة هذه الجرائم على التنسيق فيما بينهم عبر تعزيز اتصالاتهم عبر الوسائل التكنولوجية. وعليه، اعتبر الوفد أنّ المبادرات التالية تشكّل نموذجًا يقتدى به في التصدي لهذه المشكلة: دعم تطوير تكنولوجيات جديدة، مثل الذكاء الاصطناعي أو البيانات الضخمة، كأدوات في سعي مختلف الوكلاء إلى مكافحة التعديات؛ وإبرام اتفاقات بين القطاعين العام والخاص لتجنب المخالفات في السوق الرقمية؛ وإنشاء أنظمة إدارية فعالة لجعل عملية بيع المنتجات المقلدة عبر الإنترنت أكثر صعوبة؛ وزيادة المعرفة بأدوات مثل قائمة مراقبة التقليد والقرصنة التابعة للمفوضية الأوروبية وتعزيز استخدامها، علماً أنّ هذه القائمة تفضّل الأسواق الإلكترونية غير المشروعة الأكثر إشكالية خارج الاتحاد الأوروبي. في الختام، أيد الوفد مداخلة المفوضية الأوروبية خلال الحوار الإلكتروني الذي نظّمته اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، وخصوصًا ما قالته حول كيفية معالجة المبادرة الجديدة للمفوضية الأوروبية، أي مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي لمكافحة التقليد الموضوع، لهذه المسألة من زاوية واسعة شملت جوانب رئيسية مثل التوعية والتثقيف. وأعرب الوفد أيضًا عن أهمية التأزر بين عمل اللجنة وعمل المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية التابع لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.

189. وشكر وفد ترينيداد وتوباغو أمانة اللجنة على جهودها الدؤوبة وأعرب عن امتنانه لشعبة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية في الويبو للدعم المتواصل لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية ولمساعدتها على إعداد ونشر دليل بشأن إنفاذ الملكية الفكرية بعنوان *التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها في ترينيداد وتوباغو*، وُرّع على المدعين العامين وموظفي الجمارك وهيئات إنفاذ القانون الأخرى في ترينيداد وتوباغو. وأفاد الوفد بأن الدليل ساعد في إثراء عمل فرقة العمل المعنية بالإتجار غير المشروع في ترينيداد وتوباغو، التي تتألف من 11 عضوًا، بما في ذلك مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية. وفي إطار ولاية فرقة العمل، سيشارك مكتب ترينيداد وتوباغو للملكية الفكرية في إنشاء وحدة لإنفاذ الملكية الفكرية في شرطة ترينيداد وتوباغو ونظام للتسجيل الجمركي في شعبة الجمارك والضرائب في ترينيداد وتوباغو.

190. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ" (الوثيقة WO/GA/54/12).

## البند 25 من جدول الأعمال الموحد

### مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت

191. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/13.

192. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة تحتوي على معلومات محدثة عن أنشطة المركز باعتباره جهة دولية تقدم حلولاً بديلةً محددة المدة وميسرة التكلفة مقارنة بالتقاضي أمام المحاكم بشأن منازعات الملكية الفكرية. وأكدت الأمانة أن المركز يتولى إدارة القضايا ويقدم الخبرة القانونية والتنظيمية في تسوية المنازعات بالسبل البديلة، ويشمل ذلك مكاتب الملكية الفكرية وحقوق المؤلف التابعة للدول الأعضاء. وأحاطت الأمانة علماً بأن الوثيقة قدمت أيضًا معلومات محدثة عن أنشطة الويبو المتعلقة بأسماء الحقول. وشملت إدارة مركز الويبو للمنازعات المتعلقة بأسماء الحقول لا سيما في إطار سياسة الويبو الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول (UDRP). كما شملت المستجدات السياسية، بما في ذلك استعراض هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعيّنة (الآيكان) للسياسة الموحدة ووضع التوصيات المقدمة من الدول الأعضاء في سياق مشروع الويبو الثاني بشأن مسار أسماء الحقول على الإنترنت.

193. وتحدث وفد المملكة المتحدة باسم المجموعة باء، وعلق أهمية كبيرة على خدمات السبل البديلة لتسوية المنازعات التي تقدمها الويبو، من قبيل الوساطة والتحكيم، لأنها تحتوي على تكاليف قانونية وتتيح للأطراف المتنازعة فرصة لتسوية منازعاتها بسرعة أكبر. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة الزيادة في معدل تسوية المنازعات عبر سبل الوساطة للويبو إلى 78 في المائة. وشدد الوفد على القيمة الخاصة للوساطة، لا سيما في ظل الظروف الصحية العالمية الراهنة، ورحب بمزيد من المعلومات في هذا المجال. وأعرب الوفد عن تقديره لمشاركة الويبو خبراتها مع إدارات الملكية الفكرية، بما في ذلك إذكاء الوعي وصياغة اتفاقات نموذجية للبحث والتطوير والتي تتضمن آليات بديلة لتسوية المنازعات.

194. وأشار وفد إسبانيا إلى أهمية التحكيم والوساطة لتسوية القضايا في مجال الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة بروز الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوساط المنتفعين بهذه الخدمة في الويبو. وأعرب الوفد عن تأييده للأساليب الإلكترونية التي



يتبعها المركز في إدارة الحالات لا سيما في ظل الجائحة. ورحب بتعاون المركز مع الدول الأعضاء، بما في ذلك وزارة الثقافة والرياضة الإسبانية.

195. وأحاط وفد الصين علماً بأنشطة المركز على النحو الوارد في التقارير، بما في ذلك تعاون المركز مع عدد متزايد من مكاتب الملكية الفكرية والمحاكم. وذكر الوفد أن الصين تعلق أهمية على حماية الملكية الفكرية وأنها بالتالي تعمل أيضاً على تحسين وتعزيز أساليب مثل الوساطة والتحكيم. وذكر الوفد أنه في عام 2020، قام ما مجموعه أكثر من 500 من الهيئات المتخصصة في الصين بالوساطة بشأن أكثر من 24 000 قضية من قضايا الملكية الفكرية، في حين أدارت 42 منظمة تحكيم أكثر من 1 900 قضية تتعلق بالملكية الفكرية. وأضاف الوفد أن الصين على استعداد لتعزيز تعاونها مع الويبو في مجال الوساطة والتحكيم.

196. وأعرب وفد المغرب عن تقديره للعمل الذي أنجزه السفير زنيير بصفته رئيساً طوال فترة ولايته، وهذا المدير العام بمناسبة انعقاد الجمعيات. وأشار الوفد إلى أن المغرب بصدد دمج الوساطة تمشياً مع رؤيته للبلد. وسلط الأعضاء على التعاون بين مكتب المغرب للملكية الفكرية والمركز، لا سيما لفائدة الشركات الصغيرة والمتوسطة وفي التعاون المعترف بشأن إدارة قضايا الوساطة في المغرب.

197. وسلطت ممثلة مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) الضوء على الحاجة إلى القدرة على التحكيم والوساطة لمعالجة قضايا الملكية الفكرية القائمة، بما في ذلك في مجالات عقود البراءات والإدارة الجماعية وحقوق المؤلف. ورحبت الممثلة بتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقوق على نحو فعال، في ضوء نمو التسجيلات التعسفية وغيرها من أشكال الغش التي تؤثر على التجارة الإلكترونية في ظل الظروف الوبائية الراهنة. وبصرف النظر عن الإجراءات الجنائية، تتطلب حماية مصالح أصحاب الحقوق والمستهلكين إجراءات سريعة وفعالة لمكافحة الغش على الإنترنت، ولا سيما من خلال التعدي على أسماء الحقوق. وأعربت الممثلة عن استعداد المدرسة للعمل مع الجمعيات ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

198. وأعربت الأمانة عن امتنانها للتعليقات الإيجابية على عمل المركز وعلى أهمية مساعدة أصحاب المصالح في مجال الملكية الفكرية على تسوية المنازعات خارج دائرة المحاكم بكفاءة. وفي إشارة إلى التعليقات التي أدلت بها المجموعة بآراء، أعربت الأمانة عن رغبتها في تسليط الضوء على ثلاثة مشاريع. الأول هو إنشاء خيارات الويبو البديلة لتسوية المنازعات لأغراض تيسير التفاوض بشأن العقود وتسوية المنازعات في قطاع علوم الحياة. والثاني هو متابعة المركز لدراسة استقصائية أجراها بشأن استخدام آليات لتسوية المنازعات التجارية في مجال حق المؤلف والمحتوى الرقمي. والمشروع الثالث هو تيسير المركز نفاذ الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى خدماتها، مع مراعاة وضعها الخاص. وأبرزت الأمانة الأهمية التي يوليها المركز لدور الوساطة كآلية فعالة من حيث الوقت والتكلفة لتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وأشارت إلى أن الوساطة كانت عنصراً مهماً في جدول أعمال الندوات الإلكترونية للمركز. وأشار أيضاً إلى أن الوساطة تؤدي دوراً رئيسياً في تواصل المركز مع سلطات الملكية الفكرية، منذ أن بادر مكتب سنغافورة للملكية الفكرية إلى تبني هذه الآلية بالتعاون مع الويبو. وذكرت الأمانة أن مرافق تسوية المنازعات الإلكترونية التي عززها المركز خلال العام الماضي تستفيد أيضاً من الوساطة. وأخيراً، أكدت الأمانة أن استجابة الويبو للجائحة تشمل توفير اتفاقات تقديم الوساطة والبنود التعاقدية للمساعدة على تسوية المنازعات المتعلقة بعلوم الحياة، وتيسير مفاوضات العقود في هذا المجال.

199. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بمضمون "مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقوق على الإنترنت" (الوثيقة WO/GA/54/13).

## البند 26 من جدول الأعمال الموحد

### معاهدة قانون البراءات

200. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/GA/54/6.

201. ورحب الرئيس بطرف متعاقد جديد بموجب معاهدة قانون البراءات منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة للويبو في أكتوبر 2020، وهو تركمانستان. وأفاد بأن العدد الإجمالي للأطراف المتعاقدة أصبح بالتالي يبلغ 43 طرفاً.

202. وقدمت الأمانة الوثيقة WO/GA/54/6، التي تتضمن أنشطة الويبو التي أسهمت في تيسير إيداع التبليغات في شكل إلكتروني في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان المتحولة، بما يتماشى مع البند 4 من البيانات المتفق عليها في المؤتمر الدبلوماسي الذي اعتمد معاهدة قانون البراءات. وأشار، على وجه التحديد، إلى أن المرفق الأول من تلك الوثيقة يعرض الأنشطة الوجيهة المنفذة في الفترة الممتدة من يونيو 2019 إلى مايو 2021، وأن المرفق الثاني يتضمن قائمة محدّثة بالأطراف المتعاقدة بموجب معاهدة قانون البراءات. ودعت الأمانة الجمعية العامة للويبو إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في الوثيقة.

203. أحاطت الجمعية العامة للويبو علماً بالمعلومات الواردة في "المساعدة التقنية والتعاون لأغراض تنفيذ معاهدة قانون البراءات" (الوثيقة WO/GA/54/6).

[نهاية الوثيقة]